جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

العلاقات السعودية السورية للفترة 1999-2009

إعداد الطالب

عبد الخالق خليل محمد شحاتيت

إشراف

الأستاذ الدكتور مخلد عبيد المبيضين

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا استكمالا
لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في العلاقات الدولية/قسم العلوم السياسية

جامعة مؤتة، 2011

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لاتعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY

Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب عبدالخالق خليل شحاتيت الموسومة بـــ:

العلاقات السعودية السورية للفترة من 1999-2009

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **العلاقات الدولية.**

القسم: العلوم السياسية.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. مخلد عبيد المبيضين		2011/04/06	مشرفاً ورئيسا
أ.د. فايز شراري الزريقات		2011/04/06	عضواً
د. احمود علي ابو سليم		2011/04/06	عضواً
د. مدثر جميل أبو كركي		2011/04/06	عضواً

عميد الدراسات العليا

أ.د. صالح الكساسبة

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

الى من عشقها قلبي

الى أعظم كلمة نطقها لساني

الى من هي أغلى من نفسي ودمي

الى رمز يجسد الكفاح والخلود

الى العطاء الذي يفيض بلا حدود

هي أمي

الى قدوتي الأولى ونبراسي الذي ينير دربي

الى من اعطاني وما زال يعطيني بلا حدود

الى من رفعت رأسي افتخارا به

اليك يا من أفديك بروحي

هو أبي

إلى من أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة

إلى من كانوا ملاذي وملجئي

إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات

هم إخوتي

الى الذين أحببتهم وأحبوني

إلى من أتمنى أن تبقى صورهم في عيوني

هم أصدقائي

الى حميع هؤلاء أهدي هذا العمل

عبد الخالق شحاتيت

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه الكرام الطاهرين وبعد.

فإنه لا يسعني وقد أوشكت هذه الرسالة على الانتهاء إلا أن أحمد الله أولا ثم أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور مخلد عبد يد مبيضين لتفضله بقبول الإشراف على هذه الرسالة، والذي منحني الكثير من وقته وجهده ، وأمدني بالعزيمة والإصرار على مواصلة ومتابعة هذا العمل، بارك الله فيه، وأطال عمره وأبقاه شعلة النور التي لم تبخل بإشعاعها يوماً . وأتقدم بعظيم الشكر والإمتنان للجنة التي تشرفتُ بقبولها مناقشة هذه الدراسة.

وكما أخص بشكري إبنة أخي "المعلمة الفاضلة" التي قامت بالتدقيق اللغوي للدراسة. والزملاء والزميلات في العمل الذين وقفوا بجانبي ومدوني بالعون والعزيمة لإتمام هذه الدراسة.

عبد الخالق شحاتيت

فهرس المحتويات

المحتوى الصفحة

الإهداء.. أ

الشكروالتقدير.. ب

فهرس المحتويات.. ج

قائمة الملاحق .... و

الملخص باللغة العربية... ز

الملخص باللغة الإنجليزية... ح

الفصل الأول:خلفية الدراسة ومشكلتها 1

1.1 خلفية الدراسة.. 1

2.1 أهداف الدراسة.. 3

3.1 أهمية الدراسة.. 4

4.1 مشكلة الدراسة.. 5

5.1 منهج الدراسة.. 5

6.1 أسئلة الدراسة.. 5

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة 7

1.2 الإطار النظري.. 7

2.2 الدراسات السابقة... 10

الفصل الثالث: المقدرات القومية وآلية صنع القرار في كل من السعودية وسوريا 12

1.3 الجغرافية والإقتصاد والخريطة البشرية للمملكة العربية السعودية...... 12

1.1.3 الجغرافية السعودية.. 12

2.1.3 الإقتصاد السعودي.. 14

3.1.3 الخريطة البشرية للسعودية.................................. 16

2.3 تاريخ الدولة السعودية.. 16

1.2.3 الدولة السعودية الأولى...................................... 16

2.2.3 الدولة السعودية الثانية.. 17
3.2.3 الدولة السعودية الثالثة... 18
3.3 ألية صنع القرار ومبادئ السياسة الخارجية السعودية............... 20
1.3.3 دور الملك ومجلس الوزراء ومجلس الشورى في صنع القرار في السعودية... 20
2.3.3 دور علماء الدين في عملية صنع القرار......................... 23
3.3.3 مبادئ وثوابت السياسة الخارجية السعودية.................... 24
4-3 الجغرافية والإقتصاد والخريطة البشرية لسورية.................... 25
1.4.3 الجغرافية السورية.. 25
2.4.3 الإقتصاد السوري... 26
3.4.3 الخريطة البشرية السورية......................................29
5.3 ألية صنع القرار في سوريا ومحددات وإتجاهات ومبادئ السياسة الخارجية السورية.. 30
1.5.3 دور رئيس الجمهورية في صنع القرار.........................31
2.5.3 السياسة الخارجية السورية..................................... 31
الفصل الرابع: تطور ومحددات ومتغيرات العلاقات السعوديه السورية.... 37
1.4 لمحة موجزة عن التطور التاريخي للعلاقات السعودية السورية.... 37
2.4 المرتكزات التاريخية للعلاقات السعودية السورية.................. 41
3.4 المتغيرات السياسة للعلاقات السعودية السورية.....................49
1.3.4 تفجيرات نيويورك في 11 أيلول 2001..................... 49
2.3.4 الإحتلال الإنجلوأمريكي للعراق............................... 51
3.3.4 الصعود الأيراني التركي...................................... 55
4.4 المسائل والقضايا العالقة في العلاقات السعودية السورية للفترة 1999-2009 57
1.4.4 الوضع اللبناني.. 58
2.4.4 الوضع الفلسطيني وعملية السلام مع إسرائيل................. 62

3.4.4 التحالف السوري الإيراني.................................... 64
5.4 المحدد الإقتصادي للعلاقات السعودية السورية...................... 67
1.5.4 وصف للعلاقات الإقتصادية والتجارية بين السعودية
وسورية.. 68
2.5.4 الإتفاقيات الأقتصادية والتجارية الموقعة بين البلدين........... 68
3.5.4 أنواع المشروعات المشتركة بين البلدين...................... 70
المراجع.. 76
الملاحق.. 84

قائمة الملاحق

رمز الملحق	عنوانه	الصفحة
أ	نص قرار مجلس الامن الدولي رقم 1559	84
ب	نص قرار مجلس الأمن رقم 1664	87
ج	نص قرار مجلس الامن الدولي رقم 1757	90
د	الخارطة السورية	94
ه	الخارطة السعودية	96

الملخص

العلاقات السعودية السورية للفترة 1999-2009

عبد الخالق شحاتيت

جامعة مؤته ،2011

هدفت الدراسة إلى بحث محددات ومتغيرات العلاقات السعودية السورية للفترة 1999-2010، وكذلك الكثير من القضايا والمسائل والتي مازالت عالقة بين الدولتين.

وباستخدام المنهج الوصفي التحليلي، فقد بينت الدراسة ما يلي : أولا؛ ارتباط الدولتين بعلاقات تاريخية واضحة، وذلك لأهمية كليهما استراتيجيا على المستويين العربي والإقليمي. ثانيا؛لقد كان للمتغيرات والمحددات الخارجية الدور الكبير في تحديد العلاقات ما بين الدولتين، وبخاصة المتغيرات الإقليمية و العالمية. ثالثا؛ لقد كان الخلاف والتوتر هو السمة البارزة لتلك العلاقات حول الكثير من القضايا في هذه الفترة، والتي ما زالت عالقة مثل قضايا لبنان والتحالف السوري الإيراني، وعملية السلام العربية الإسرائيلية . رابعا؛ إن البقاء على هذه الشاكلة من التذبذب والتوتر في العلاقات لا يخدم قضايا الأمتين العربية والإسلامية، وكذلك المصالح الإستراتيجية المشتركة بينهما.

Abstract

The Saudi Syrian Relations During the Period 1999-2009

Abid Alkhalig shahateet
Mu'tah university, 2011

The study aimed to discuss the criteria and variables of the Saudi Syrian relations in the period 1999-2010 and many of the pending issues between the two countries.

One the ground of the analytical descriptive method, the study showed the following: First: the historical clear relations between the two countries, and the strategic significance of them both on the Arab and regionally levels.

Second: the variables and determinants have a big role in determining the relations between the two countries, particularly the global and regional variables.

Third: the disagreement and tension was the prominent feature of that relation regarding many issues in this period. These issues are still pending like, Lebanon the Syrian Iran alliance and the Israeli Arab peace process.

Fourth: the persistence of these conflicts and tension in the relation dose not positively influence the Arab and Islamic issues and even the strategic common interests between them.

الفصل الأول

خلفية الدراسة ومشكلتها

1.1 خلفية الدراسة :

سارت العلاقات السعودية-السوريةفي الفترة الأخيرة في منحى انحداري يحتاجالى جهود مضنية لوقف تدهوره ، وكان واضحاً أن نقاط الخلاف بين الدولتين حول بؤر التوتر الثلاث في المنطقة أي العراق ولبنان وفلسطين هي أكثر عمقا من عناصر التلاقي، أما التقاطعات التي كانت تعوض سابقا عن التطابق والتوافق فهي أيضتلحولت إلى شقاق استحال على الطرفين التخفيف من فجواته .وشهدت الفترة التي هي موضوع الدراسة تأثر العلاقة بين البلدين بشكل واضح في القضايا التالية.

أ- الوضع في لبنان:

يعتبر لبنان الساحة التنافسية الأساسية بين السعودية وسورية، كما أنه أكثر الأطراف استفادة من التقارب الذي طرأ على علاقاتهما خلال الفترة الأخيرة ، وتدهورت العلاقات السورية السعودية بسرعة في العام 2005 عقب اغتيال رئيس وزراء لبنان السابق رفيق الحريري الذي كان ينظر إليه باعتباره رمزا للنفوذ السعودي في البلاد ، واتهم حلفاء الحريري دمشق بالوقوف وراء مقتله ، ووقفت الرياض وراء دعوات من الدول الغربية لسورية بإنهاء 29 عاما من وجودها في لبنان. ودأبت سورية على نفي أي دور لها في الاغتيال.

وفجر اغتيال الحريري الأزمة السياسية بين فصائل لبنانية متحالفة مع سورية بما فيها حزب الله ضد آخرين مدعومين من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة. وتحولت الأزمة إلى صراع مسلح لم ينزع فتيله إلا بتعاون كل من الرياض ودمشق، وساهم تحسن علاقاتيهما على نطاق واسع في العام 2009 في حفظ الاستقرار في لبنان والسماح بإجراء الانتخابات البرلمانية في حزيران من نفس العام بسلاسة.

ب- الدعم السوري لحزب الله وحماس:

شكل دعم سورية لحزب الله اللبناني وحركة المقاومة الإسلامية (حماس) المعارضتين للسياسة الأميركية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي مادة خلافية مع

السعودية ومصر وهما من أقرب الحلفاء الـ عرب لواشنطن. وقد زادت الخلافات بين دمشق والرياض في العام 2006م عقب حرب استمرت 34 يوما بين حــزب الله و «إسرائيل» التي لا تزال تحتل أراض سورية منذ حرب عام1967م .

كان خطاب الرئيس السوري بشار الأسد الذي هاجم فيه بعض القادة العرب الذين اعتبرهم أنصاف رجال، هو نقطة تحول في الأزمة بين البلدين، إذ كان ينظر إلى هذا الخطاب على أنه هجوم مباشر على الملك عبدالله وغيره من قادة البلدان الذين انتقدوا دور حزب الله في إشعال الصراع.

والفجوة القائمة بين سورية والسعودية بشأن التعامل مع الصراع العربي الإسرائيلي خرجت إلى العلن خلال الحملة العسكرية الإسرائيلية على غزة ، وشاركت سورية التي تستضيف رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس» خالد مشعل في اجتماع طارئ للقادة العرب عقد في قطر وتجاهلته المملكة العربية السعودية ، كذلك فإن الرياض حملت دمشق مسؤولية جزئية بشأن انهيار اتفاق الوحدة بين «حماس» و «فتح» في مكة المكرمة في العام2007م ، وأطيح بالاتفاق عندما سيطرت «حماس» على قطاع غزة في حزيران من العام نفسه.

ج- التحالفات الإقليمية والدولية:

يشكل تحالف سورية مع إيران مصدر إزعاج للسعودية التي تشعر بالقلق مــن تناميفوذ طهران في جميع أنحاء المنطقة ، وكما هو الحال مع سورية فإن إيــران تدعم كلا من حزب الله وحركة «حماس»، وتشعر المملكة العربية السعودية بـــالقلق تجاه النفوذ الإيراني الذي بدأ ينمو منذ الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للإطاحـــة بالرئيس العراقي صدام حسين في العام 2003م .

يأخذ المسؤولون السعوديون على دمشق عدم وفائها بالتزامات قطعتها عبر حوار مباشر أو عبر مسؤولين مصريين على لعب دور بناء في كل الملفات الخلافية. ويأخذون عليها تشجيع كل ما يتعارض مع المصالح السعودية وإفشال أي محاولة لإعادة بناء نظام عربي تؤخذ فيه مصالح كافة اللاعبين في الإقليم بعين الاعتبار. ويبدو أن الرياض يئست من إمكان استعادة دمشق إلى الصف العربي فهي راهنت بعد اغتيال الحريري- ورغم الجرح الذي أصابها من جرائه- على تجديد

المحور(السعودي-السوري-المصري) الذي صمد نحو ربع قرن رغم الاختبارات الصعبة التي مرت بها المنطقة، لكن رهانها وصل إلى النتيجة التي نبه إليها المصريون قبل المحاولة ، حيث أبرز المصريون وثائق قالوا: إنها تؤكد تعاون دمشق مع تنظيمات تزعزع استقرار العراق، وأبدوا قناعتهم بأن الرئيس بشار الأسد انضم نهائياً إلى الخيار الإيراني، وأن هذا التحالف بالنسبة إلى نظامه مصيري ولا فكاك منه.

هناك عناصر عدة برزت في الفترة الأخيرة جعلت السعودية تفقد القدرة على استمرار التمسك بشعرة معاوية : أولها انهيار "اتفاق مكة" بين الفلسطينيين ، وثانيها ما تتحدث الرياض عنه من أن سورية باتت ممراً وقاعدة تدريب لسعوديين متطرفين من "القاعدة"، وقد اعتقل بعض هؤلاء في لبنان وفي العراق ،وقد قتل آخرون في معارك "فتح الإسلام" مع الجيش اللبناني أو ضد القوات العراقية والأمريكية في العراق .

لم يكن انهيار آخر الجسور (السعودية-السورية)مجرد سجال إعلامي بين بلدين عربيين ينتهي بوقف الحملات وبزيارات لغسل القلوب . ولكنه عملياً انهيار لإعادة تركيب نظام عربي يضمن مناعة للعالم العربي في وجه كل التحديات ، تحدي الحرب الأميركية على الإرهاب وتشعباتها، تحدي الإرهاب الداخلي وانعكاساته، تحدي الطموحات الإيرانية وحدودها، تحدي الهيمنة الإسرائيلية واستمرار النزاع الفلسطيني، والأهم تحدي استقرار الدول العربية وقدرتها على التعايش مع كل التحديات.

2.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على محددات العلاقة بين المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية في الفترة الواقعة ما بين 1999-2010م وكذلك المتغيرات التي إنتابت تلك العلاقة حيث أن العلاقة بين الدولتين في هذه الفترة قد شابها الكثير من الخلاف حول العديد من القضايا ، وكان واضحا أن نقاط الخلاف بين الدولتين حول عناصر التوتر في المنطقة لبنان والعراق وفلسطين

كانت أعمق من نقاط التلاقي حولها، حيث انتقدت دمشق الرياض واتهمتها بتسهيل إحتلال الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا للعراق عام 2003م، ثم تدهورت العلاقات بين البلدين عقب إغتيال رئيس وزراء لبنان رفيق الحريري والذي كانت تربطه علاقات جيدة بالسعودية ، وقد وجهت أصابع الإتهام الى سوريا في تورطها بإغتياله .

كما أنها تسلط الضوء على الإستياء السعودي من التحالف السوري الايراني ، الذي يزيد من تنامي النفوذ الإيراني في المنطقة ، والدعم الذي تقدمه سوريا لكل من حزب الله الموالي لطهران وحركة المقاومة الإسلامية "حماس" التي تستضيف سوريا رئيس مكتبها السياسي خالد مشعل ، حيث سيطرت الحركة على قطاع غزة في13/7/2007، الأمر الذي أُعتبر بإنه إنقلاب على الشرعية الفلسطينية والمتمثلة بالسلطة الفلسطينية التي يرأسها محمود عباس ، هذا بالإضافة الى أنها تتطرق الى طبيعة العلاقات الإقتصادية بين البلدين ومدى تأثرها بالقضايا الخلافية التي ذكرت سابقاً .

3.1أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أنها تتناول طبيعة العلاقة بين بلدين يرتبطان بعلاقات تاريخية؛ حيث تتناول هذه الدراسة العلاقة بين المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية في الفترة الواقعة ما بين 1999-2010م والتي جاءت كنتيجة لندرة الدراسات التي تناولت العلاقة بين الدولتين في هذه الفترة.

ويمثل كلا البلدين بعدا إستراتيجيا على المستويين العربي والإقليمي ، فالسعودية دولة عربية إسلامية لها ثقلها الديني والإقتصادي، كما أنها تعتبر من حلفاء واشنطن في المنطقة ، وأما سوريا فهي لطالما اعتبرت قلب العروبة النابض وهي من الدول التي لازالت لها أراضي محتلة من قبل إسرائيل، كما أنها تعتبر من الدول المعارضة لسياسة واشنطن في المنطقة.

وتكمن أهمية هذه الدراسة أيضا؛في أنها تتناول العديد من القضايا والتطورات في المنطقة وخاصة الأوضاع في لبنان والتأثير السلبي بين البلدين الذي أحدثه

إغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري ، والذي يعتبر رمزا للنفوذ السعودي في البلاد ، حيث اتهم حلفاء الحريري سوريا بالوقوف وراء مقتله.

كما أنها تتناول التحالف السوري الإيراني الذي يشكل مصدر إزعاج للسعودية التي تشعر بالقلق من تنامي نفوذ إيران في المنطقة. وتتناول الدراسة أيضا الدعم السوري لكل من حزب الله المدعوم إيرانيا وحركة المقاومة الإسلامية "حماس" حيث حملت السعودية سوريا مسؤولية جزئية بشأن انهيار اتفاق الوحدة بين حماس وفتح في مكة في عام 2007م عندما سيطرت حماس على قطاع غزة.

4.1 مشكلة الدراسة :

تتمركز مشكلة الدراسة في بيان العلاقة بين المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية من عام 1999م الى عام 2010م والتي تعرضت إلى العديد من التقلبات السلبية والإيجابية؛ نتيجة للمتغيرات والتطورات الإقليمية والدولية التي حدثت في هذه الفترة .

5.1 منهج الدراسة:

سوف تستخدم هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف العلاقة السعودية السورية للفترة 1999-2010م وتحليل محددات ومرتكزات العلاقة بين البلدين في تلك الفترة.

6.1 أسئلة الدراسة:

سيتم الإجابة على سؤال الرئيسي إضافة الى أسئلة فرعية خاصة بالعلاقات السعودية السورية للفترة 1999-2010م.

السؤال الرئيسي:

ما هي أهم أسس ومرتكزات ومحددات العلاقات السعودية السورية للفترة 1999-2010؟.

الأسئلة الفرعية:

1. كيف أثرت المتغيرات الخارجية على العلاقات السعودية السورية لتلك الفترة؟.
2. ما هي أهم محددات العلاقات السعودية السورية الداخلية؟
3. ما هي أهم القضايا العالقة في العلاقات السعودية السورية لتلك الفترة؟.
4. ما تأثير الأقتصاد في العلاقات السعودية السورية في تلك الفترة؟.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

يناقش هذا الفصل الإطار النظري والذي يتضمن توضيح لنظرية إتخاذ القرار المستخدمة في الدراسة وكيفية توظيفها بشكل يتناسب مع الدراسة، ويتناول ايضا الدراسات السابقة التي تطرقت للعلاقات السعودية السورية.

1.2 الإطار النظري:

اعتمدت هذه الدراسة في إطارها النظري على نظرية اتخاذ القرار الخارجي بصفتها من النظريات التي تحدد وترسم الإطار الذاتي لتصرفات الدولة، كما أنها تساعد في تكوين فهم دقيق وواقعي للحقائق التي تسهم في تفاعل الدولة مع المحيط الخارجي. وتتميز هذه النظرية في أنها تجمع بين عدة مستويات للتحليل في مشروع واحد متكامل؛ فهي من جهة تحاول أن تحلل مختلف العوامل النفسية التي تحيط بشخصية متخذ القرارات وتضغط على تفكيره وتؤثر في الكيفية التي يتخذ بها قراراته (المتغيرات السيكولوجية)، كما تحاول من جهة أخرى أن تحلل أثر العوامل الإجتماعية والتنظيمية التي تؤخذ هذه القرارات الخارجية في بيئتها (المتغيرات البيئية)، وفي النهاية فهي تحاول أن تبحث في الطريقة التي تتفاعل بها هاتان المجموعتان من المتغيرات مع بعضهما بكل ما يؤدي إليه ذلك التفاعل من نتائج أو يتمخض عنه من تأثيرات(Snyder, 1962, pp7-8). وقد تم اختيار نظرية اتخاذ القرار الخارجي في هذه الدراسة من أجل تكوين الفهم الدقيق للعلاقات السعودية السورية للفترة 1999-2010، وكيفية معالجة البلدين للقضايا التي هي محور إهتمام البلدين وكيفية التعامل مع المتغيرات والمؤثرات الخارجية.

1- مقولات النظرية:

تعتبر نظرية اتخاذ القرار من النظريات الرئيسية التي تحظى باهتمام المحللين، لحقائق السياسة الدولية حيث تركز على البحث في الكيفية التي تتفاعل بها الدول مع المؤثرات التي تأتيها وتنعكس عليها من النظام الدولي الذي تعمل في إطاره. وكذلك البحث في الكيفية التي يعبر بها هذا التفاعل مع الواقع الدولي عن نفسه من خلال

اتخاذ قرارات خارجية محددة تبرز بها الدول اتجاهاتها وتدافع بها عن مصالحها إزاء الأطراف الدولية التي تتعامل معها(مقلد، 1982، ص143) .

وقد جاء الأخذ بهذه النظرية كونها أداة قادرة على تفسير حقائق السياسة الدولية المتشابكة وكونها تمثل مرجعية القرار السياسي. هذا إضافة إلى المخرجات السياسية الخارجية، إضافة إلى قراءة سلوكيات الدولة من خلال مراجعة قدراتها والإمكانيات التي تملكها، ودراسة الدوافع الرئيسية الخارجية والمؤثرات الداخلية التي تصوغ الدور الذي يمكن أن تلعبه الدولة. وهنا لا بد من الإشارة إلى قدرة الدولة على حسن إدارتها لهذه القدرات والإمكانيات التي تملكها.

وبناءً على ما تقدم، ستستفيد هذه الدراسة في تحليل الجوانب المختلفة لموضوع علاقة المملكة العربية السعودية بالجمهورية العربية السورية، وذلك من خلال النظر لأهم تلك النظريات التي حكمت تلك العلاقة، والتي من ضمنها:

أ- نظرية المؤثرات الدينية: تسهم الأيدولوجيا في بلورة الإطار الفكري أو العقلي لصانعي القرار وتأثيره على العلاقات الدولية، وذلك على اعتبار أن صراع الايدولوجيا أخطر في مضمونه وأكثر امتداداً في إطاره الزمني باعتبار أن الايدولوجيا هي إحدى أدوات الفرز والتصنيف التي تعتمد عليها الدول بين خصومها وأصدقائها، وهي أحياناً أداة لإضفاء الشرعية على أعمالها. وكذلك فإن الأيدلوجية في المجتمع الدولي المعاصرة تلعب دوراً واضحاً (مقلد، 1979،ص100).

ب- نظرية المصالح القومية: تفترض هذه النظرية أن القوة الرئيسة لسياسات الدول الخارجية تتمثل في سعي الدولة من أجل حماية وتنمية المصالح القومية. وهذا ما قال به هانس مورجانثو، بأن المصلحة القومية قرينة للقوة على افتراض أن الدافع الغريزي الذي يحرك الإنسان دوماً هو الصراع على القوة من أجل البقاء وإثبات الذات، وهذا من الممكن أن ينطبق على علاقة المملكة العربية السعودية بسوريا، وبخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، وبعد ادعاء الغرب أن الإسلام أينما كان يسعى لتهديد مصالحه القومية والحضارية والثقافية.

إن أهمية هذه النظرية تكمن أيضا في تركيزها على عملية صنع القرار السياسي، كأساس لتفسير السياسة الخارجية إذ أنها تساعد على تحديد كيفية عمل الدولة(جنسن ،1989،ص116)، ولعملية اتخاذ القرار بمفهومها العام عدة عناصر وأبعاد تتمثل في الآتي:

1. يشكل محور اتخاذ القرار عملية جماعية متكاملة، والانتهاء إلى اتخاذ قرار معين يمثل ذروة التفاعل والتشاور، الذي يتم على عدد من المستويات التنظيمية ذات الصلة بهذه العملية المعقدة.
2. إن المجهود الرئيسي الذي يبذله صانعو القرارات يتركز في تجميع الحقائق المرتبطة بموضوع القرار ثم تحليلها ومناقشتها وتقييمها .
3. يعمل صانعو القرارات على حصر وتقييم كافة العوامل والمتغيرات ذات الصلة بموضوع القرار، سواء فيما يتعلق بالبيئة الداخلية أو البيئة الخارجية أو الضغط الناتج عن الحاجة إلى اتخاذ قرار معين، أو الهيكل التنظيمي الرسمي الذي تتم في نطاقه عملية اتخاذ القرارات الخارجية .

2- كيفية توظيف النظرية:

سيتم توظيف نظرية اتخاذ القرارات الخارجية في هذه الدراسة ، من خلال تحليل متغيرات وعوامل إقليمية ودولية أثرت على عملية اتخاذ القرار الخارجي لكل من المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية، وعلى طبيعة العلاقة الثنائية بين البلدين فصانع القرار لا يتخذ قراره ضمن بيئة معزولة عن محيطه ، وإنما يتأثر بمجمل المتغيرات المحيطة بصنع القرار سواء أكانت قادمة من البيئة الداخلية للدولة التي تشكل محددا في عملية صنع القرار بالإضافة إلى المتغيرات الخارجية التي تمارس ضغوطا متعددة ومتغيرة نسبيا . وبالتالي فإن هذا الأسلوب سيؤدي إلى معرفة المتغيرات التي أثرت على طبيعة العلاقات بين البلدين و بيان ما إذا كان للمتغيرات التي طرأت خلال الفترة منذ عام 1999-2010 من أثر على العلاقة الثنائية بين البلدين،(Robert, 1969, p39).

2.2 الدراسات السابقة:

اشارت بعض الدراسات عن كل من السعودية وسورية بشكل جزئي ومبسط ، ولكن قلت الدراسات التي تناولت العلاقات السعودية السورية بشكل مباشر وخاصة لفترة موضوع الدراسة . وفيمايلي بعض الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة:

دراسة، (محي الدين، 2006)، سورية: ويستمر الصراع على الشرق الأوسط الكبير، دمشق، دار الفكر.

شملت هذه الدراسة الفترة ما بين عام2000 م الى عام 2006م بما فيها من احداث اعتبارا من تحرير الجنوب اللبناني وتأثيره على العلاقة اللبنانية مع سورية ، مرورا بأحداث11 أيلول 2001م والتأثير الناتج عنها في المنطقة العربية من ظهور ما يسمى الحرب على الإرهاب ، وغزو أفغانستان، ثم إحتلال العراق وتداعياته على المنطقة، ثم اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري ، والانسحاب السوري من لبنان، والدور السوري في تصديه للمشروع الأمريكي لـ لشرق الأوسط الكبير واستراتيجية سوريا في تحرير العراق والجولان والجنوب اللبناني وفلسطين.

دراسة، (تيوري، 2005) تطور السياسة الخارجية السعودية من تأسيس الدولة الى بداية الإصلاحات، الرياض، معهد الدراسات الدبلوماسية .

تناولت الدراسة السياسة السعودية منذ تأسيسها، ودور المملكة في حل المشاكل الإقليمية، والدور السعودي في مقاومة الإحتلال الإسرائيلي للإراضي العربية ، كما تتناول الدراسة الدور السعودي في مكافحة الإرهاب وسياسة المملكة في العالم العربي، ويتطرق الباحث الى دور الدين الإسلامي في صنع السياسة الخارجية السعودية، كما يتناول علاقاتها مع الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي سابقا وروسيا حاليا.

دراسة، (عبدالنبي ،2006)، السياسة السورية العربية ، رسالة ماجستير، جامعة دمشق.

تناولت الدراسة طبيعة ومبادئ ومحددات السياسة السورية ، وكيفية تطور السياسة السورية تجاه الدول العربية بشكل عام ، والموقف السوري في العديد من

القضايا العربية، ومنها حرب عام 1967م وانعكساتها على السياسات العربية العربية والوحدة مع مصر وانعكاساتها على العلاقات مع السعودية ، وتطرقت الدراسة إلى الموقف السوري من التقارب المصري السعودي الأردني وتأثير هذا التقارب على العلاقة مع سورية.

دراسة، (غزانة، 2005)، أفاق تطور العلاقات الإقتصادية بين سوريا ودول مجلس التعاون الخليجي ، رسالة ماجستير، جامعة دمشق.

تناولت الدراسة طبيعة التعاون الإقتصادي والتجاري بين السعودية وسورية، والإتفاقيات التجارية الموقعة بين الدولتين، وخاصة الإتفاق الذي وقع في 3/4/1972 والذي تضمن السماح لكل من الطرفين بحرية التصدير والإستيراد ، وإعفاء جميع المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية من الرسوم الجمركية، كما أن الدراسة تناولت المشاريع المشتركة وانعكاساتها على العلاقات بين البلدين.

دراسة (المؤتمر القومي العربي، 2000)، حال الأمة العربية، بيروت، دراسات الوحدة العربية.

وقد تناولت هذه الدراسة طبيعة العلاقات العربية العربية ، والعمل العربي المشترك، التجمعات الإقليمية، الأمن القومي العربي، الصراع العربي الإسرائيلي ، العلاقات العربية الإيرانية.

لقد تطرقت بعض الدراسات إلى موضوع الدراسة بشكل جزئي ، وأهم ما يميز هذه الدراسة أنها تبحث في طبيعة العلاقة بين السعودية وسوريا في الفترة 1999-2010 والتي تتميز بقلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع بشكل مباشر، فهذه الدراسة تحاول تحديد أهم أسس ومرتكزات ومحددات العلاقات السعودية السورية ، والمتغيرات الإقليمية والدولية التي عصفت بالمنطقة خلال تلك الفترة والتي أثرت بشكل واضح على العلاقات بين البلدين .

الفصل الثالث

المقدرات القومية وآلية صنع القرار في كل من السعودية وسورية

يتطرق هذا الفصل إلى المقدرات القومية لكل من السعودية وسورية، ويقصد هنا بالمقدرات القومية: حجم ومستوى الإمكانات المتاحة لكلا الدولتين والمتعلقة بالموقع الجغرافي والإمكانات الإقتصادية والبشرية. وقد تم تقسيم الفصل إلى خمسة مباحث؛ تناول المبحث الأول الجغرافية والإقتصاد والخريطة البشرية للمملكة العربية السعودية، وتناول الثاني تاريخ الدولة السعودية، وتناول المبحث الثالث آلية صنع القرار ومبادئ السياسة الخارجية السعودية، وتناول الرابع الجغرافية والإقتصاد والخريطة البشرية لسورية، والخامس تحدث عن آلية صنع القرار في سورية ومحددات وإتجاهات ومبادئ السياسة الخارجية السورية.

1.3 الجغرافية والاقتصاد والخريطة البشرية للمملكة العربية السعودية:

يتناول هذا المبحث مدى ارتباط وتأثر السياسة الداخلية والخارجية للمملكة العربية السعودية بالطبيعة الجغرافية للمملكة العربية السعودية، ومدى تأثير اتساع مساحتها وموقعها الجغرافي، والأهمية الدينية للمملكة بإحتوائها على أقدس الأماكن (الحرمين الشريفين) بالنسبة للمسلمين، ويتناول أيضا التأثير الناتج عن الأهمية الاقتصادية للسعودية الغنية بالنفط ، وكذلك طبيعة الخريطة البشرية في المملكة. وقد قسم المبحث إلى ثلاثة مطالب؛ المطلب الأول تناول الجغرافية السعودية، والثاني الإقتصاد السعودي، والثالث الخريطة البشرية للسعودية.

1.1.3 الجغرافية السعودية:

تحتل المملكة العربية السعودية مكانا بارزا في تاريخ شبه الجزيرة العربية ، حيث تقع المملكة العربية السعودية في الجنوب الغربي من قارة آسيا ممتدة على مساحة تبلغ 2,270,000كم مربع تقريبا(هيئة المساحة الجيولوجية السعودية،2\10\2010)وهو ما يعادل نحو أربع أخماس مساحة شبه الجزيرة العربية تقريباً وبها يوجد أكبر تجمع سكاني ، ولها مكانة اقتصادية عالمية لا تقل أهمية عن

مكانتها الروحية التي تتمتع بها بفضل إشرافها على خدمة الأماكن المقدسة (الحرمين الشريفين)(القباع، 1992، ص40).

وتغلب الطبيعة الصحراوية على تضاريس المملكة، ويتركز معظم سكان المملكة في المدن والمناطق الحضرية، ويشكل الحضر حوالي 73% من سكان المملكة، ويتوقع أن ترتفع هذه النسبة الى 88% في عام 2025. وتنقسم المملكة العربية السعودية الى خمس مناطق رئيسية هي: المنطقة الوسطى، والمنطقة الغربية، والمنطقة الشمالية، والمنطقة الشرقية، والمنطقة الجنوبية. وتتنوع الحياه الإقتصادية في كل منطقة تبعا لظروف المناخ وطبيعة التضاريس السائدة. ومن أشهر مدن المملكة الرئيسة: الرياض- العاصمة- ومكة المكرمة والمدينة المنورة وجده والطائف وتبوك والدمام والظهران والقطيف والخبر والجبيل وبريده وعنيزه وأبها وجيزان ونجران وبيشة وينبع والقنفذه وخميس مشيط(القباع، 1992، ص41).

تعتبر المملكة العربية السعودية ثاني دولة في العالم من حيث كثرة الدول المجاورة لها بعد الإتحاد السوفييتي مباشرة، إذ أن لديها حدودا سياسية مع تسع دول بالإضافة الى حدودها السياسية على الخليج العربي مع البحر الأحمر، وتطل المملكة من الشرق على الخليج العربي وتقع على شواطئه أهم وأضخم ثروة نفطية في العالم، وبه تتركز حقول النفط السعودية الهامة، ويحد المملكة من الغرب البحر الاحمر الذي توجد على سواحله أكبر مجموعة من الجزر السعودية، والتي من أهمها جزيرة فرسان وجزيرة صنافير وجزيرة تيران، ويعتبر ميناء جدة من أكبر الموانئ السعودية التي تربط المملكة بالعالم الخارجي، ويحد المملكة من الجنوب جمهورية اليمن ومن الشمال كل من العراق والاردن (ويكيبيديا، السعودية، 2010\10\13).

تعتبر المملكة العربية السعودية ثالث دولة عربية من حيث اتساع حجمها الجغرافي وامتداد أقاليمها المختلفة وبقدر ما تشكل ضخامة المساحة من أعباء أمنية ودفاعية فهي من ناحية أخرى، توفر عمقا استراتيجيا لا يستهان به من حيث القدرة على الحركة، وتعبئة الموارد وتوزيع المرافق والمنشأت الصناعية والعسكرية والاقتصادية للبلاد)(القباع، 1990، ص362).

وإذا كانت الطبيعة الجغرافية للمملكة قد لعبت دورا كبيرا في تكييف سياساتها وتوجيه برامجها الإجتماعية والإقتصادية والتنموية، فإن الشيء الذي يجب أن لا يغيب عن الأذهان هو أن الهاجس الأمني والحرص على سلامة البلاد وتأمين حدودها والدفاع عن عقيدتها الإسلامية ، كان ولا يزال هو المحرك الأساسي لكل تصرفات القادة السعوديين منذ قيام الدولة السعودية الأولى في عام 1745م وحتى وقتنا الحاضر (القباع، 1992، ص42).

2.1.3 الاقتصاد السعودي:

لقد شهد الإقتصاد السعودي تطورا تاريخيا قبيل أواسط عقد السبعينيات من القرن العشرين نتيجة لتضاعف إنتاج النفط وعوائده ، ويعد النفط والغاز الطبيعي من أهم المصادر الطبيعية في البلاد ؛ إذ تملك منهما ثروة ضخمة يبلغ احتياطها الثابت من النفط 260.5 بليون برميل ، ومن الغاز الطبيعي 180.5 تريليون قدم مكعب حتى عام 1990، إلى جانب ذلك توجد ثروة معدنية متنوعة؛ فقد تم الكشف عن 4,200 مكمن معدني شملت الذهب (باحتياطي يبلغ 9.5 مليون طن تتراوح فيها نسبة ركائز الذهب من 2.5- 27 جرام /طن) والفضة والنحاس والزنك والرصاص والحديد والألومونيوم والمعادن النادرة واليورانيوم والمعادن الصناعية والفوسفات والفحم الحجري والمواد الأولية للبناء (ويكيبيديا،الاقتصاد السعودي، 2010\8\13).

ويتكون هيكل الإنتاج الصناعي في المملكة العربية السعودية من وحدتين رئيسيتين: الأولى هي الصناعات الأساسية (الثقيلة)، والتي تعتمد في معظمها على النفط لتوفير المواد الخام ؛ حيث يقوم بتمويلها وتشغيلها القطاع العام نظرا لضخامة حجم استثماراتها و تقنيتها المتطورة واستهلاكها المكثف للطاقة، وتتمثل تلك الصناعات في إنتاج مصافي تكرير النفط والبالغ 652 مليون برميل سنويا، وفي الصناعات البتروكيميائية، إلى جانب صناعة المعادن الثقيلة والتي بلغ إنتاجها 14 مليون طن في عام 1990. والثانية هي الصناعات التحويلية، والتي تتكون من سلسلة متنوعة من الصناعات كالمواد الغذائية ومواد البناء والصناعات الكيميائية والمعدنية المختلفة، ويملك هذه الصناعات ويديرها القطاع الخاص الذي يحصل من

الدولة على عدة حوافز مالية وتشجيعية مثل: تقديم القروض الصناعية طويلة الأجل بدون فوائد، وتأجير الأراضي للمصانع وسكن العمال في المناطق الصناعية المجهزة بكامل المرافق والخدمات بأسعار رمزية، وإعطاء الأفضلية للمنتجات الوطنية عند الشراء لمؤسسات الدولة والإعفاء الكامل من أنواع الضرائب كافة ماعدا الزكاة الإسلامية التي تحسب بواقع 2.5% من رأس المال إذا حال عليه الحول (مر عليه عام كامل) ، وقد بلغ عدد المصانع المنتجة في قطاع الصناعات التحويلية 2300 مصنع تستثمر نحو 26 بليون دولار أمريكي وتشغل 150 ألف موظف وعامل. وقد حققت الصادرات الصناعية (بدون منتجات النفط) 3.3 بليون دولار أمريكي توزعت بين المنتجات البتروكيميائية والمعدنية 77% والمنتجات التحويلية الأخرى 23% في عام 1990م (ويكيبيديا المصانع في السعودية ، 22\8\2010).

وقد حققت التنمية الزراعية في المملكة العربية السعودية تطورا كبيرا في فترة وجيزة بالرغم من المعوقات العديدة كقلة الأمطار ومحدودية المياه الجوفية، وضآلة الأيدي العاملة الزراعية الوطنية، وتناثر الأراضي الزراعية بين الكثبان الرملية والهضاب الصحراوية و المرتفعات والأودية. إلا أن جهود الحثيثة قد بذلت لإنعاش القطاع الزراعي كتوزيع الأراضي البور مجاناً على المستثمرين الزراعيين، وتقديم القروض الزراعية طويلة الأجل بدون فوائد، وشراء الدولة للمحاصيل الإستراتيجية خاصة الحبوب من المزارعين بأسعار عالية وغير ذلك . كل هذه الجهود نقلت البلاد من مرحلة استيراد معظم احتياجاتها الغذائية إلى مرحلتي الإكتفاء الذاتي والتصدير الخارجي في بعض أنواع السلع الغذائية كالقمح ، فقد بلغ إنتاجها من القمح في عام 1991 نحو 3.8 مليون طن بعد أن كان لا يتجاوز 3000 طن في عام 1970. وتضاعفت المساحة المزروعة نحو أربع مرات خلال 17 عاماً فازدادت من 385 ألف هكتار في عام 1973 إلى نحو 1.4 مليون هكتار في عام 1990، موزعة على الحبوب 73% والخضراوات والفواكه والأعلاف 27%.

3.1.3 الخريطة البشرية للسعودية:

بالإشارة إلى الخريطة البشرية التي يتشكل منها أفراد المجتمع السعودي، نجد أن الغالبية العظمى من هؤلاء تنحدر من أصول قبلية، ومن أشهر القبائل التي ينحدر منها أفراد الشعب السعودي ؛ يمكن الإشارة إلى قبيلة عنزة وعتيبة ومطير وقحطان ويبعو وحرب وشمر وجهينة والشرارات وآل مرة وعجمان والحويطات والدواسر وبني خالد والسهول وعسير وغامد وزهران وبني يام وبني عطية والعوازم والرشايدة والمسارحة وقبائل رجال الحجر وبني الحرث، وتقطن معظم هذه القبائل في أماكن معينة داخل المملكة وان كان بعضها ينتشر في مختلف أرجاء البلاد أو في خارجها، وقد عملت الدولة السعودية منذ تأسيسها في عام 1745م على احتواء المجتمعات القبلية وصهرها في بوتقة الدعوة السلفية ، التي قادها الشيخ محمد بن عبد الوهاب ودافع عنها الأمام محمد بن سعود مؤسس الدولة السعودية الأولى(القباع، 1992، ص ص42-44).

2.3 تاريخ الدولة السعودية:

مر قيام الدولة السعودية الحديثة بمراحل ثلاث؛ حيث نشأت الدولة السعودية الأولى في عام 1745م واستمرت حتى عام 1818م، وقامت الدولة السعودية الثانية عام 1840م بعد نضال استمر 22 عاما ضد الدولة العثمانية، ونشأت الدولة السعودية المعاصرة بداية على منطقة الرياض عام 1902م حتى استطاع الملك عبد العزيز أل سعود توحيد المناطق تحت اسم المملكة العربية السعودية عام 1932م، وقد قسم المبحث الى ثلاثة مطالب الأول تناول الدولة السعودية الأولى ، وتناول الثاني الدولة السعودية الثانية، والثالث تناول الدولة السعودية الثالثة.

1.2.3 الدولة السعودية الأولى:

قامت الدولة السعودية الأولى في عام 1745م في وسط شبه الجزيرة العربيه، واتخذت من مدينة الدرعية في قلب نجد عاصمة لها ، وكان حماسها لنصرة الدعوة السلفية التي قادها الشيخ محمد بن عبد الوهاب من أعظم الأسباب التي مكنتها من

النجاح. وفي الفترة التاريخية التي شهدت قيام هذه الدولة كانت منطقة نجد تشهد حالة من التمزق والتطاحن والتناحر بين القبائل والإمارات الصغيرة ، وكان الوازع الديني بين الناس ضعيفا والأمن مفقودا والفوضى سائدة والخرافة والجهل ينتشران في كل مكان (شاكر، 1986، ص138) وحين تم الاتفاق بين الشيخ محمد بن عبد الوهاب وبين أمير الدرعية الامام محمد بن سعود - مؤسس الدولة السعودية الاولى- على نشر رسالة الاسلام ودعوة الناس الى نبذ الخرافات والبدع . قامت الدولة السعودية بحمل لواء هذه الرسالة وجاهدت في سبيلها ، وسخرت كل امكانياتها للدفاع عنها، وقد كانت نقطة البداية في هذا العمل هي توحيد شبه الجزيرة العربية وتطهيرها من بعض الممارسات التي كانت تتعارض مع تعاليم الاسلام الصحيحة، ووقف التدهور الذي كان يعتلي المجتمع ووضع حد للمشاحنات وعوامل الفرقة والتجزئة التي كانت تغلب على تاريخ المنطقة (القباع، 1992، ص68).

استمرت الدولة السعودية الأولى حتى عام 1818، حيث سقطت على يد قائد القوات العثمانية محمد علي باشا ، وقد اضطربت الأحوال في نجد وساءت أحوال أهلها واضطر أعيان البلاد الى الرحيل عنها والتوجه الى بعض البلدان المجاورة طلبا للنجاه من يد القوات العثمانية (المختار،د.ت، ص195). وقد ظل آل سعود في الفترة الواقعة ما بين 1818 الى 1840 يناضلون من أجل استعادة حكمهم ولم يستسلموا لليأس أو يقبلوا بالحكم العثماني ، ولكنهم استمروا في المقاومة حتى تمكنوا في عام 1840 من طرد القوات العثمانية وتأسيس الدولة السعودية الثانية (القباع، 1992، ص102).

2.2.3 الدولة السعودية الثانية:

دولة قامت في الفترة الواقعة بين 1840-1891م، وكان غياب السيطرة المصرية عن المسرح السياسي في الجزيرة العربية ،وعدم رغبة الباب العالي العثماني بتعزيز مواقعهم على ساحل الخليج العربي، كلها عوامل أدت إلى تهيأت الظروف لنشوء دولة سعودية على مساحة محدودة.

بعد إسقاط الدو لة السعودية الأولى في عام 1818، قام العثمـانيون باغتيـال حاكم جبل شمر وحليف آل سعود الأمير محمد بن عبد المحسن آل علـي ، وجلـس على عرش حائل شقيقه الأمير صالح بن عبد المحسن آل علي فـي 1818 ، إلا أن السعوديين عندما أعادوا تأسيس دولتهم الثانية اتصلوا بالأميرصالح، الـذي جـدد معهم العهود والمواثيق وعادت حائل حليفة لآ ل سعود. ولكن كان قد حدث في البيت ألشمري خلاف على الحكم بين آل علي وأبناء عمومتهم آل رشيد، وآثر آل سـعود عدم التدخل ظاهرياً وقاموا بدعم آل رشيد في المال والسلاح ، وذلك لمـا قدمـه آل رشيد من مساعدة في استعادة ملك آل سعود (موسيل،2003، ص103).

ومع أن الدولة السعودية الثانية قد أعادت بناء الحكم السعودي وقضت علـى النفوذ الأجنبي في معظم أنحاء شبه الجزيرة العربية، إلا أنها لم تصل إلى ما وصلت إليه الدولة السعودية الأولى ، ومع ذلك فإن الدولة قد وصلت إلـى مـسافات بعيـدة تجاوزت في تقدير العديد من المؤرخين الحدود التي وصلت إليها الدولة الـسعودية المعاصرة فقد امتدت حدودها من الشرق لتشمل الساحل الغربي من الخليج العربي وساحل عمان، ومن الغرب وصلت إلى مناطق قبيلة حرب ما بين المدينة والرياض، ومن الشمال وصلت إلى صحراء النفوذ وكان جبل شمر يخضع للتبعيـة الـسياسية لحكومة الإمام فيصل ، ومن الجنوب وصلت إلى صحراء الربع الخالي وشمال شرق عسير (ابو علية، 1985، ص120) .

وعندما شعر الإمام عبد الرحمن الفيصل (آخر حكام الدولة السعودية الثانيـة) بضعف موقفه وتدهور إمكانياته ، غادر الرياض مع أفراد عائلته متوجها إلى قطر ثم إلى البحرين ومنها إلى الكويت ، حيث بقي هناك ما يقارب العشر سنوات ، وخـلال هذه الفترة اخذ يعد ابنه عبد العزيز لاستعادة ملك آبائه وأجداده .

3.2.3 الدولة السعودية الثالثة:

نشأت الدولة السعودية الحديثة في البدء على مساحة حول منطقة الرياض عام 1902م ،وفي العام نفسه استطاع الملك عبد العزيز دخول الرياض والتغلب علـى خصومه آل رشيد كما استطاع عبد ا لعزيز ضم الإحساء والقطيف وباقي بلدان نجد

والحجاز على أيدي الإخوان بقيادة سلطان بن بجاد بين 1913-1926 ، وأصبح عبد العزيز في العام 1926م ملكاً للحجاز، وعرفت المملكة بعد ذلك باسم مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها(شاهين، 1993، ص 47)وصدر في عام 1932م المرسوم الملكي بتوحيد مقاطعات الدولة التي تحولت بمقتضى هذا المرسوم إلى المملكة العربية السعودية، وأصبح هذا التاريخ في مبلعد اليوم الوطني للمملكة بتولي الحكم الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود وهو ملك المملكة العربية السعودية(موسيل،2003، ص ص117-120). وفي عام 1934م اندلعت حرب مع اليمن انتهت بضم إقليم عسير وجزء من صحراء الربع الخالي.

لم تتضح معالم قوة عبد العزيز العسكرية والتفوق السياسي من الناحية الاقتصادية حتى اكتشاف النفط في البلاد عام 1938م ، وتأخرت برامج التطوير والتحديث بسبب الحرب العالمية الثانية وبدأت بشكل جدي عام 1946م ، وساهم النفط في ازدهار الاقتصاد السعودي وعقد صفقات تجارية مع المجتمع الدولي.

عالمياًاتخذ عبد العزيز سياسة الحياد ؛ حيث رفض أن تنضم المملكة العربية السعودية إلى عصبة الأمم ، كما أنه من عام 1916م حتى وفاته عام 1953م لم يخرج من المملكة إلاثلاث مناسبات رسمية ؛كان من أهمها لقاؤه مع الرئيس الأمريكي روزفلت، وفي آخر عهده أدرك عبد العزيز أهمية وواقعية المجتمع السياسي فكانت المملكة العربية السعودية عام 1945م إحدى الأعضاء المؤسسين لجامعة الدول العربية وانضمت للأمم المتحدة (المختار، د-ت، ص ص221-225).

قبيل وفاة عبد العزيز عام 1953م ، أدرك الصعوبات التي من الممكن أن تواجهها المملكة من بعده ، فقام بتأهيل ابنه الأكبر سعود ليصبح ملكاَ من بعده بالتعاون مع أخيه فيصل، الذي يمتاز عنه بسياساته الاقتصادية ودبلوماسيته.

تولى سعود العرش من بعد وفاة والده عبد العزيز عام 1953م ، وفي عام 1960م تعرضت المملكة العربية السعودية لمخاطر اقتصادية ؛ بسبب سياسة سعود الاقتصادية الغير متوازنة ؛ نتيجة لذالك اجتمع أبناء عبد العزيز وبعض العلماء وقرروا نزع السلطة سلمياً من سعود وتسليمها لفيصل ، وغادر سعود المملكة إلى

دولة اليونان وتوفي هناك . وقد عرف الملك فيصل بمساندته لقضايا العالم الإسلامي عامة وقضية فلسطين خاصة. اغتيل الملك فيصل عام 1975م على يد ابن أخيه ، الذي يسمى بـفيصل بن مساعد ، تبع فيصل في الحكم أخاه الملك خالد وكان عهده الذي امتد سبع سنوات قد تبع توسعات وإنجازات و تحسين العلاقات ، وتطورت المملكة في الاقتصاد وكثر استعمال البترول في عهده(تيوري، 2005، ص 117)، وكان عهده أقصر عهد من عهود المملكة حتى الآن ، وتوفي عام 1982. ثم تبعه أخوه الملك فهد وفي عهده دخلت البلاد في نهضة عمرانية وذلك بحكم ثقافته وعلاقته الممتازة مع أمريكا، وتعد مرحلته الأطول في تاريخ آل سعود والأكثر إحداثا منذ عهد أخيه فيصل، وشمل عهده الاهتمام بالحرمين الشريفين وتوسعتهما ، وكانت وفاته عام 2005م وتولى من بعده الملك عبد الله بن عبد العزيز.

3.3 آلية صنع القرار ومبادئ السياسة الخارجية السعودية:

يتناول هذا المبحث عملية صنع القرار في المملكة العربية السعودية و الجهات الفاعلة في عملية صنع السياسة السعودية ، ومدى توافق هذه السياسة مع الشريعة الإسلامية باعتبارها المصدر الأساسي للتشريع حسب الدستور السعودي . كما يتطرق الى المبادئ والثوابت التي تنطلق منها السياسة السعودية، وينقسم المبحث الى ثلاثة مطالب يناقش الأول دور الملك ومجلس الوزراء ومجلس الشورى في صنع القرار في السعودية، ويتناول الثاني دور علماء الدين في عملية صنع القرار ، والثالث يتناول مبادئ وثوابت السياسة الخارجية السعودية.

1.3.3 دور الملك ومجلس الوزراء ومجلس الشورى في صنع القرار في السعودية:

يعتبر الملك بصفته ملكا الحلقة الرئيسية في النظام الأساسي للمملكة العربية السعودية، وهو بحكم كونه رئيسا لمجلس الوزراء يمثل أيضا العنصر الأساسي في آلية صنع القرار الحكومي على صعيدي السياسة الداخلية والخارجية ، ويتطلب النظام السياسي للمملكة تعاون أفراد السلطة الثلاث في الدولة (السلطات القضائية

والتنفيذية والتنظيمية). وترتبط هذه السلطات الثلاث رسميا بالأسرة المالكة والعلماء وطائفة واسعة من مختلف الجماعات ، التي تساهم في عمل مجلس الشورى ، وهـــي تشكل في آخر المطاف أربع مستويات لعملية صنع القرار في الـــسياسة الخارجيـــة السعودية، إلا أن الإعلان الرسمي في النظام الأساسي بأن السلطة القــضائية هـــي الأولى (نظرا لاعتبار القرآن والسنة دستورا للبلاد) لا يغطي علـــى دور الملـــك ، بصفته المرجع الأعلى لكل عنصر من عناصر النظام السياسي القائم ، وهـــو أمـــر تؤكده مبايعة الملك على كتاب الله وسنة رسوله (كوســـاتش،2005، ص ص283-284).

هكذا يغدو تنفيذ السياسة الخارجية للدولة جزءا لا يتجزأ من صلاحيات الملك، وتعتبر وزارة الخارجية وكذلك الداخلية والدفاع والطيران ، والعدل (بالإضافة إلى رئاسة الاستخبارات العامة ، والحرس الوطني) من مؤسسات وأركان السيادة فـــي الدولة .

وكما أشرنا سابقا فإن عملية صنع القرار في المملكة العربية السعودية تخـــضع لأربع مستويات ؛ حيث يختص الملك وولي العهد والنائب الثاني بالمستوى الأول ، ويتم في هذا المستوى وضع الخطط العامة ،ورسم الإطار النهائي لسياسة المملكـــة تجاه القضايا المطروحة ، ويتلقى أعضاء مجلس الوزراء – ومنهم وزير الخارجية – توجيهات الملك الذي يمثل القيادة العليا للبلاد ، وتضم الحاشية ولي العهد (رئيس الحرس الوطني) الذي يختاره الملك وينحيه بمرسوم ملكي، وتدور صلاحياته حـــول أمور ولاية العهد، وأداء المهمات التي يوكلها إليه الملك على صعيد المستوى الأول لصنع القرار في السياسة الخارجية .

ويرتبط المستوى الثاني بنشاط مجلس الـــوزراء الـــذي تعـــود للملـــك وحـــده صلاحيات تشكيله وحله، وعضو المجلس لا بد أن يكون سعوديا بالمنشأ، ومـــؤهلا وكفؤا للمنصب، وغير محكوم عليه بجريمة منافية للدين والشرف.

ويشير النظام الأساسي إلى أن نواب رئيس مجلس الوزراء ، وكذلك الوزراء مسؤولون بالتضامن والتكافل أمام الملك ، من حيـــث تطبيـــق أصـــول الـــشريعة الإسلامية ، وتنفيذ الأنظمة واللوائح التشريعية والسياسة العامة للدولة ، وهكذا يغدو

أعضاء مجلس الوزراء بمثابة فريق عمل يتولى دور مركز التخطيط والتعليل لنظري لجميع جوانب سياسة المملكة ، طبقا لما يوصي به نظام مجلس الوزراء المكلف برسم السياسة الداخلية والخارجية والمالية والاقتصادية والتعليمية والد فاعية للدولة ، ومتابعة تنفيذها . ثم إن اللوائح التشريعية والاتفاقيات والمعاهدات والامتيازات الدولية التي تطرح على بساط بحث مجلس الشورى يمكن أن تعدل بناء على المراسيم الملكية وعلى دراستها التمهيدية من قبل مجلس الوزراء (ابن باز ، 1990، المادة 20 من نظام مجلس الوزراء، ص ص315-316).

تشكل الوزارات وفي مقدمتها وزارة الخارجية التي ظهرت إلى الوجود على يد الملك المؤسس ابن سعود في العام 1930م(الفارسي،1412ه، ص43) المستوى الثالث لآلية صنع القرار في ميدان الاتصالات الدولية للمملكة، علما بأن نظام مجلس الوزراء الذي يحدد صلاحيات أعضاء الحكومة ، يؤكد أن الوزير هو المدير المباشر والمرجع الأعلى في وزارته (ابن باز، 1990، المادة 10من نظام مجلس الوزراء، ص290)وبوسع الوزير أن يباد ر إلى تقديم مشروع لائحة تشريعية تتعلق بنشاط وزارته ويبحث مجلس الوزراء اقتراحه ، ولكن بعد موافقة رئيس الحكومة على ذلك (ابن باز، 1990، المادة 22من نظام مجلس الوزراء ، ص317)، وتختص وزارة الخارجية في مهمتها الأساسية في إيجاد سبل ووسائل تنفيذ السياسة الخارجية للمملكة .

ابتداء من العام 1992 نشأ في المملكة العربية السعودية المستوى الرابع لآلية صنع القرار في السياسة السعودية وهو مجلس الـ شورى؛ الذي يختار الملك أعضاءه ويحدد نظام مجلس الشورى مهام المـ جلس العامة، مؤكـدا أن أعضاءه يتمسكون بأصول الشريعة الإسلامية في خدمتهم للصالح العام ، وحماية وحدة الجماعة وكيان الدولة ومصالح الأمة ، وتتجلى الطبيعة التشاورية للمجلس المكون من أهل العلم والمعرفة والاختصاص في الدعوة إلى الإقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم الذي كان يتشاور مع الصحابة والى إسداء المشورة للحكام ، ومن الأطر الهامة لنشاط مجلس الشورى بعض أحكام لائحته الداخلية التي تطالب بالرجوع إلى كتاب الله وسنة رسوله أثناء بحث المسائل المدرجة في جدول أ عماله، بالإضافة الى حظر

تشكيل أية تكتلات إقليمية أو قبلية أو عقائدية أو حزبية فيه (بن باز ، 1990، ص325-336)، ويحق لمجلس الشورى التعبير عن رأيه في السياسة العامة للدولة التي يصوغها مجلس الوزراء ، بما في ذلك الأنظمة واللوائح التشريعية ، والإتفاقيات والمعاهدات والإمتيازات الدولية التي يبحثها ، ومن صلاحياته أن يبدي رأيه فيها ويقترح ما يراه مناسبا بشأنها ، وبما أن أحكام النظام الأساسي تطالب بتعاون السلطات في ميدان تنفيذ واجباتها ووظائفها ، وبما أن الملك هو المرجع الأعلى لأفرع السلطة فإنه بصفته الملكية ورئيسا لمجلس الوزراء يحيل إلى مجلس الشورى القرارات والتوجيهات لينظر فيها، ويقدم الملك أو ولي العهد نيابة عنه خطاب العرش السنوي بحضور أعضاء مجلس الشورى ، ويستعرض فيه السياسة الداخلية والخارجية للدولة.

ومن ناحيتها تقدم كل وزارة بما في ذلك وزارة الخارجية تقريرا سنويا عن نشاطها أمام أعضاء مجلس الشورى فيناقشونه، وترفع القرارات التي يتخذها المجلس في المسائل التي يبحثها إلى مقام الملك ، وبصفته رئيسا لمجلس الوزراء يحيلها للمجلس للنظر فيها ، ويصادق الملك على تلك القرارات إذا اتفق رأي المجلسين حولها وإذا اختلف رأي المجلسين فإن الملك يقر ما يراه صالحا ومقبولا(ابن باز ، 1990، المادتان17و18 من نظام مجلس الشورى، ص328)، وفي كل الأحوال تنشر الأنظمة والاتفاقيات والمعاهدات الدولية والإمتيازات ويجري تعديلها بمراسيم ملكية بعد بحثها في مجلس الشورى ، وبعبارة أحرى فإن مجلس الشورى في إطار الصلاحيات المخولة له قانونا يشكل اللجان المختصة، التي يعود لها حق الأولوية في ترتيب بحث القضايا المطروحة على بساط بحث المجلس (ابن باز ، 1990، المادة 19 من نظام مجلس الشورى، ص329) .

2.3.3 دور علماء الدين في عملية صنع القرار:

التوجهات الرئيسة الحاسمة في النظام الأساسي للملكة العربية السعودية تؤكد أن دستور الدولة هو (القرآن الكريم والسنة النبوية) ومنهما يستمد نظام الحكم سلطته،

وهما المرجعية الأولى فيما يخص أي نظام تشريعي للدولة (كوستاتش، 2005، ص302).

وإذا كان القرآن والسنة هما مصدر الإفتاء في أي شأن يخص حياة الدولة فإن القرار في السياسة الخارجية يجب أن يقوم على العقيدة الإسلامية، وعلى قيم التراث الإسلامي، كما أن قسما من العلماء المنضوين تحت لواء السلطة (ومنهم هيئة كبار العلماء) إنما هم عنصر متمم لآليةصنع القرار وتطبيقه، وأداة هامة لمصداقيته وشرعيته. ويقول الباحث السعودي الدكتور تميم وهو يتحدث عن دور العلماء في العلاقات السلطويةومشاركتهم في صنع قرارات الدولة ، بما في ذلك -القرارات السياسية- :إنّ العلماء هم السند الأساسي لتطبيق الشريعة الإسلامية ، فهم يشرحون الأنظمةويهدون الناس ، وينصحون الحكام وإلى ذلكفالعلماء في المملكة يساهمون في صنع القرار ، لأن صوتهم مهم جدا لبناء القاعدة الإجتماعية لمصداقية النظام الحاكم، كما أن في عهدتهم إحدى الوزارات السيادية – وزارة العدل ، وإحدى الوزارات الخدمية الهامة والأكثر عقائدية – وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد"(تميم، د-ت، ص ص432-433).

كما يلعب العلماء دورا هاما في التوعية والتعبئة الاجتماعية ، التي تقوم أشكالها على مجريات الأمور في البلاد وعلى الوضع الدولي . ثم إن كبار العلماء السعوديين مرتبطون بالطبقة الحاكمة ارتباطا متميزا بما في ذلك علاقات المشاركة بين أبناء آل سعود وآل الشيخ ،فالعلاقات بين للجانبين ذات مستوى رسمي رفيع ، كونها مهدت في حينه لقيام الكيان السياسي للمملكة، وتواصل حاليا توفير الاستقرار الداخلي لها(Bahgat K , 1984.p260-261) .

3.3.3 مبادئ وثوابت السياسة الخارجية السعودية:

تحكم السية الخارجية السعودية مجموعة من المبادئ والثوابت أهمها (موقع وزارة الخارجية السعودية، 17\9\2010):

1. الإنسجام مع مبادئ الشريعة الإسلامية باعتبارها دستوراً للمملكة العربية السعودية.

2. احترام مبدأ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة ورفض أي محاولة للتدخل في شؤونها الداخلية.
3. العمل من أجل السلام والعدل الدوليين، ورفض استخدام القوة والعنف وأي ممارسات تهدد السلام العالمي أو تؤدي إلى تكريس الظلم والطغيان.
4. إدانة ورفض الإرهاب العالمي بكافة أشكاله وأساليبه، والتأكيد على براءة الإسلام من كل الممارسات الإرهابية.
5. الإلتزام بقواعد القانون الدولي والمعاهدات والمواثيق الدولية والثنائية واحترامها سواء كان ذلك في إطار المنظمات الدولية أو خارجها.
6. الدفاع عن القضايا العربية والإسلامية في المحافل الدولية، من خلال الدعم المتواصل بشتى الوسائل السياسية والدبلوماسية والإقتصادية.
7. عدم الإنحياز ونبذ المحاور والأحلاف التي تخل بالأمن والسلم الدوليين، مع احترام حق الشعوب في تقرير المصير وحقوقها المشروعة في الدفاع عن النفس.
8. تطبيق سياسة متزنة ومتوازنة في مجال إنتاج وتسويق النفط؛ نظراً للثقل الذي تمثله المملكة كأحد أكبر المنتجين وصاحب أكبر احتياطي نفطي في العالم.

4.3 الجغرافية والاقتصاد والخريطة البشرية لسورية:

يعطي الموقع الجغرافي لسورية إمتيازا إستراتيجيا بإعتبارها ملتقى لثلاث قارات هي أسيا واوروبا وأفريقيا، كما أن هذا الموقع الذي اعطى الطبيعة السورية تنوع أثر بشكل كبير على الاقتصاد السوري، وخاصة في المجالين الزراعي والسياحي، وبالنسبة للخريطة البشرية فهي امتداد لحضارات قديمة منذ ألاف السنين. وغالبية سكان سوريا من العرب بنسبة اكثر من 90% من اجمالي السكان، وينقسم المبحث الرابع الى ثلاثة مطالب: تناول المطلب الأول الجغرافية السورية، والثاني الإقتصاد السوري، وتناول المطلب الثالث الخريطة البشرية السورية.

1.4.3 الجغرافية السورية:

الجمهورية العربية السورية هي دولة عربية تقع في جنوب غرب آسيا على الساحل الشرقي للبحر المتوسط، يحدها من الشمال تركيا ومن الشرق العراق ومن الغرب لبنان والبحر المتوسط ومن الجنوب الأردن وفلسطين المحتلة، تقع سورية بين خطي العرض 32- 37 شمالا وخطي الطول 35-42 شرقا وقد منح هذا الموقع الجغرافي سورية امتيازا استراتيجيا عبر التاريخ ومن كافة النواحي، فهي ملتقى القارات الثلاثة (آسيا - أوروبا - أفريقيا)، وتتوسط المراكز الصناعية والتجارية الرئيسية في أوروبا ومراكز إنتاج النفط في منطقة الخليج العربي(بشور، 1994، ص37).

2.4.3 الاقتصاد السوري:

تتميز سورية بتنوع الطبيعة من السهل والبادية إلى الجبل إلى النهر والوادي والساحل، فهي طبيعة متباينة تؤثر على الزراعة والصناعة بأنواعها، والإقتصاد السوري قائم على الثلاثي الإقتصادي: الصناعة، والزراعة، والتجارة بالإضافة الى صناعات النفط والغاز والصناعات بأنواعها والصناعة السياحية.

يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الإنتاجية في سورية التي يقوم عليها الإقتصاد السوري؛ وذلك لتميز سورية باتساع وتنوع الأراضي بين السهول الخصبة وضفاف الأنهار والجبال(موقع وزارة الزراعة السورية، 1\9\2010)، لذلك نجد فيها التنوع الزراعي بشكل كبي، ومن أهم المزروعات أشجار الفاكهة المختلفة والحبوب وأهمها القمح، التي تنتشر زراعته في منطقة الجزيرة في الشمال الشرقي (الحسكة والقامشلي) حيث تعتبر بالمرتبة الأولى كماً ونوعاً في سورية، وكذلك منطقة الفرات ومناطق جنوب سورية، حيث أن سورية هي الدولة العربية الوحيدة المصدرة للقمح لدول عربية وأجنبية، إضافة إلى محصول القطن؛ ويعتبر القطن السوري من أجود أنواع القطن في العالم وتحتل الجمهورية العربية السورية مركزا عالميا متقدما (المركز العاشر) في زراعة وإنتاج القطن، وتعد البلد السادس عالميا في صادرات القطن الخام(سليم، 22\11\2010). وتعتبر سورية موطنا لشجرة الزيتون، وهي

من أوائل الدول (المركز الخامس) في إنتاج الزيتون وزيت الزيتون عالميا، ويصدر إلى الكثير من دول العالم، كما تنتشر زراعة الأشجار المثمرة كالمشمش والتفاح والكرز والتين والعنب والخوخ واللوز والجوز البلدي والفستق الحلبي وغيرها من أشجار الفاكهة وشتى أنواع الخضروات التي تقوم على العديد منها صناعات غذائية. وتشتهر القامشلي بنوع (العجور) وتعتبر الجزيرة هي الفريدة بإنتاج هذا النوع من الخضار، إضافة إلى إغراق أسواق الخضار والفاكهة الخليجية، والشوندر السكري التي تقوم عليه صناعة السكر. وتزرع الخضراوات بأنواعها في مختلف مناطق سورية.

كما يعتمد الاقتصاد السوري على النفط، فالإنتاج النفطي يعادل 3 مليارات يورو أو مايعادل 30 ميلون طن سنويا ينقل بأنابيب النفط إلى حمص لتكرير 5.5 مليون طن، وتصدر الباقي عن طريق الموانئ السورية على البحر الأبيض المتوسط، وتتميز سورية بنوعية النفط الخفيف وكذلك استخراج الفوسفات، ومن الصناعات المتوقع لها مستقبلا كبيرا، الغاز الطبيعي الذي تبين في الفترة الأخيرة توفره بكثرة لا سيما بالقرب من مدينة دير الزور على نهر الفرات، والذي يعد بمعدلات إنتاج مستقبلية عالية مما سيفيد في دعم الاقتصاد السوري، كما أن هناك توقعات واعدة بوجود نفط من النوع الخفيف في مدينة اللاذقية(خوري، 2008\9\15).

تشكل الصناعة رافدا مهما للإقتصاد السوري وخاصة الصناعات العريقة والشهيرة في سورية منذ زمن بعيد، مثل الصناعات النسيجية، وصناعات غزل وحلج الخيوط (القطن والصوف وغيرها)، والصناعات الغذائية بأنواعها، والحلويات. وتعد سورية في طليعة الدول العربية الصناعية، حيث تتصاعد وتتطور مختلف الصناعات الحديثة في كافة مدن سورية الرئيسية، مثل الصناعات التحويلية والصناعات الهندسية وصناعات الأجهزة الكهربائية (الثلاجات المنزلية، وأفران الغاز، والغسالات، والمكانس الكهربائية، والأفران الكهرومغناطيسية، والأجهزة الكهربائية المنزلية كافة والصناعات الإلكترونية مثل صناعة أجهزة التلفزيون، وأجهزة الصوت، والهواتف، والرسيفرات وغيرها. والصناعات الكيماوية

والمنظفات والأسمدة وصناعات الكابلات الكهربائية. وصناعة السيارات، وصناعة الجرارات، وصناعة الآلات الزراعية، والصناعات المعدنية، وصناعة هياكل السيارات، وصناعة الورق، وصناعة الملابس الجاهزة بأنواعها، وصناعات الأثاث. وصناعة الآلات والمعدات الصناعية وغيرها(ويكيبيديا، سوريا، 4\9\2010).

كما تعتبر السياحة من الروافد المهمة للإقتصاد السوري؛ حيث تتمتع سورية بطبيعتها الجميلة المتنوعة ما بين السهول والجبال والأنهار والصحراء والغابات الجميلة. ومناخها المعتدل مما جعل منها بلدا هاما على الخارطة السياحية، حيث ان في سورية مقومات السياحة بكل أنواعها عبر مئات المواقع والمدن الأثرية، وعشرات المصايف(جان، 7\9\2010)، مثل وادي العيون وبلودان والزبداني وبقين وجبل الأربعين وسلمى والدريكيش ومشتى الحلو وصلنفة والكفرون وكسب والقدموس والمشتاية، صافيتا ورأس البسيط ومصياف ووادي بردى وادي قنديل والكثير من المدن والمواقع الأثرية مثل مدينة تدمر وأفاميا وبصرى وراميتا والرصافة وقنوات وإيبلا وماري وأغاريت وسرجيلا وغيرها وكذلك القلاع التاريخية مثل قلعة الحصن وقلعة المرقب وقلعة شيزر وقلعة الكهف وقلعة الخوابي وقلعة حلب وقلعة جعبر وقلعة صلاح الدين، وقلعة صلخد.

كما تشتهر سوريا بالسياحة الدينية(موقع وزارة السياحة السورية، 8\9\2010)؛ حيث أن سوريا موطن للمرجعيات الأولى للمسيحية وكذلك البلدات الهامة في التاريخ المسيحي: مثل معلولا وجبعدين وبخعة صيدنايا تلعرن، وكذلك المقدسات الإسلامية مثل: الجوامع والمساجد التاريخية والمقامات والمزارات الدينية الهامة للصحابة ورجال التاريخ الإسلامي كالجامع الأموي ومقام وجامع السيدة زينب وغيرها والسيدة رقية وعشرات المقامات والمزارت الإسلامية. وتتميز سورية بالأسواق الشرقية العريقة والتاريخية في اغلب المدن السورية مثل سوق الحميدية وسوق مدحت باشا وسوق البزورية في دمشق، وأسواق حلب التي تعد مجتمعة أطول أسواق اثرية مسقوفة في العالم واسواق حمص وحماة وغيرها(موقع وزارة السياحة السورية، 8\9\2010) .

3.4.3 الخريطة البشرية السورية :

تشير التنقيبات الأثرية إلى إن المنطقة التي يشار اليها حالياً بسورية، كانت مأهولة بالبشر منذ ألاف السنين، وفق مكتشفات بالقرب من بحيرة طبرية لبقايا إنسان من فصيلة أسترالوبيثكس تمت عام 1959، كما عثر في مناطق مختلفة من سوريا وشمال العراق على بقايا عظمية لإنسان نياندرتال تعود لحوالي 65 ألف عام، ويوجد أيضاً مكتشفات أخرى للإنسان العاقل تعود لحوالي 150 ألف عام أي العصر الحجري القديم (بشور، 1994 ص ص66-67).

يعتبر علماء الآثار سورية مركزا لإحدى أقدم الحضارات على وجه الأرض، وشهدت سورية بداية الإستيطان البشري والتخطيط الأولي للمدن، واكتشاف الزراعة وتدجين الحيوانات، ومعرفة وتطور الأبجدية. وفيها قامت المدن الأولى في التاريخ مثل: المملكة الأثرية إيبلا في شمال سورية حيث بنت امبراطورية امتدت من البحر الأحمر جنوبا حتى تركيا شمالا وحتى الفرات شرقا مستمرة من عام 2500 إلى 2400 قبل الميلاد (Robert,2006,pp.284–287)، وتضم سورية إضافة لذلك العديد من الحضارات والمدن والممالك مثل: مملكة ماري وقد اكتشفت خرائب مدينة ماري إلى الجنوب الشرقي من دير الزور على يد بعثة فرنسية عام1933م، وأوغاريت، وراميتا، والبارة، ودورا أوربوس، وسرجيلا، وكرك بيزة، وجرارة، وقاطورة، وعين دارة، وشمس، وباصوفان، والنبي هوري، وأرواد، وقطنا، وشهبا/ فيليبولس، وقنوات، وصلخد، وأفاميا، وحمو كار، وبعودة، والمناره، وتوتال، ودير سنبل، وإيمار، والدانا، وسرمدا وغيرها العشرات من المدن. إن كثرة الحضارات التي قامت وتقاطعت فوق الأرض السورية، والغنى الكبير للمواقع التاريخية التي تعود لكافة العصور والحضارات، تجعل سورية مدخل وبوابة للتاريخ، فقد قامت على أرض سورية حضارات كثيرة وسكنها شعوب شتى يمكن تعدادها على الترتيب: السومريون، الأكاديون، الكلدان، الكنعانيون، الآراميون، الحيثيون، البابليون، الفرس، الإغريق، الرومان، النبطيون، البيزنطيون، العرب، وجزئيا الصليبيون، وأخيرا كانت تحت سيطرة الأتراك العثمانيين، كما أنها خضعت للانتداب الفرنسي بين عامي 1920و1946(بشور،1994، ص ص78-79)، وقد

أثبتت التنقيبات أن سكان الممالك السورية القديمة قد أقاموا أحلافاً مع بعضهم البعض، وسيروا القوافل التجارية التي وصلت إلى مصر وبلاد فارس، مما أدى إلى تفاعلات حضارية عديدة بحكم العلاقات التجارية، وابتدعوا أسساً هندسية في البناء والإنارة إلى جانب صناعة المركبات والنسيج، كذلك فقد وضعوا تقويما خاصاً، وأسسوا المدارس والمكتبات، إلى جانب صك النقد وتنظيم الفائدة مقابل الإقراض والنخاسة ومجاري الصرف الصحي (عياش، 1996 ، ص ص 49-52).

يبلغ عدد سكان الجمهورية السورية حوالي 18 مليون نسمة وقد بلغت نسبة سكان سورية في كانون الثاني 2008 حوالي 90 % من السوريين العرب، بينما تمثل النسبة الباقية من السوريين قوميات مثل الأرمن، والسريان، والآشوريين، والأكراد، والكلدان، والتركمان، والشركس وغيرهم. ويتوزع سكان سورية بكثافة عالية في المدن السورية الكبرى، وتقدر نسبة سكان المدن في عام 2006 بـــ 53.5%. يشار بالذكر إلى ان سورية قد استقبلت أفواجاً كبيرة من اللاجئين من دول الجوار خلال أزمات القرن الماضي وفتحت أبوابها للنازحين، وبالأخص من فلسطين منذ 1948 ولبنان خلال الحرب الأهلية وبعدها العراق حتى اليوم، ويشكل اللاجئون الفلسطينيون وحدهم قرابة 450.000 نسمة ينتشرون في عدة مخيمات من أهمها مخيم اليرموك، وقد نزحوا من ديارهم بعد نكبة فلسطين عام 1948، أما بالنسبة للاجئين من العراق، فقد تزايدوا حتى تخطى العدد 1.500.000 نسمة، وجاء ذلك لنزوحهم نتيجة الأوضاع الأمنية المضطربة في بلادهم بعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003.

5.3 آلية صنع القرار في سوريا ومحددات واتجاهات ومبادئ السياسة الخارجية السورية:

يتمتع الرئيس السوري بصلاحيات واسعة في اتخاذ القرارات وتحدديد السياسات الخارجية والداخلية، وتتميز السياسة السورية بالطابع الشخصي للرئيس، وتتأثر بعوامل ناتجة من البيئة الإقليمية والدولية، خاصة بإعتبارها من دول الجوار لإسرائيل واحتلال إسرائيل للجولان السورية، وينقسم المبحث الخامس الى مطلبين:

يتناول الأول دور الرئيس في عملية صنع القرار في سورية، ويتناول المطلب الثاني السياسة الخارجية السورية.

1.5.3 دور رئيس الجمهورية في صنع القرار:

منذ عام 1963يحكم الجمهورية العربية السورية حزب البعث العربي الاشتراكي، بعد ثورة الثامن من آذار شكل حزب البعث والأحزاب الموالية له تآلفاً يسمى الجبهة الوطنية التقدمية، وتملك الجبهة ما يقارب من ثلثي المقاعد في البرلمان السوري وهو مجلس له تاريخ عريق في السياسة السورية والذي يضم 250 عضواً، وبقية المقاعد (83 مقعداً) مخصصة لنواب مستقلين(موقع مجلس الشعب السوري، 7\10\2010).

يمنح الدستور لعام1973م الحزب الحاكم دور الحزب القائد للدولة والمجتمع، ويضمن له أغلبية طفيفة في مجلس الشعب، ويمنح رئيس البلاد صلاحيات واسعة.

يرشح رئيس الجمهورية من قبل مجلس الشعب بناء على اقتراح من القيادة القطرية لحزب البعث، ثم يجري استفتاء عام لولاية مدتها سبع سنوات، ويجمع رئيس الجمهورية بين مناصب الأمين العام لحزب البعث ورئيس الجبهة الوطنية التقدمية، وله الحق في تسمية رئيس الوزراء وإعلان الحرب وحالة الطوارئ، وإصدار المراسيم في حال عدم انعقاد البرلمان وتتكون الجبهة الوطنية التقدمية من سبعة أحزاب بقيادة حزب البعث الذي يشكل 51% من مقاعد الجبهة. تعيش سورية في ظل حالة الطوارئ منذ عام 1963. وبعد وفاة الرئيس حافظ الأسد انتخب ابنه الرئيس بشار الأسد، وينتمي رئيس الدولة الحالي كما والده للطائفة العلوية.

2.5.3 السياسة الخارجية السورية:

تميزت سياسة سورية الخارجية تجاه بيئتها الإقليمية والدولية، بكونها نتاج عوامل موضوعية تكمن في اوضاعها التاريخية والجـــــغرافية والثقافية، من دون ان يعـــــني ذلك استبعاد الطابع والتأثير الشخـــصي لقادتها في صوغ سياستها الخارجية في شـــكل خاص خلال تاريخها المعاصر، وشكلت السياسة الخارجية

السورية، على مدار عقود، احد اهم مصادر الشرعية للنظام السياسي الذي ارتكز، في هذا المجال، إلى ما يسمى الشرعية الثورية، نتيجة سيادة نمط الانقلابات العسكرية.

وقد احتلت السياسة الخارجية السورية مكانة هامة وكبيرة منذ مراحل تاريخية بعيدة، وكذلك لعبت دورا مهما في إطار العلاقات الدولية.

محددات السياسة الخارجية السورية :

إن السياسة الخارجية السورية كغيرها من السياسات لا يمكن أن تعمل في فراغ وإنما تتأثر بعوامل داخلية و خارجية، تشكل بمجملها الإطار المحدد لهذه السياسة التي تعمل ضمنه وهي :

أ. البيئة الداخلية للسياسة الخارجية السورية و تضم :

1. الكتلة الحيوية : حيث تشمل الموقع و السكان، بالإضافة إلى الموقع الإستراتيجي لسورية كونها إحدى الدول المعنية بالصراع العربي الإسرائيلي، فالسكان يتمتعون بالإنسجام و التماسك الإجتماعي والوعي الثقافي والقومي، مما أدى إلى توفير الاستقرار الداخلي والأمن رغم تعرض سورية لضغوط كبيرة من الدول الغربية وحصار إقتصادي منذ عام 1986(خليل، 1986، ص44). كما أن عامل الإمكانيات الإقتصادية والعسكرية لسورية يؤثر في صياغة القرار السياسي السوري بعدة أوجه. فالإقتصاد المعرض لتأثيرات خارجية يؤثر في حرية اتخاذ القرار السياسي، وخصوصا فيما يتعلق بالمساعدات الأجنبية، فالعلاقة عكسية بين التبعية الإقتصادية وحرية اتخاذ القرار الذي يتلاءم مع المصلحة القومية ويوفر الإستقلال السياسي. وقد انتهجت سورية سياسة الإكتفاء الذاتي وخطت بذلك خطوة متميزة، كما حاولت أن تبني جيشا قويا على الرغم من الفارق الكبير بين إمكانياتها العسكرية و الإمكانيات العسكرية الإسرائيلية .
2. الخصائص القومية :حيث تشمل هذه الخصائص الأساس القومي الذي جعل من الصراع العربي الإسرائيلي قضية العرب المركزية بالنسبة للسياسة الخارجية السورية، وما يترتب على ذلك من السعي لتحقيق التضامن العربي وربط المصلحة الوطنية بالمصلحة القومية(عبد الجواد ،أ، 2002، ص320).

3. ديناميةة الحياة السياسية "هيكل النظام السياسي ": وتشمل هذه الديناميةة الأحزاب السياسية وجماعات المصالح ؛ حيث توجد في سورية جبهة من الأحزاب والقوى السياسية التقدمية "الجبهة الوطنية التقدمية" والتي تأسست عام 1972 ويقودها حزب البعث العربي الاشتراكي، أما بالنسبة لجماعات المصالح فلا يوجد في سورية قانونيا ما يسمى بجماعات المصالح، ولكن يمكن أن يدرج تحت هذا العنوان الإتحادات والنقابات المهنية وغرف الصناعة والتجارة والجمعيات الأهلية (نحال، 1999، ص52).

ب. البيئة الخارجية للسياسة الخارجية السورية : وتتضمن جملة من الأهداف وهي:

1. إعادة صياغة العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، إذ لم يعد من مصلحة سورية الإستمرار في مواجهة السياسة الأمريكية في الوقت الذي بدأت فيه الولايات المتحدة الأمريكية بالإنفراد في قيادة النظام الدولي، وإعادة ترتيب أوضاعه بما تمليه مصالحها.
2. تبني مبدأ السلام كخيار إستراتيجي؛ حيث دفعت المتغيرات الدولية سورية إلى تبني مبدأ السلام خيارا إستراتيجيا، بهدف إستعادة الأراضي العربية المحتلة بالوسائل السلمية، وذلك على أساس التمسك بالسلام العادل والشامل وفق قرارات الأمم المتحدة 242_ 388 و مبدأ الأرض مقابل السلام(القدور، 2002، ص74).
3. دعم المقاومة الفلسطينية واللبنانية ؛ حيث قدمت سورية الدعم المادي والمعنوي والسياسي لحركات المقاومة في فلسطين ولبنان (شدود، 1998، ص14).

2. الإتجاهات الرئيسية العامة للسياسة الخارجية السورية:

تتركز السياسة الخارجية السورية على الحيز الإقليمي للشرق الأوسط والمنطقة العربية(عبد النبي، 2006، 52)، وتطلب ذلك تنازلا معينا للشؤون الدولية، إذ ابتدأت بسياسة نهج عدم الإنحياز عرفت "بالحياد الايجابي"(عزالدين، 1992، ص179)، إلا أنها مالت تدريجياً من حيث السلوك إلى مواقف الحركة الإشتراكية و قوى اليسار العالمي وقد اكسبها ذلك مع عوامل أخرى طابعا راديكاليا وخاصة فيما يتعلق بالصراع مع إسرائيل، وقد شهدت ملامح السياسة الخارجية

السورية تغيرات هامة خلال العقد الأخير، وذلك لان سورية أعادت تشكيلها بكيفية أكثر براغماتية و دينامية بما يوافق متطلبات العمل السياسي في المرحلة الدولية الراهنة، ويمكن تحديد اتجاهات أو دوائر السياسة الخارجية كما يلي :

أ. **الدائرة العربية :-**

تتركز جهود السياسة الخارجية السورية على المجال العربي انطلاقا من العقيدة القومية للدولة، وقد عملت سورية على وضع خطط و تصورات للسياسة العربية بما ينسجم مع تصوراتها فيما يتعلق بالتضامن الإقليمي والدولي. ويتجلى ذلك في منحنيين: الأول يخص بلاد الشام أو ما عرف " بالهلال الخصيب " كمجال حيوي واستراتيجي لها، فقد كان تركيزها على العراق والأردن والقضية اللبنانية والعراقية، أما المنحى الثاني فيخص المجال العربي الآخر باعتباره الحيز الأساسي للسياسة السورية والمعول عليه في صنع سياسات أكثر فعالية لها وللإقليم العربي ككل(سلامة، 1987، ص95) .

ب. **الدائرة الإقليمية :-**

يدرك السوريون أهمية وحساسية الدور الفعلي لدول الجوار وتأثيره على السياسات العربية ومجمل قضايا المنطقة، وقد أبدت سورية اهتماما بدولتي الجوار تركيا وإيران، فعلى الرغم من الحساسية الإيديولوجية بين العرب والإيرانيين إلا أن هذه السياسة سلكت مسلكا متباينا، إذ بنت علاقات وثيقة وإستراتيجية بينها وبين إيران، وكذلك فإن العلاقات السورية التركية شهدت انفراجا غير مسبوق تحول إلى نوع من الشراكة بين سورية و تركيا(القدور،2002، ص76).

ج. **الدائرة الدولية :**

تعتبر هذه الدائرة خارج الدائرتين السابقتين ولكن في الواقع هي مرتبطة بهما و تنطوي على أربع مفردات هي :-

1. الولايات المتحدة الأمريكية كدولة عظمى وقطب أوحد يدير السياسة الدولية، وتعمل سورية على حوار نقدي هادئ معها ومراجعة للتصورات الرائجة حولها والتي تؤثر على العلاقات بين الطرفين .

2. أوروبا وهي التكوين الأقرب والمعول علها سياسيا وإقتصاديا بالرغم من تلكؤ سياستها الخارجية تجاه المنطقة العربية (جوردن، 1999، ص76).
3. آسيا، حيث أبدت سورية اهتماما نسبيا بتطوير العلاقات الاقتصادية مع كل من اليابان والصين والهند، وخاصة فيما يتعلق بالتكنولوجيا وإمدادات السلاح والدعم السياسي.
4. روسيا ، حيث ما زالت روسيا تتبوأ مكانة متميزة لدى السوريين على الرغم من ضعف وزنها السياسي، وتلكؤها في تلبية متطلباتهم الأمنية واستجابتها لضغوط الدول الغربية بهذا الصدد، كما أن الرئيس السوري قام بزيارة روسيا أكثر من مرة لإحياء علاقات التعاون والشراكة بين كل من سورية وروسيا.

3. مبادئ السياسة الخارجية السورية:

تقوم السياسة الخارجية السورية من خلال مجموعة من المبادئ أهمها (الزعبي، 2005، ص73):-

أ- احترام الشرعية الدولية وتأكيد أهمية وتعزيز دور الأمم المتحدة وإصلاح مجلس الأمن وتعزيز دور الجمعية العامة .

ب- دعم جامعة الدول العربية في الظروف الراهنة؛ لتحقيق العمل العربي المشترك والتعاون الاقتصادي العربي .

ج- اعتماد السلام كخيار إستراتيجي في هذه المرحلة، والقائم على مبادئ الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام ومرجعية مدريد .

د- العمل على إقامة وتشجيع نظام دولي متعدد الأقطاب يقوم على أساس التوازن بدل من هيمنة دولة واحدة .

ه- السعي لتطوير وبناء العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية مع الاخذ بعين الاعتبار في المقام الأول مصالح سورية و الدول العربية .

و- العمل على إحياء علاقات التعاون مع روسيا وإحياء طابعها التعاوني والإستراتيجي .

ز- تعزيز العلاقات السورية الأوروبية وتفعيل الدور الأوروبي في المنطقة بما يخدم مصالح الجانبين .

ح- تعزيز و تطوير العلاقات مع الدول المجاورة ودول العالم وفقا لمواقفها من القضايا العربية .

الفصل الرابع

تطور ومحددات ومتغيرات العلاقات السعودية السورية

تعد المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية من الدول التي تحتل حيزا كبيرا ومؤثرا في العالمين الإسلامي والعربي، وقد ارتبط البلدين بعلاقات قديمة منذ إستقلال المملكة عام1927م، ودعمت السعودية سوريا في مقاومتها للإحتلال الفرنسي ونيل إستقلالها، واشترك البلدان في معالجة الكثير من القضايا العربية والإسلامية، وقد تحددت العلاقة بين السعودية وسورية بمجموعة من المرتكزات والمحددات التاريخية، وسيتم التطرق للتطور التاريخي للعلاقات السعودية السورية بالإضافة للمحددات والمتغيرات التي أثرت على العلاقات بين البلدين من خلال خمسة مباحث رئيسية: يتناول المبحث الأول التطور التاريخي للعلاقات السعودية السورية، ويتناول الثاني المرتكزات والمحددات التاريخية للعلاقة بين البلدين، ويتناول المبحث الثالث المتغيرات السياسية التي أثرت على العلاقة بين البلدين، ويتناول المبحث الرابع القضايا والمسائل الخلافية العالقة بين البلدين، ويتناول المبحث الخامس العلاقات الإقتصادية والتجارية بين البلدين.

1.4 لمحة موجزة عن التطور التاريخي للعلاقات السعودية السورية:-

العلاقات بين دمشق والحجا زعلاقات قديمة جدا ،فمنذ العصر الأ موي كـــان الترابط قائمابين البلدين ، ودائماكانت الوجهة الى دمشق منذ ان كانـــت عاصـــمة للدولة الإسلامية وكذلك في كافة العصور اللاحقة،فمنذ أيام الخليفة عثمان بن عفان وتجارة أبي سفيان مع الرومان في الشام كانت العلاقات قوية وقديمة جدا حيث كان المقصد هو دمشق، بدأت بالتجـــارة ومـــا زال يغلـــب عليهـــا الطـــابع التجـــاري والاقتصادي.

ولو استعرضنا تاريخ سورية الحديث لوجدنا الكثير من التـــرابط ،فقـــد كـــان الأمير فيصل بن الحسين أول ملك نصب في سورية ، وقد اتى من الحجاز، وكانـــت دمشق هي المركز وبمثابة القلب للوطن العربي ، وكان تجمع الحجاج الآتيـــين مـــن اقصى البلاد في دمشق يتجمعون وينطلقون بأتجاه مكة.

عندما تمكن الملك عبد العزيز من توحيد المملكة العربية السعودية والحصول على اعتراف بريطانيا بالمملكة دولة مستقلة في اتفاقية عام 1927م كانت غالبية الدول العربية لم تزل ترضخ لحكم الاستعمار الأوروبي ، وقد استعان الملك عبد العزيز بعائلات سورية لمساعدته في إدارة الحكم ، وهناك الكثير من العائلات السورية ورجالها ممن كان لهم الفضل في إرساء قواعد الحكم والسلطة في السعودية، وما زال من بين أبناء هذه العائلات السورية من يشغل مناصب دبلوماسية حساسة في سفارات المملكة العربية السعودية المنتشرة في الخارج وفي دوائر ومراكز هامة في السلطة(ويكيبيديا، العلاقات السعودية السورية، 2010\10\3).

ولقد حظي الملك في ذلك الوقت بإهتمام خاص من مختلف الزعامات الوطنية العربية التي كانت تقاوم الاستعمار في دولها ، فقد جسد الملك عبد العزيز لهذه القيادات الأمل بإمكانية تحقيق الإستقلال والوحدة العربية ، كما كان عبد العزيز مصدراً رئيساً لتزويد القيادات الوطنية العربية بالدعم السياسي والمالي .

فقد لجأ إليه مجموعة من القادة الوطنيين الهاربين من الحكم الاستعماري في دولهم، حصل بعضهم على مناصب سياسية مهمة لدى عبد العزيز ، وفي عام 1935 زار المملكة بعثة وطنية سورية ، وطرحت على الملك عبد العزيز فكرة تأسيس دولة عربية واحدة (سلامة، 1980، ص621)، ولقد قام الرئيس شكري القوتلي عندما كان قائداً للحركة الوطنية السورية ضد الاستعمار بزيارة الملك عبد العزيز مرات عدة وحصل منه على الدعم والتأييد ، وعندما دخلت قوات الحلفاء سوريا عام 1942م بذل الملك عبد العزيز مساعي حميدة لدى حكومات الحلفاء بشأن المسألة السورية في ذلك الوقت(سيل،1983، ص46).

ولقد كانت السعودية في مقدمة دول العالم التي اعترفت بإستقلال سوريا. كما دعم الملك عبد العزيز أيضاً مقاومة سوريا لبعض الضغوط الخارجية ، التي كانت تمارس عليها في أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات الميلادية (خوري، 1988، ص136)، واستُعمِل مصطلح المحور السوري السعودي لوصف العلاقات المتميزة بين سوريا والسعودية، وأعلن الرئيس السوري السابق أديب الشيشكلي في ذلك الوقت وفي أكثر من مناسبة عن دعمه لهذا المحور ، الذي يهدف إلى تقوية الروابط

العربية، وفي 18نيسان 1951 زار الشيشكلي المملكة العربية السعودية ، واجتمـــع مع الملك عبدالعزيز ، وأجرى معه محادثات مطولة هدفت إلى تقوية الروابط بـــين سورية والمملكة العربية السعودية(سيل، 1983، ص136).

دعمت السعودية حكم شكري القوتلي في سورية، وفي عودته الى الحكم مرات عديدة، كذلك ساعدت انقلاب الشيشكلي عام 1954، وكانت المملكة بعد ذلك قد انضمت إلى الحلف المصري السوري في عام 1955 الذي أقرته الدولتان في فبراير 1955، وهو ما عرف بمحور مصر وسورية والسعودية الذي سعى إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. توحيد الصف العربي سياسياً واقتصادياً وعسكرياً لمواجهة إسرائيل والأخطار الخارجية الأخرى (سيل، 1983، ص142-160) .
2. دعم الموقف المصري في مواجهات التحديات البريطانية والفرنسية ، ودعم الموقف السوري في مواجهة تحديات تركيا وإسرائيل.
3. معارضة حلف بغداد الذي كانت بريطانيا تسعى إلى تأسيسه في المنطقة، لتعويض خسارتها التي نجمت عن جلاء القوات المصرية في عام 1954، وكانت بريطانيا تعقد أملاً كبيراً على انضمام سوريا للحلف، وتمارس مختلف الضغوط عليها لجرها إليه، ولكن التوجهات الوطنية العربية في سوريا عارضت حلف بغداد، وحصلت على دعم مصر والسعودية في هذه المعارضة، ففي مطلع عام 1955 اتخذت الدول الثلاث مواقف مشابهة في الجامعة العربية وخارجها؛ لمعارضة حلف بغداد. وقدمت المملكة قرضين: الأول لسوريا في عام 1955قيمته عشرة ملايين دولار، والثانى لمصر في عام 1956 قيمته مائة مليون دولار ؛ وذلك لدعمهما في صفقات شراء الأسلحة من الدول الشرقية ، وفي صيف 1956 أعلن الملك فيصل بن عبد العزيز، وقد كان عندئذ ولياً للعهد عن تأييده لقرارات قمة بريوني، التي جمعت تيتو رئيس يوغسلافيا السابق، ونهرو رئيس وزراء سابق للهند والرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر، وانتقد الموقف الأمريكي لسحب العرض لتمويل السد العالي، وعارضت المملكة بعد ذلك المبادرة البريطانية الفرنسية الخاصة بتشكيل رابطة تضم مستخدمي قناة

السويس(سيل،1983، ص432). وفي 6\11\1956 أي بعد أسبوع من مهاجمة القوات الإسرائيلية للقوات المصرية في سيناء، قررت الرياض قطع علاقتها الدبلوماسية مع لندن وباريس، وأعلنت الحظر النفطي عليهما أيضاً، وكانت المملكة وسوريا هما الدافع الرئيس وراء عقد اجتماع الملوك والرؤساء العرب في بيروت في نوفمبر 1956؛ لشجب العدوان الثلاثي على مصر والتباحث في إمكان دعم مصر(سلامة، 1980، ص626)، وكان للسعودية دور في الإنفصال وتفكك الجمهورية العربية المتحدة الذي تم بين سورية ومصر عام 1961، وقد وصل دور المملكة العربية السعودية في تفاعلات السياسة العربية ذروته في السبعينيات الميلادية، وهي الحقبة التي يسميها المفكرون السياسيون العرب بالحقبة السعودية بسبب أهمية الدور السعودي ونفوذه في مواقف السياسة العربية خلالها.

ومن أبرز ملامح هذه الحقبة التضامن المطلق الذي حدث بين مصر وسورية والسعودية في حرب أكتوبر 1973 التي أثبتت قدرة العرب على القتال، والتفاعل مع التقنية العسكرية المتقدمة، ولقد ذكر التحالف المصري السعودي السوري في حرب أكتوبر 1973م وما بعدها بتحالف هذه الدول الثلاث في منتصف الخمسينيات، وإضافة إلى دور المملكة في تقديم الدعم المالي؛ لتزويد سوريا ومصر بالعتاد والسلاح أثناء الحرب وما بعدها، فقد أرسلت وحدات من القوات السعودية إلى سوريا. وعندما أرسلت إدارة نيكسون إلى الكونجرس الأمريكى في 19تشرين الاول 1973 مشروع قانون المساعدات العسكرية الإستثنائية إلى إسرائيل، رفض الملك فيصل هذا التحدي الأمريكي للعرب مقرراً تنفيذ حظر فوري للنفط ضد الولايات المتحدة الأمريكية.

واستمرت المملكة بعد حرب أكتوبر في أداء دور بارز في علاقات السياسة العربية التي تبلورت في نشاطات التنسيق، وبذل الجهود لتدعيم وحدة الصف العربي، ومعالجة المشكلات والقضايا العربية(القباع، 1986، ص 115)، وبذل الجهود والمساعي الحميدة؛ لمعالجة المنازعات العربية مثل المنازعات السورية الفلسطينية. كما قد نجحت الوساطة السعودية في تسوية نزاع الحدود بين سورية

والعراق. ودعمت السعودية سورية في أزمة الثمانينات والحصار الأمريكي لها، عن طريق دعمها لليرة السورية أو شراء احتياطي العملة الصعبة وضخها في دورة الاقتصاد السوري، واشتركت سورية مع السعودية بحرب الخليج الثانية ضد العراق عام 1991؛ لتحرير الكويت من الإحتلال العراقي.

2.4 المرتكزات التاريخية للعلاقات السعودية السورية:-

من الامور التي يمكن أن يطلق عليها مرتكزا ثابتا في علم السياسة الدولية ما يتعلق بمصالح الدولة الحيوية، وخاصة ما يمس الأمن القومي للدولة أو يؤثر على وجودها كحقيقة مادية أو معنوية في المنتظم الدولي. اما المرتكزات المتغيرة فهي التي لا تكتسب صفة الثبات. والتي لا تمس الأهداف العليا للدولة ولا تؤثر على وجودها أو تخل بقيمها، والمرتكزات الثابتة في السياسة الدولية تخضع للمنظور الإستراتيجي العام للدولة وللرؤية الفكرية للنخبة الحاكمة، التي غالبا ما تبلور مواقفها على أساس من فهمها للمصلحة الوطنية واخلاصها للدفاع عن كيان وسيادة الوطن او الامة (القباع ، 1992، ص 253)، أما المرتكزات المتغيرة فهي التي تدخل في إطار الأمور الفرعية أو القضايا التي يمكن التأثير بها، أو تغيير مواقعها أو اعادة ترتيب أولوياتها أو الإستغناء عن بعضها، في مقابل تحقيق نوع أفضل من المكاسب في مواقع اخرى، ويدخل في إطار المرتكزات الثابتة جميع الامور التي تتعلق بحماية الايدولوجية السياسية للدولة أو معتقدها الديني .

إن العلاقة السياسية بين دولتين أو أكثر لا يمكن أن تكون طبيعية أو ايجابية مالم يتوفر التصور العام المشترك أو الإتفاق الضمني على أهمية الأهداف، التي تحكم العلاقة بين هذه الدول وإعطاء ذلك بعداً ثابتا تسير بموجبه جميع الآليات والأدوات المسخرة لخدمة هذه الأهداف، والمعروف أن الدول لا تضحي بأهدافها العليا، ولكنها على استعداد في حالات معينة للتفاوض أو التنازل عن بعض الأهداف التي لا تعتبرها أساسية، وفي إطار الحديث عن العلاقات السعودية السورية فيمكن النظر إلى القضايا التالية على أساس أنها تشكل أهم المرتكزات التي تشكل المحور الاساسي في العلاقة بين الدولتين:

1- العروبة والإسلام في العلاقات السعودية السورية:-

إن مسألة العروبة أو القومية العربية والإسلام والعلاقة بينهما قد فرضت نفسها على الفكر السياسي العربي لمدة طويلة خلال القرن الماضي، وعلى كثرة ما قيل وطرح في هذه المسألة فإن الحوار سيبقى قائماً بسبب الجذور العميقة للموضوع وجوانبه المتعددة المتداخلة وأهميته الكبيرة (مركز دراسات الوحدة العربية، 1982، ص58).

فلقد أدى الإختلاف على طبيعة العلاقة بين العروبة والإسلام إلى التأثير بشكل قوي على نماذج بناء الدول العربية القطرية هذا من جانب، ومن جانب آخر فلقد أثرت مسألتا العروبة والإسلام على تفاعلات السياسة العربية الجوهرية، فقضية الوحدة العربية ومسألة التضامن العربي والإسلامي والقضية الفلسطينية، ومسائل السياسة العربية الجوهرية التي غالباً ما يرجع فيها إلى طرح العروبة والإسلام والعلاقة بينهما، ولقد أدى الإختلاف في النظرة إلى طبيعة هذين البعدين وأهميتهما في تحديد العلاقة بينهما إلى وجود اختلافات واضحة في تحديد أولويات السياسات العربية، وفي بعض مواقف السياسة الخارجية العربية الإقليمية والدولية المهمة(مركز دراسات الوحدة العربية، 1982، ص77).

وتقدم نظريات تحليل السياسة الخارجية وتفسيرها مجموعة من العوامل أو العناصر التي تؤثر في تكوين السياسات الخارجية للدول، وفي تحديد مواقفها من قضايا السياسة الدولية، ومن أهم هذه العناصر: الأمن الوطني، والمصلحة الوطنية، والخصائص الشخصية لمتخذي القرارات، والظروف الاجتماعية والاقتصادية للدولة، والمؤثرات الخارجية الإقليمية والدولية والنظام القيمي والأنساق العقدية.

ويتأثر عنصر النظام القيمي بمجموعة من المحددات ، وأهمها المعتقدات الدينية، والأسس الأخلاقية، والقيم والتقاليد.وأما مكونات الأنساق العقدية أو مضموناته فتضم الأيدولوجيا والدين والتاريخ والتقاليد(جنسن، 1989، ص ص83-116)، ومن ثم فإن مضموني العروبة والإسلام يؤثران على السياسات الخارجية العربية، ويندرجان بشكل رئيس في نظريات السياسة الخارجية ضمن عنصري النظام القيمي والنسق أو الأنساق العقدية.

وإذا كانت دراسة تأثير عنصري العروبة أو القومية العربية والإسلام على مواقف غالبية الدول العربية أو جميعها تجاه قضايا السياسة العربية الجوهرية، وخاصة قضايا الوحدة العربية والتضامن العربي والإسلامي تعد دراسة مهمة بصفة عامة، فإن هناك أهمية خاصة لدراسة هذا التأثير في سياسة ومواقف كل من المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية وذلك بسبب المكانة المتميزة التي تتمتع بها المملكة في هذين البعدين المهمين العروبة والإسلام؛ حيث يتميز النموذج الإسلامي العربي في المملكة العربية السعودية بخصائص مميزة تربطه بالتاريخ وبالأهمية الدينية للمملكة العربية السعودية؛ فالهوية الإسلامية للمملكة العربية السعودية تعود في جذورها البعيدة إلى الدولة الإسلامية الأولى، التي قامت في جزيرة العرب في القرن الأول الهجري / السابع الميلادي ، كما انها ما زالت تتميز بعقيدة دينية راسخة هي استمرار تاريخي متواصل للدولتين السعوديتين الأولى والثانية اللتين قامتا كما قامت المملكة العربية السعودية أو الدولة السعودية الثالثة من بعدها على أسس حركة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، التي دعت في منتصف القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي في إحياء مبادئ العقيدة الإسلامية الصحيحة في جزيرة العرب، والمملكة العربية السعودية هي مصدر الرسالة الإسلامية من ناحية وأرض العرب وأصل العروبة من ناحية أخرى، فالجزيرة العربية هي أصل العرب بقبائلهم وفروعهم ، وهي مصدر الهجرات القديمة إلى المناطق المجاورة في الشرق الأوسط ، ومنها خرج العرب يحملون راية الإسلام وينشرون رسالته، حتى مكنهم الله من تأسيس دولة إسلامية مترامية الأطراف ، ومن وضع أسس أمة عربية واحدة تمتد في مساحة واسعة من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي .

وبالنسبة لسوريا فقد تطور النموذج القومي العربي بوصفه أساساً للدولة العربية القطرية في بلاد الشام والعراق ومصر بعد أن شكل الفكر القومي العربي في المدرسة الشامية أساس هذا التيار الفكري القومي(ياسين،1985،ص125)، ولقد تأثر الفكر القومي العربي بظروف الهيمنة العثمانية على بلاد الشام والعراق، ولهذا فإن القومية العربية وليس الإسلام هي التي انبثقت عن هذا الفكر بوصفها أساس الدولة

العربية القطرية وجوهرها، وعلى الرغم من وجود بعض المتطرفين في الفكر القومي العربي ونظر بعضهم إلى القومية العربية بوصفها دين العرب، إلا أن رواد الفكر القومي العربي المتميزين بما في ذلك بعض المسيحيين منهم قد حرصوا على تأكيد أهمية الإسلام في العروبة والهوية العربية، ومن ذلك مثلاً ما ذكره قسطنطين زريق في أواخر الثلاثينيات الميلادية من أن واجب أي عربي أياً كانت طائفته أن يحيي ويمجد ذكرى دعوة الرسول العربي، وإن يؤمن بأن مصلحته تتحقق بالدفاع عن الإسلام ، وكذلك فقد أكد ساطع الحصري أبرز مفكري هذه المدرسة أهمية الإسلام في الهوية العربية، ولكن الفكر القومي العربي حتى في طرحه المعتدل قد جعل العروبة وليس الإسلام هي أساس الدولة العربية الحديثة فأهمية الإسلام للدولة العربية وفق التصور القومي تأتى من خلال أثره في تزويد الأمة العربية بأهم أسس ثقافتها ومعالمها الوطنية ومن خلال تدعيمه وتعزيزه للروابط التي تجمع أبناء العروبة، فالأخوة الإسلامية – كما يجدها ساطع الحصري – هي عامل مساعد على نمو الشعور القومي وعامل الدين عموماً كما يضيف:"لم يقو على إزالة الفوارق القومية بين الشعوب (ياسين، 1985، ص ص102-103).

أ- الإسلام في العلاقات السعودية السورية:

ليس هناك من شك في أن الإسلام هو الركيزة الأساسية التي تستند إليها حكومة المملكة العربية السعودية في تنفيذ سياساتها الداخلية والخارجية، والإسلام في المملكة العربية السعودية-كما هو معروف- لا يعتبر المصدر الرئيسي للتشريع كما هو الحال في بعض البلدان العربية والإسلامية، ولكنه المصدر الوحيد لكافة القوانين والتشريعات التي تصدر في المملكة (ابن باز، المادتان 1و7من النظام الاساسي ،1990، ص ص264-265).

وإذا كانت المملكة تعتتبر أن القرآن هو دستورها وهو المرجع الذي تستند إليه في جميع تشريعاتها، فإن النص الذي يرد عادة في دساتير بعض الدول العربية أو الإسلامية والذي يقول: بأن دين الدولة هو الإسلام وأنه المصدر الرئيسي للتشريع لا يكفي في نظر العلماء في المملكة لكي يسبغ على هذه الدولة صفة وملامح الدولة الإسلامية الكاملة ؛ ذلك أن القول بأن الإسلام هو دين الدولة الرسمي لا يترتب عليه

التزام على الدولة بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، وما هو إلا بمثابة تحية كريمة للعقيدة الدينية التي تدين بها الأغلبية، كما أن القول بأن الإسلام هو المصدر الرئيسي للتشريع لا ينفي أن يكون هناك مصادر أخرى للتشريع، مما يعطل مكانة الإسلام في مسائل هامة ويفضي إلى ترسيخ مفاهيم وضعية تتعارض مع ما جاء في الشريعة الإسلامية .

وإذا كانت المملكة العربية السعودية لا تحتكر الدعوة الى الإسلام ولا تدعي لنفسها أنها القيمة على شؤون المسلمين، فإنها بحكم التزامها بتعاليم الإسلام وإشرافها على الحرمين الشريفين مؤهلة لأن تلعب دورا هاما ومؤثرا في حياة العالم الإسلامي وفي التأثير على القضايا التي تتعلق بمستقبله، ومن هذا المنطلق فأنه من الطبيعي أن يكون ترحيب المملكة حارا بأي تقدم يحدث في مجال تطبيق الشريعة الإسلامية، سواء في سورية أو في غيرها من البلدان العربية والإسلامية (القباع، 1992، ص256) .

وفي سورية نجد أن الدستور السوري الذي صدر عام 1973والذي لم ينص على أن الإسلام هو دين الدولة، وهو الدستور الوحيد من بين دول جامعة الدول العربية، الذي اغفل هذا النص -إذا تجاوزنا الدستور اللبناني- الذي يتسم بنوع من الخصوصية، كما أن كلمة الإسلام وردت في الدستور السوري مرتين في المادة الثالثة حصرا : أولها أن دين رئيس الجمهورية الإسلام، وثانيها أن الفقه الإسلامي مصدر رئيسي للتشريع(إسماعيل، 20\6\2005). كما أن الأسرة الحاكمة في سوريا والتي تتبع الطائفة العلوية وهي احدى الطوائف الشيعية، والتي تختلف اختلافا جذريا مع طبيعة النظام الإسلامي السني في السعودية.

وبإعتبار أن الإسلام من المرتكزات الثابتة في العلاقة بين الدولتين -على الأقل من وجهة النظر السعودية- ومع أن المملكة لا تميل الى التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، إلا أنها لا ترحب بقيام حكومات ترفع شعارات أو مبادئ تخالف عقيدة الإسلام، ولذلك فإن علاقة المملكة العربية السعودية بسورية أو غيرها من البلدان كانت ولا زالت تتأثر بمدى قرب هذه البلدان أو بعدها عن التطبيق الصحيح لرسالة الإسلام، ومدى تفهمها واحترامها لسياسة المملكة في هذا المجال .

ب- العروبة في العلاقات السعودية السورية:-

من المرتكزات الثابتة التي تحكم العلاقة بين المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية؛ انتماء كل من البلدين الى رابطة الأمة العربية واشتراكهما معا في أواصر ثقافية وحضارية واحدة؛ فالجزيرة العربية هي أصل العرب بقبائلهم وفروعهم كافة، وهي مصدر الهجرات العربية القديمة منذ الآف السنين إلى المناطق المجاورة في الشرق الأوسط، كما ان الملك عبد العزيز عندما انتهى من توحيد المملكة العربية السعودية، وحصل على اعتراف بريطانيا بالمملكة دولة مستقلة في اتفاقية عام 1927 كانت غالبية الدول العربية لم تزل ترضخ لحكم الإستعمار الأوربي. ولقد حظي الملك في ذلك الوقت باهتمام خاص من مختلف الزعامات الوطنية العربية التي كانت تقاوم الإستعمار في دولها ، فلقد جسد الملك عبد العزيز لهذه القيادات الأمل بإمكانية تحقيق الإستقلال والوحدة العربية ، كما كان عبد العزيز مصدراً رئيساً لتزويد القيادات الوطنية العربية بالدعم السياسي والمالي(سلامة، 1980، ص621). وكذلك سوريا لطالما اعتبرت نفسها انها قلب العروبة النابض، ومنها انطلق النموذج القومي العربي بوصفه أساساً للدولة العربية القطرية. وتعتتبر المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية من الدول المؤسسة لجامعة الدول العربية كإطار للتفاهم والحوار وجمع كلمة العرب وتوحيد شملهم واتاحة الفرصة أمامهم لطرح تصوراتهم وعرض وجهات نظرهم ومواجهة الاخطار التي تحدق بهم، وقد تجسد ذلك في العديد من القضايا التي واجهتها الأمة العربية من خلال الدعم السعودي بالمال والسلاح للدول العربية إبتداءا من الإحتلال الإسرائيلي لفلسطين عام 1948، والعدوان الثلاثي على مصر عام 1956، ودعم دول المواجهة في حرب عام 1967 وحظر النفط عن الغرب في عام 1973(خليل، 1984، ص 105).

بالرغم من الخلافات التي سادت العلاقات السعودية السورية، ولا زالت المملكة العربية السعودية تدعم سورية في حقها بإسترجاع الجولان السورية المحتلة من إسرائيل.

2- الأمن القومي في العلاقات السعودية السورية:

كان الأمن القومي وما يزال المسألة التي تشغل بال الأمم والحكومات مهما بلغ حجم القوة التي تحت تصرفها ونوعها، وتوفير الأمن على نسبيته يشير إلى نجاح السياسة الخارجية للدولة، وقدرة أجهزتها المختصة على بلوغ الأهداف المرسومة، وذلك من منطلق أن الأهداف السياسية الخارجية تحدد وفقا لاعتبارات الأمن القومي(زهرة، 1986، ص ص16-35) ، وعند الحديث عن الأمن القومي العربي؛ فإنه ما زال حديثا عن أمن يفترض السعي إليه وإيجاده، ويناضل من أجله طلائعيون من أصحاب الوعي القومي، لذلك قد يكون الحديث مزيجا من الواقع والأمل، وما زال الفكر السياسي العربي بعيداً عن صياغة محددة لمفهوم الأمن القومي، فنجد هناك من يعتبر الأمن القومي كمرادف للأمن الوطني ويستخدم مصطلح الأمن القومي للإشارة إليه، ويبدو هذا المنهج واضحا في عدد كبير من الكتابات وبخاصة المصرية، كالحديث عن الأمن القومي المصري(نافعة، 1984، ص16)، وهناك آخرون يعتبرون الأمن القومي كمطلب قومي، ويركز هذا الاتجاه على الفكرة القومية رغم غياب الدولة العربية الواحدة من جهة، ووجود الأقطار العربية وما يسودها من تناقضات من جهة أخرى، فالأمن القومي العربي يتمثل هنا في قدرة الأمة العربية من خلال نظامها السياسي الواحد (المفترض) على حماية الكيان الذاتي العربي، ونظام القيم العربية التاريخية؛ المادية والمعنوية، من خلال منظومة الوسائل الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وحمايتها من خطر التهديد المباشر أو غير المباشر خارج الحدود أي دوليا أو داخل الحدود بدءا بالتخلف وحالات التبعية وانتهاء (بإسرائيل)، وهو التهديد الذي سبب ولا يزال حالة من الهزيمة والانكسار العربي، تمثلت مظاهره في فقدان الإرادة العربية لاستقلاليتها وفي تعطيل عمليات التنمية، وبروز دور الشركات متعددة الجنسية، وفي تضخيم الظاهرة الصهيونية إلى حد الاعتراف بشرعيتها وهي المظاهر التي قد تنتهي بتهديد حق البقاء الإرادي للجسد العربي (أحمد، 1984، ص82) .

من هذا المنطلق نجد أن الأمن القومي إن كان بمفهومه الواسع أو بمفهومه الضيق؛ فإنه يؤثر على العلاقة بين السعودية وسوريا من خلال العديد من القضايا،

التي تؤثر على الأمن القومي للبلدين مرورا بالإختلاف في طريقة التعاطي مع الإحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية والتحالف السوري الإيراني. فدمشق وجدت مصلحتها مع طهران، بعكس الرياض التي ترى في الأخيرة تهديداً حقيقياً لدورها ونفوذها وربما وجودها، باعتبار أنها تريد السيطرة على منطقة الشرق الأوسط. ويزداد القلق السعودي بسبب المشروع النووي الإيراني، الذي فشلت كل الضغوط والتهديدات الغربية حتى الآن في إيقافه(العاني، 26\12\2004)، والإتهام السوري للسعودية بإنها سهلت الإحتلال الأمريكي للعراق الجارة لكلا الدولتين.

3- المصالح المشتركة بين البلدين:

هناك العديد من المصالح المشتركة بين السعودية وسوريا ، فنجد أن هناك مصلحة مشتركة بين البلدين في توفير الأمن والإستقرار في المنطقة العربية عمموما وفي لبنان على وجه الخصوص، وخاصة بعد الخلاف الذي حدث بين البلدين منذ إغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري، وإن تحقيق هذا الهدف وهو توفير الأمن والإستقرار في المنطقة لا يعتبر مصلحة مشتركة بين البلدين فحسب، ولكنه الشرط الضروري لإعادة الحرارة إلى العلاقات السعودية السورية .

ومن المصالح المشتركة بين البلدين، العلاقات الاقتصادية، حيث أن المملكة العربية السعودية تتصدر قائمة الدول العربية التي تتميز في علاقاتها الإقتصادية مع سوريا، وعلى الرغم من تخلي السعودية عن مرتبتها الاولى في قائمة الدول الاكثر استثمارا في سوريا لجارتها قطر خلال العامين 2007-2008، إلا أن تصدرها لقائمة التبادلات التجارية، واحتلالها للمرتبة الثانية في جذب الإستثمارات العربية، اضافة الى أهميتها في السياحة العربية الى سوريا، جعلها بلا شك تتميز في قائمة الدول العربية التي تقيم علاقات اقتصادية مع سوريا. و بناء على أرقام مجلس الأعمال السعودي السوري الذي تأسس في العام 1991، لامست الإستثمارات السعودية في سوريا حاجز 750 مليون دولار في العام 2007 ، والمليار دولار أمريكي في العام 2009.

3.4 المتغيرات السياسية للعلاقات السعودية السورية:-

تتأثر الدول بالمتغيرات التي تحدث على المستويين الإقليمي والدولي، فهي لا تعيش في فراغ، وقد كان ذلك واضحا كيف أن العالم بأجمعه قد تأثر بأحداث 11ايلول 2001، وظهور ما يسمى بالحرب على الإرهاب، وكذلك الأثر البالغ من الإحتلال الإنجلوأمريكي للعراق وإنعكاساته على المنطقة برمتها، وإندثار قوى كان لها وزنها الدولي والإقليمي وظهور قوه مؤثرة جديدة، وينقسم المبحث الأول إلى ثلاثة مطالب كانت من أهم المتغيرات التي تأثرت بها العلاقة بين البلدين ، تناول المطلب الأول تفجيرات 11أيلول 2001، وتناول الثاني الإحتلال الأمريكي للعراق، أما المطلب الثالث فقد تناول الصعود الواضح لكل من تركيا وايران .

1.3.4 تفجيرات نيويورك في 11ايلول 2001:

في الحادي عشر من أيلول عام 2001 دخلت العلاقات الدولية برمتها في مرحلة جديدة، تختلف جذرياً عن كل المراحل التي سبقتها منذ عقود أو ربما منذ قرون عديدة، ولقد ذهب البعض في تحليلاتهم إلى حد القول أن العالم بعد 11 ايلول هو غير العالم قبل ذلك التاريخ، وقد برزت الولايات المتحدة الأمريكية بإعتبارها القوة العظمى القادرة على التدخل في أي جزء في العالم (walter, 2001,p77)، وقد وفرت أحداث 11 ايلول 2001 فرصة ذهبية لواشنطن؛ لاعادة ترتيب جدول الأولويات العالمي، ووضع قضية ما يسمى بـــمكافحة الارهاب الدولي على رأس ذلك الجدول(المسير، 2003،ص29)، واستغلال فرصة التوافق العالمي على ادانة تفجيرات نيويورك؛ لتمرير اجراءات اخرى لا تعبأ بسيادات الدول، وتسهل عمليات التدخل في شؤونها الداخلية، ولقد بدت هذه الاجراءات سهلة التناول والتطبيق مع إعلان الرئيس بوش الحاسم عن إنقسام العالم الى "من معنا ومن مع الارهاب"، لتقف واشنطن على رأس نظام عالمي ينبغي على الأخرين إما الإنخراط فيه أو البقاء على هامشه مع ما يتطلب هذا الموقف من مجازفة بمصالحهم المستقبلية. ومع توجيه أصابع الإتهام الاميركية الى تنظيم "القاعدة" وزعيمه أسامة بن لادن بالوقوف وراء الهجمات على الولايات المتحدة الأمريكية، ولقناعة الإدارة الأمريكية أن مشاركة

خمسة عشر سعوديا في هجمات 11 سبتمبر دليل على تطرف الحكم والمجتمع معا(ابو طالب، 2004،ص102)، فقد دخل الشرق الأوسط في قلب الإعصار الأميركي، فبدلاً من عزل أحداث 11 أيلول عن جوهر العلاقات الأميركية مع العالمين العربي والإسلامي ، ارتفعت اصوات تطالب بالثأر من العرب والمسلمين، واجتاحت ردود فعل غرائزية الشارع الأميركي ضد كل ما هو شرقي، وكثر الحديث عن صراع الحضارات في الإعلام الأميركي.

لقد أصبحت الولايات المتحدة والدول الغربية مقتنعة بأن البيئة السياسية والفكرية العربية هي بيئة حاضنة وراعية للإرهاب وتخلق التطرف والمتطرفين والكارهين والمعادين للغرب، وتصدرهم إلى المدن والعواصم الغربية للانتقام من السياسات والمواقف الأمريكية كما حدث في 11 أيلول، لذلك فإن المصلحة الأمريكية تتطلب ترتيب البيت العربي(محي الدين، 2006، ص 52) لذلك ما إن انتهت الولايات المتحدة من المرحلة الأولى من حربها ضد الإرهاب في أفغانستان، واعتبار ما تحقق كان إلى حد كبير نجاحا يبرر الإنتقال لمرحلة أخرى في الحرب ضد الإرهاب والمتمثلة في حرب العراق(عبد الجواد،ب،2002،ص88)، وأصبح ترتيب البيت العربي على رأس أولوياتها .

بدأت الولايات المتحدة بشن حرب طويلة وصعبة ومعقدة، تخوضها على جبهات متنوعة إعلامية ومالية وإقتصادية وعسكرية وديبلوماسية. وفي هذا السياق الاخير بدأت دوائر وزارتي الخارجية والدفاع الأميركيتين نشر لوائح تتضمن أسماء حزب الله وحركتي حماس والجهاد الاسلامي كمنظمات إرهابية المطلوب مواجهتها وتجميد أموالها. في المقابل كان الموقف العربي شديد الوضوح في الإعلان عن أهمية التمييز بين أعمال المقاومة المشروعة في مواجهة المحتل وبين الأعمال الإرهابية ، كما أن قادة الدول العربية لم يتركوا فرصة إلا وعبروا فيها عن ضرورة ابراز هذا التمييز في التعامل مع الأحداث، كما طالبوا بضرورة عقد مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة يحدد مفهوماً موحداً للارهاب وانواعه.

لقد أدت أحداث الحادي عشر من سبتمبر إلى ظهور مشروع أمريكي جديد يهدف إلى إعادة صياغة خريطة جيوسياسية جديدة تعيد ترسيم الحدود والتوازنات

العالمية، لاسيما في منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي(البرصان،2004،ص 89)، ومن هذا المنطلق جاء "مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي تبناه "المحافظون الجدد" وتم الإعلان عنه في يونيو عام 2004 من قبل مجموعة الدول الثمانية الكبرى.

وفي 13 أيار 2004 قام الرئيس الأمريكي بفرض عقوبات على سورية تنفيذاً لقانون أصدره الكونجرس الأمريكي في كانون أول 2003 تحت عنوان "محاسبة سورية واستعادة السيادة اللبنانية"، ووضعت الولايات المتحدة الأمريكية سورية على لائحة الدول الراعية للإرهاب (مسعد، 2003،ص235) .

لقد أدت أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 الى بروز نوع من التوافق والتنسيق بين السعودية وسورية في مواجهة المشروع الأمريكي، الهادف الى تقسيم منطقة الشرق الأوسط تحت مبرر ما يسمى بمحاربة الإرهاب، خاصة بعد إتهام الولايات المتحدة الشعب السعودي بالتطرف، وإعتبار سورية من الدول الراعية للإرهاب. فقد حرصت بشكل حثيث ومستمر كل من الرياض ودمشق في توضيح أن ما حصل في الولايات المتحدة لا علاقة له بالإسلام وإنما نتيجة الدعم الدائم من قبل الولايات المتحدة للجانب الإسرائيلي على حساب القضايا العربية والإسلامية.

2.3.4 الاحتلال الانجلوامريكي للعراق:

انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم بعد إنهيار الإتحاد السوفيتي والمعسكر الشرقي. ووجدت الفرصة سانحة كي ترسم خرائط العالم وفق مصالحها وأهوائها، ولذلك سعت وبشكل حثيث لترتيب الوضع الدولي وفي مقدمته وضع المنطقة العربية التي تعتبر من أولويات السياسة الأمريكية (الياسين، 1999، ص88). وكانت العجالة الأمريكية بالشروع في تنفيذ هذه الخرائط قبل بروز توازنات دولية جديدة قد تعرقل مشروعها، وقد أعلنت ذلك صراحة عبر تنظيرات مفكيريها وقادتها من خلال ما اسمته النظام العالمي الجديد ، وقد جاءت احداث 11 أيلول مبررا لها كي تسارع في تنفيذ إستراتيجيتها وذلك بتصفية ما تبقى من البؤر

المقاومة لسياساتها على الساحة الدولية وكان العرب والمسلمون في مقدمة المستهدفين في ذلك الهجوم وبتلك السياسات.

لقد التقت المصالح الامريكية ضد البلدان العربية والإسلامية في العراق وايران وليبيا والسودان وسوريا وفلسطين معلنة مشروعها وبرنامجها المسمى بالشرق الأوسط الكبير، وخاصة أن الظروف قد نضجت من حصار دامٍ اهلك العراق شعباً ودولة ومؤسسات وبنى تحتية إلى حرب تفتيش وضغط إعلامي دعائي مخابراتي وهجمات جوية مستمرة منذ عام 1991م (الحريري ،2006 ،ص127).

ورغم المعارضة الدولية التي ابدتها كل من فرنسا وروسيا والمانيا، والتي اعتبرت أن العراق لم يشكل تهديداً للأمن والسلم الدوليين، وأنه ليس هناك حالة عداء صريحة تتطلب إستخدام القوة العسكرية، وبالتالي فإن الحرب على العراق غير مشروعة، ولا تتفق مع القوانين الدولية وميثاق الأمم المتحدة، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية بمساعدة بريطانيا استمرت بمشروعها بالحرب على العراق(أحمد، 2003،ص125).

بدأت عملية غزو العراق في 20 اذار 2003 من قبل قوات الائتلاف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وأطلقت عليه تسمية "ائتلاف الراغبين"، وكان هذا الائتلاف يختلف اختلافاً كبيراً عن الذي خاض حرب الخليج الثانية؛ لأنه كان ائتلافاً صعب التشكيل، واعتمد على وجود جبهات داخلية في العراق متمثلة في الشيعة في جنوب العراق بزعامة رجال الدين، والأكراد في الشمال بزعامة جلال طالباني ومسعود برزاني، وقد شكلت القوات العسكرية الأمريكية والبريطانية نسبة 98% من هذا الائتلاف، وقد وقع العراق في يد القوات الغازية بالكامل بعد سقوط بغداد في 9 نيسان من العام نفسه(فارس، 2004، ص ص 78-92).

أما دول الجوار العربي فلم تتمكن من توحيد سياساتها تجاه الأزمة العراقية التي قادت إلى الحرب ضد العراق، وإنما انقسمت على نفسها وتراوحت مواقفها من التأييد المطلق للمخطط الأميركي (الكويت وقطر)، إلى المعارضة العلنية والرفض الصريح والتنديد الواضح بهذا المخطط (سوريا)، مرورا بمواقف أخرى متباينة الظلال تعكس مواقف بدت مرتبكة ومتناقضة واختلف ظاهرها عن باطنها (مصر

والسعودية و الاردن)(فارس، 2004، ص 113). وقد اتسم الموقف السعودي بالغموض والارتباك والتردد في الاستجابة لضغوط متناقضة من جانب تيارات شعبية قوية رافضة للسياسة الأميركية من ناحية، ونخبة حاكمة ترتبط مصالحها بالولايات المتحدة من ناحية أخرى. فكان تعامل السعودية مع الغزو الأميركي بالذي كان يصفه البعض في السعودية بـــالواقعية، ورأت أنه جاء نتيجة لتصرفات الرئيس العراقي الراحل صدام حسين ، ولا جدال في أن تباين هذه المواقف سهل من مهمة الاحتلال الأميركي للعراق(الحريري، 2006، ص 90).

لقد رفضت سوريا الغزو ورأت فيه مقدمة لمشروع يستهدف قوى الممانعة في المنطقة، واعتبرت التأييد السعودي لهذه الحرب أو الموافقة عليها بالحد الأدنى التحاقا بالركب الأميركي الذي يستهدفها، وقد أيدت دمشق حق العراقيين في المقاومة، حتى اتهمت في الفترة التي تلت الغزو بسماحها للمسلحين ومنهم سعوديون بالتسلل إلى العراق، وكانت هذه إحدى النقاط التي اثارت غضب الرياض(الترمان، 2006، ص 63). وقد شكلت سوريا تاريخيا عمقا إستراتيجيا مهما للعراق، ورغم علاقات الجفاء والعداء التي حكمت علاقات البلدين فترات طويلة، إلا أن سقوط نظام الرئيس صدام حسين في نيسان 2003 وانتهاء تجربة البعث في العراق قد شكلا صدمة لسوريا ونظامها البعثي، وأصابا النظام السوري بحالة من الذعر والخوف لما ستؤول إليه الأوضاع في المنطقة بعد التهديدات الأمريكية، بإعادة هيكلة المنطقة سياسيا وإقتصاديا ، بما يتوافق ورؤيتها في بناء شرق أوسط جديد يتحقق فيه الأمن والسلام ويتم فيه القضاء على الإرهاب ومحاصرة الأنظمة الإستبدادية في المنطقة، وعلى رأسها النظام السوري الذي يعد وفق الرؤية الامريكية من اكبر الداعمين للارهاب في المنطقة. وعلى هذا شكل سقوط نظام صدام حسين زلزالا هز قاعدة النظام السوري وأفقده سندا حقيقيا يمكن اللجوء اليه في أي مواجهة إقليمية محتملة مع الأعداء المتربصين، لاسيما إسرائيل التي وجدت في ذلك السقوط فرصة للإنفراد بدول المنطقة المتمردة وأهمها سوريا الذي أصبح تصفية الحساب معها يسيرا ، ومع تواصل الإحتلال الأمريكي وما رافقه من تعثر عسكري أمريكي ازداد إتهام الإدارة الأمريكية لسوريا بدعم أعمال المقاومة والتمرد المستعر في العراق، عبر تسهيل

تسلل المقاتلين العرب إلى العراق وايواء رموز النظام العراقي السابق الذين يحركون أعمال العنف في العراق(سلمان،انتوني، 2007، ص12) .

اما على صعيد التعامل مع الضغوط الأمريكية فقد انتهجت الحكومة السورية منهجا واقعيا، عبر اتخاذها الأجراءات اللازمة لضبط الحدود ومنع تسلل المقاتلين العرب والسوريين الى الأراضي العراقية، كما سعت الى إعادة العلاقات الدبلوماسية مع الحكومة العراقية عبر افتتاح التمثيل الدبلوماسي بين دمشق وبغداد في تشرين الثاني 2006، وقيامها باستقبال عدداً من مسؤولي الحكومة العراقية مثل الرئيس جلال طالباني ورئيس الوزراء السابق ابراهيم الجعفري ونوري المالكي، فضلاً عن مشاركتها في المؤتمر الدولي الذي عقدته الولايات المتحدة في بغداد في اذار 2007، وفي شرم الشيخ في أيار 2007 ، والكويت في نيسان 2008، لايجاد حل إقليمي ودولي للمأزق الأمريكي في العراق، كما اعلنت عن رغبتها في اجراء محادثات مباشرة مع الولايات المتحدة؛ لايجاد مخرج لمشكلاتها العسكرية والسياسية في العراق(كاتزمان، 2008، ص23) .

لقد تأثرت العلاقات السعودية السورية صعودا ونزولا بالإحتلال الأمريكي للعراق، ففي البداية سآءت العلاقات بين البلدين بعد إتهام سورية للسعودية بتسهيل ومباركة الإحتلال الأمريكي للعراق، مع أن السعودية كانت ظاهريا معارضة للإحتلال، واتهمت السعودية سورية بتسهيل دخول المقاتلين -ومنهم سعوديون- للعراق. وإنطلاقاً من الإحتلال الأميركي الذي أرخى بظلاله على سورية والسعودية، وتدهور الوضع الأمني، وتعثر العملية السياسة في العراق، وخصوصا اعتكاف سنيو العراق عن المشاركة السياسية ولجوئهم إلى العنف وازدياد وتيرة أعمال الإرهاب والقتل والتي اتهمت بها التنظيمات الأصولية السلفية القريبة من النظام السعودي، والدور الذي اخذت تمارسه بعض دول الجوار ولاسيما ايران في تسيير العملية السياسية والتلاعب بنتائجها بما يتوافق مع مصالحها، بدأ التنسيق بين الدولتين للخروج بمواقف مشتركة حيال التطورات العراقية، والتعامل مع نتائجها .

3.3.4 الصعود الايراني التركي:

كانت احداث الحادي عشر من ايلول عام 2001 وما نتج عنها من الحرب على أفغانستان، والإحتلال الأمريكي للعراق ، بمثابة نقطة تحول في منطقة الشرق الأوسط ، وكانت بمثابة اللحظة التاريخية الرمزية التي تؤرخ لإنهيار النظام الإقليمي السابق ومؤشر لبروز نظام اقليمي جديد، تلعب فيه كلاً من ايران وتركيا دوراً بارزاً في المنطقة(تشومسكي، 2003، ص 156)، وبما أن السياسة الخارجية امتداد للسياسة الداخلية، فإن الدور الإقليمي لكل من تركيا وإيران هو انعكاس لطبيعة الدولة في كل منهما. فالدولة الإيرانية دولة دينية تستند إلى فكرة ولاية الفقيه، وما تنطوي عليه من أهداف أيديولوجية وسياسية يمليه عليها نظامها السياسي الديني المستند على أساس مذهبي، كما ينص على ذلك دستور الدولة، فالولي الفقيه هو بالضرورة من فقهاء الشيعة، وبحسب الدستور لا يجوز لأي إيراني من غير الشيعة الترشح لرئاسة الجمهورية، فبهذا تضع إيران نفسها في موقع من يرسخ ليس فقط فكرة الدولة الدينية بل وفكرة الإنتماء الطائفي في المنطقة، ومن الطبيعي في هذه الحالة أن تأتي السياسة الخارجية لإيران انعكاسا لطبيعة الدولة فيها(الدخيل، 2\3\2011).

إن تعامل إيران مع الدول العربية ليس محصوراً دائما في العلاقة المباشرة مع كل منها، بل يمر أحيانا عبر تنظيمات سياسية محلية تمثل الإنتماء المذهبي للدولة الإيرانية في بعض الدول التي تسمح ظروفها السياسية بذلك، فقد حصل هذا في العراق ما بعد صدام حسين حيث التنظيمات السياسية الشيعية من أبرز القوى السياسية هناك، وحصل في لبنان حيث "حزب الله" يمثل الطائفة الشيعية التي تمثل مكونا أساسيا في النظام السياسي للدولة، وتحاول طهران تكرار التجربة ذاتها في اليمن من خلال الحوثيين، ومن هنا صار التواجد الإيراني داخل العالم العربي مثيراً لقلق هذه الدول وخاصة دول الخليج، لأنه تواجد يتجه لاتخاذ أشكال عسكرية واستخباراتية ومالية، من خلال أحزاب وتنظيمات محلية مرتبطة مباشرة بإيران، وتعتبر القيادة الدينية الإيرانية مرجعيتها الأيديولوجية والسياسية(عبد المنعم، 2003، ص111)، وتأمل إيران من خلال هذه التنظيمات ممارسة الضغط على بعض الدول

بهدف التأثير على مواقفها، وعلى خياراتها السياسية، ومن هنا يأخذ الدور الإيراني أحيانا شكل التدخل في الشأن الداخلي لبعض الدول العربية، ومما يزيد القلق عند الدول العربية برنامج إيران النووي، وعدم تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهي مخاوف أدت إلى العقوبات الأخيرة التي فرضتها الأمم المتحدة على إيران، والتي تتعاون تركيا والدول العربية على تطبيقها.

انتهجت تركيا منذ تسلم حزب " العدالة والتنمية " لمقاليد الحكم عام 2002، سياسة مستقلة بعيداً عن الالتحاق الكامل بالغرب والولايات المتحدة الأميركية تحديداً، تجاه المستجدات السياسية الدولية، وانتهاج سياسة متوازنة في المنطقة هدفها تحقيق التقارب مع العالم العربي ومع دول الجوار بشكل خاص، والإبتعاد ما أمكن عن التحالف مع إسرائيل في محاولة لإعادة الوجه التاريخي لتركيا، باعتبارها إحدى الدول الأساسية في المنطقة، ففي نهاية العام 2002، بدأ التحول في النظرة العامة تجاه تركيا يأخذ مجراه، وقد أسست عدة محطات موضوعية لهذا التحول لعل أبرزها الانعطافة الأولى المتمثلة بقرار البرلمان التركي عام 2003؛ رفض استخدام الأراضي التركية منطلقا للقوات الأمريكية لغزو العراق(غانم، 28\2\2008)، تبعه انعطافة ثانية مع انفتاح تركيا عبر سياسة خارجية جديدة على منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية، ومن ثم انعطافة ثالثة مع نجاح حزب العدالة والتنمية في دورته الثانية عام 2007، الأمر الذي أثار اهتمام الرأي العام العربي بمختلف شرائحه وتنوعاته وانتماءاته بتجربة هذا الحزب في الحكم وفي الإصلاح الإقتصادي وفي الدمج بين الديمقراطية والإسلام والتمييز بين السياسة والدين في العمل السياسي، وقد كان لهذه الانعطافات إضافة إلى الديبلوماسية الشعبية لتركيا والتي ترافقت مع تردي العلاقات التركية الإسرائيلية بالغ الأثر في إحداث تحول في الرأي العام العربي من تركيا والأتراك باتجاه المنحى الايجابي، وقد تأثر الرأي العام التركي بالحرب الأمريكية على العراق عام 2003 وأبدى تعاطفا شديدا مع القضايا العربية، واحتلت القضية الفلسطينية موقع الصدارة، وغطت وسائل الإعلام التركية بشكل غير مسبوق العدوان الإسرائيلي على المنطقة، وفشل المحادثات غير المباشرة بين سورية وإسرائيل التي رعتها تركيا في أيار 2008، حيث جرت 5 جولات من هذه

المحادثات في مدينة اسطنبول التركية، قبل أن تعلقها سورية ردا على العدوان الإسرائيلي على غزة أواخر عام 2008(غانم، 2\8\2010) ، وقد كان لذلك بالغ الأثر في الرأي العام التركي، وعزز من قوته الاحتكاك المباشر بين العرب والأتراك في عدد من المحطات لعل أبرزها أسطول الحرية الذي شارك فيه عرب وأتراك من مختلف التوجهات السياسية والشرائح الاجتماعية والإعلامية، فأدت هذه المعطيات إلى دفع الطرفين إلى التقارب وبالتالي تغيير الصورة النمطية تدريجيا لدى كل منهما عن الآخر.

وفي صعيد آخر وعلى العكس من إيران، نجد أن تركيا لا تتصرف في سياستها الخارجية على أساس أنها دولة سنية، وأكثر ما يلفت النظر في السياسة الخارجية لتركيا في السنوات الأخيرة ثلاثة أمور: الأول أنها منفتحة على جميع دول المنطقة من دون استثناء، والثاني أن علاقتها مع دول المنطقة لا تتأثر بالانتماء المذهبي للشعب التركي، والثالث أن تعاملها مع هذه الدول محصور في إطار علاقتها المباشرة مع كل واحدة منها، من دون وسائط محلية أو خارجية. فالدور التركي يأخذ هنا طبيعة سياسية براغماتية، ويبتعد عن فكرة الأحلاف والشعارات الأيديولوجية، ويهدف الدور التركي خدمة المصالح السياسية والاقتصادية لتركيا على أساس من علاقات سياسية تعطي تركيا وزنا في إدارة شؤون المنطقة، وتسمح لها بالإستثمار، وتنفيذ المشاريع، والإتفاقيات الإقتصادية.

يمكن القول أنه رغم مبررات القلق العربي من الدور الإيراني، فإن الدول العربية هي المسؤولة الأولى عن إيجاد الفراغ السياسي الذي سمح لهذا الدور بالتمدد داخل المنطقة، ونجد أن المصدر الأساسي لهذا الفراغ هو تعثر برنامج الإصلاح السياسي في الدول العربية، وفشل هذه الدول في الصراع مع إسرائيل، حيث استخدمت إيران والمتعاطفون معها هذا الفشل للترويج للدور الإيراني.

4.4 المسائل والقضايا العالقة في العلاقات السعودية السورية للفترة 1999-2009 .

لم تشهد العلاقات السورية السعودية، منذ اكثر من نصف قرن، توترا بين البلدين كما هي عليه في هذه الأيام، فمنذ ايام شكري القوتلي، أول رئيس جمهورية

بعد الإستقلال، والملك عبد العزيز آل سعود، مؤسس المملكة، وحتى ايام الرئيس الراحل حافظ الآسد، بقيت العلاقات بين البلدين متينة وتشاورية في جيمع القضايا العربية والدولية، هذا اذا استثنينا سنوات الوحدة السورية المصرية بين اعوام 1958-1963، وقد شهدت العلاقات السورية السعودية في الفترة الاخيرة توترا متدرجا منذ الاحتلال الأمريكي للعراق في نيسان 2003، ولا زالت هناك مسائل وقضايا عالقة وموضع خلاف بين الطرفين، وسيتم مناقشة هذه القضايا من خلال المطالب الثلاث الأتية:

1.4.4 الوضع اللبناني:

بعد اندلاع حرب الخليج الثانية عام 1991 ومشاركة سوريا فيها الى جانب التحالف الدولي، بقيادة الأميركيين وبتفويض من هيئة الأمم المتحدة، حازت دمشق على تفويض أميركي ومباركة عربية، بإدارة الوضع السياسي في لبنان وتحقيق الإستقرار فيه، وكانت سوريا قد دخلت لبنان عام 1976 لإنهاء الحرب بين القوى المتنازعة بين الفصائل الفلسطينية والميليشيات اللبنانية(adeal, 1980, p185)، وكانت علاقة رئيس الحكومة الراحل رفيق الحريري قد بدأت مع سوريا تدريجيا منذ عام 1983، وتطورت تدريجيا الى حين شروع المملكة العربية السعودية بالتحضير لإتفاق الطائف في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، وهو إتفاق ساهمت فيه سوريا ورعته السعودية ووافقت عليه الولايات المتحدة الأميركية، ولطالما اعتبر المسؤولون السعوديون بأن هذا الاتفاق هو من أهم إنجازاتهم السياسية اللبنانية في عهد الملك السعودي الراحل فهد بن عبد العزيز. وفي العام 1992 تم تكليف رجل السعودية الأول رفيق الحريري برئاسة الحكومة اللبنانية، واعتبر هذا التكليف تكريساً للتحالف السعودي السوري، واستمرت العلاقات بين البلدين عبره في فترة مرض الملك فهد وولاية عهد الأمير عبد الله، علما بأن رئيس وزراء لبنان السابق رفيق الحريري، كان على صلة وثيقة بوزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل(راشد،2006،ص120-128).

بعد وفاة الرئيس حافظ الأسد وتسلم بشار الأسد مقاليد السلطة عام 2000(سويلمان، 2004، ص65)، كان الوضع في لبنان له أثر واضح على طبيعة العلاقات السعودية السورية، وكان بشار الأسد قد لعب قبيل تسلمه السلطة، دوراً محوريا في ايصال اميل لحود الى رئاسة الجمهورية والتي كان لها الأثر في استقالة رفيق الحريري عام 1998، اثر صراع على السلطة مع الرئيس إميل لحود المدعوم من سوريا ولكنه عاد بعد فوزه في الإنتخابات عام 2000م، والذي تصادف مع انهاء اسرائيل 22 عاما من احتلالها للجنوب اللبناني(سويلمان، 2004، ص 62)، مما زاد الضغوط على سوريا لسحب قواتها، وقد غادرت القوات السورية معظم مناطق بيروت في حزيران عام 2001 تمهيداً لإنهاء عقود من الوجود العسكري السوري المثير للجدل، وكانت تلك أول اشارة سلبية للمرحلة الجديدة من العلاقات بين دمشق ورفيق الحريري.

تصرفت السعودية بطريقة لم تؤثر سلبا على العلاقات مع سوريا خاصة وأنها لم تعتبر أن استقالة الحريري مفصلية على اعتبار أنه يمكن معالجتها عبر تقاليد اللعبة اللبنانية، ويقول مواكبون لتلك المرحلة بأن الخلاف بين بشار الأسد ورفيق الحريري اتخذ طابعا شخصيا، إذ اعتبر الرئيس السوري بأن الرئيس لحود أقرب إليه.

وفي العام 2004 أيضاً ظهر عامل جديد زاد الموقف توتراً وتصعيداً من الجانب السوري على الأقل؛ فقد تصاعدت المعارضة في لبنان ضد التمديد للرئيس لحود، وكانت سوريا قد لعبت دورا فاعلا في تعديل الدستور اللبناني وذلك من أجل التمديد للرئيس اللبناني ايميل لحود لولاية ثانية(الكردي، 2005، ص107)، وبدا للمرة الأولى أن الوصاية السورية على لبنان ما عادت مقبولةً من السعودية ومصر، ومن الفرقاء الدوليين. وهكذا صدر القرار الرقم 1559(ملحق أ) بعد التمديد للحود بيومٍ واحد، وهو ينص بالإضافة الى الدعوة لانتخابات دستورية وحرة لرئيس الجمهورية، على الخروج السوري من لبنان، وعلى إزالة السلاح الفلسطيني، وسلاح الميليشيات والتي فهم أن المقصود بها سلاح حزب الله، واعتبر النظام السوري رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري ضالعاً في اصدار ذلك القرار بخلفياته

الفرنسية والسعودية، وفي الشهور القليلة الفاصلة بين صدور القرار وإغتيال الحريري جرى تبادل العتاب واللوم والشكوى بين الطرفين في شأن لبنان.

لقد أطلق إغتيال الحريري في 14 شباط 2005، وهو رجل المملكة الأول في لبنان، مسارا انحداريا في العلاقات السعودية السورية، حيث أشارت عائلة الحريري ومن ورائها قوى 14 آذار الحليفة للسعودية إلى سوريا بأصابع الإتهام فيما خص اغتيال الحريري، إن لم يكن قضائياً فسياسياً، وإن لم يكن للإتهام بالقتل فبالتسبب به(كاين، 2006، ص 107) ووجدت واشنطن في اغتيال الحريري فرصة لإنهاء الوجود العسكري السوري في لبنان، تمهيدا للقضاء على حزب الله وإسقاط نظام بشار الأسد لخلق شرق أوسط جديد(حسن، 3\7\2007)، واضطرت سوريا لسحب جيشها من لبنان وتأزمت العلاقات السورية اللبنانية، ودخل لبنان خلالها في أتون دوامة اغتيالات استهدفت رموزا من قوى 14 آذار، وكان من أبرزها النائب المعارض للوجود السوري جبران تويني(كاين، 2006، ص 68)، ومن ثم نجحت قوى 14 آذار بدعم سعودي في إطلاق تحقيق دولي ومحكمة دولية خاصة لمحاكمة قتلة الحريري، وأصدر مجلس الأمن بتاريخ 2006\3\29م القرار رقم 1664(ملحق ب) بالموافقة على إنشاء محكمة ذات طابع دولي لمحاكمة المتورطين بإغتيال رفيق الحريري (الحموري، 2007، ص6) ثم صدر القرار رقم 1757(ملحق ج) بتاريخ 2007\5\30الذي أنشأ المحكمة الخاصة بإغتيال الحريري.

وقد شكلت المحكمة الخاصة بإغتيال الحريري نقطة خلاف بين السعودية وسورية، واعتبرت سورية المحكمة بإنها ذات طابع سياسي، وتؤيد سورية مسعى حزب الله لإسقاط القرار الإتهامي الظني المتوقع صدوره بحق بعض عناصره، ولو تطلب ذلك إسقاط المحكمة نفسها دولياً أو معنوياً، بما يفقدها قيمتها لبنانياً وعربياً وهو ما تحشد الجهود باتجاهه. أما القيادة السعودية فقد أعلنت تأييدها للمحكمة، ولا تنظر بارتياح إلى الضغط الذي تمارسه سورية على الحريري الإبن للتنازل عنها، مع اقتناعها الكامل بعدم قدرة أحد على تقديم أي تنازلات في ما يتعلق بالمحكمة بسبب التمسك الأميركي بها، مفضلة العمل على تجاوز تداعيات القرار الاتهامي الظني عند صدوره.

وساهم من ناحية أخرى العدوان الإسرائيلي على لبنان في تموز 2006 والموقف السعودي منه في دفع العلاقات إلى المزيد من الانهيار، وخاصة عندما خرج وزير الخارجية السعودي، سعود الفيصل، ليصف قيام حزب الله بـــإختطاف الجنديين الإسرائيليين بأنه "مغامرة غير محسوبة"(حسيب، 2006، ص13)، ولينتقد الدول العربية التي تعطي أولوية لعلاقاتها مع دول من خارج العالم العربي على حساب العلاقات بين الدول الأعضاء في الجامعة العربية، في إشارة إلى العلاقة التي تربط سوريا بإيران، فكان الرد المباشر الذي جاء من الرئيس بشار الأسد، الذي تحدث بعد الحرب عن "أنصاف المواقف وأنصاف الرجال" في إشارة إلى مواقف بعض الدول العربية من الحرب الإسرائيلية على لبنان، وفي مقدمتها الموقفان السعودي والمصري.

كذلك شهد عام 2006 خطوة سعودية، رأى فيها البعض استفزازاً من الرياض لدمشق، وانعكاساً واضحاً للتدهور في العلاقات، تمثل باستقبال الملك السعودي نائب الرئيس السوري السابق المنشق عبد الحليم خدام، وصولاً إلى قيام حزب الله وحلفاء سورية في أيار2008 بعملية عسكرية في بيروت ضد قوى 14 آذار ووقوع العاصمة بيروت تحت سيطرة قوات الحزب خلال ساعات .

لعب الملف اللبناني مرة أخرى دورا مفصليا في تحديد مسار العلاقات السعودية السورية، فمنه بلغت العلاقات حد القطيعة ومنه عادت الحياة إلى الحوار السوري السعودي، حيث عادت العلاقات بين البلدين لتتخذ مساراً إيجابياً بعد انعقاد اتفاق الدوحة في 21\5\2008 الذي نظم الوضع اللبناني وأوقف مسلسل الإغتيالات، وأخرج لبنان من الفراغ الدستوري بإنتخاب رئيس جديد للجمهورية، الرئيس ميشال سليمان(وفا، 22\5\2008، ص1)، وتوج هذا المسار بقمة الكويت في 19\1\2009 التي حملت مبادرة مصالحة من العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبد العزيز، حيث تم اجتماع قادة السعودية ومصر وسوريا والكويت، وأصبح الإنفراج العربي تدريجيا يصل الى سوريا، تلا ذلك مصالحة قمة ايضا في السعودية تبعها الاسد بزيارة اخرى، الى ان وصل الملك السعودي الى سوريا أواخر ايلول 2009م ليعلن الجانبان انهما طويا خلافات الماضي، مؤكدين على الأطراف اللبنانية المتنازعة

ضرورة الإسراع في تشكيل حكومة وفاق وطني يترأسها سعد الدين رفيق الحريري، وأعقب ذلك تطورات عدة على المسار اللبناني تمثلت بالزيارة المشتركة للملك السعودي برفقة الرئيس الأسد إلى بيروت، ثم جاءت زيارة سعد الحريري لدمشق وإعلانه تبرئتها من الإتهام السياسيي بالتورط بإغتيال والده رفيق الحريري(غوش، 6\9\2010).

2.4.4 الوضع الفلسطيني وعملية السلام مع اسرائيل:

لقد حاولت سوريا الإمساك بالورقة الفلسطينية، فدعمت الفصائل الفلسطينية المعارضة والمناهضة لمنظمة التحرير الفلسطينية، لكن السعودية استطاعت إنتزاع الورقة الفلسطينية من يدها تمهيداً لمفاوضات سلام بين العرب وإسرائيل، وإن كانت العلاقة بين السعودية ومنظمة التحرير الفلسطينية قد توترت على خلفية وقوف ياسر عرفات بجانب صدام حسين في غزوه للكويت، فإن السعودية اتجهت لمساعدة الشعب الفلسطيني مباشرة، خصوصاً مع بروز تنظيمات فلسطينية إسلامية أصولية كحماس والجهاد الإسلامي. وقد لعبت السعودية دوراً في مؤتمر مدريد عام 1991م حيث اضطلعت المملكة بدور مهم وبارز في دعم عملية السلام في الشرق الأوسط منذ انطلاقتها، وما نتج عنها من اتفاقيات، واعتبرتها المملكة آلية مهمة يمكن الإستفادة منها في تأمين الحقوق العربية والفلسطينية وفقا لقرارات الشرعية الدولية وخاصة قراري مجلس الأمن رقم 242 و338، ومبدأ الأرض مقابل السلام.

فشاركت المملكة في لقاء مدريد، وفي جميع فرق العمل المنبثقة عن المحادثات المتعددة الأطراف: اللاجئين، المياه، الرقابة على التسلح والأمن الإقليمي، البيئة، التنمية الإقتصادية، وأضعفت الموقف السوري التفاوضي بعد أن أفقدته ورقة الضغط الفلسطينية؛ وذلك بعد توقيع إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في 13 أيلول عام 1993 على اتفاق أوسلو(صايغ، 1995، ص75)، مع أنها خلال أزمة احتلال الكويت وافقت على عقد مؤتمر للسلام تخللته محادثات مباشرة مع إسرائيل، ولعبت السعودية دور المنسق، وقد وقعت المفاوضات السورية الإسرائيلية في مأزق حقيقي بسبب الخلاف حول الإجراءات الأمنية لجهة إقامة محطات إنذار إسرائيلية

في الجولان وعمق الشريط الحدودي السوري المنزوع من السلاح، لكن السعودية تدخلت لإعادة تنشيط المفاوضات المجمدة متجنبة إظهار نفسها كوسيط، وسرعان ما توقفت هذه المفاوضات مجدداً بعد إغتيال رابين والهجمات التي نفذتها حركة حماس ضد إسرائيل، وعندما فاز اليمين الإسرائيلي في ربيع 1996 على أساس برنامج إنتخابي معارض لمقررات مؤتمر مدريد ولمبدأ الأرض مقابل السلام، حيث شعر حافظ الأسد بأن المفاوضات مع إسرائيل باتت مهددة بعد طروحات الأمن مقابل السلام التي بدأت بالحلول مكان مقولة الأرض مقابل السلام، وبقي التقارب بين وجهتي النظر السعودية والسورية من عملية السلام متمايزاً، ولعبت الدبلوماسية السعودية دور قناة الإتصال بين السوريين والأميركيين أثناء التوترات، وعملت على إبقاء الجسور مفتوحة بين واشنطن ودمشق حتى بعد إخفاق المحادثات بين سوريا وإسرائيل.

وترفض سورية التسوية على الطريقة الأمريكية الإسرائيلية، وهي تصر على التسوية النابعة من الإلتزام بقرارات الشرعية الدولية، وهذا ما جعلها تحتضن على أرضها جزءا مهما من فصائل المقاومة الفلسطينية ذات الثقل الشعبي والعسكري(Paule, 2001, p48) .

تعطي السعودية الأولوية لخيار السلام، وقد اطلقت مبادرة عام 2002 في القمة العربية التي عقدت في بيروت، للتطبيع العربي مع الدولة العبرية وقبولها جزءاً مكملاً للمنطقة، بدواعي أن الظروف والمتغيرات تحتم على العرب إنتهاج مرونة سياسية في التعامل مع الدولة العبرية، وتخفيف النهج المتشدد معها، رغبة في إحلال سلام شامل وعادل يعود بالنفع على المنطقة(العمادي، 3\10\2004). كما أن السعودية تؤيد مسار الرئيس الفلسطيني محمود عباس، خاصة بعد سيطرة حماس على قطاع غزة في حزيران 2007، التي جاءت بعد توقيع اتفاق مكة بين حركة فتح وحماس في شباط 2007م برعاية من الملك السعودي عبدالله بن عبد العزيز نفسه، وهو الأمر الذي أغضب السعودية وجعلها تبحث عن البصمة الإيرانية في خطوة حماس، وعن التفهم السوري أو الموافقة وراءها، وفي المقابل وفي الوقت الذي تعلن فيه سوريا أن الأولوية للمقاومة، فقد أبقت على اعترافها بالرئيس عباس

وحكومته، إلا أنها تعاملت إيجابا مع حكومة غزة المقالة بقيادة إسماعيل هنية، ووفرت لها ما تستطيع من الدعم اللازم، ووقفت إلى جانبها بوضوح خلال الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة(سليمان، 2010\5\4)، واعتبرت الحرب جزءا من السياسة الإسرائيلية في المنطقة، في حين أن السعودية رأت أن من بين أسباب نشوب هذه الحرب تزايد النفوذ الإيراني وبتسهيل سوري في القضية الفلسطينية، وهو النفوذ الذي تستثمره طهران لأغراض كثيرة، منها حماية ملفها النووي ومشروعها في المنطقة، واتهم وزير الخارجية السعودي حركة حماس بأنها أداة لتحقيق الأطماع الإيرانية ووصفها بإنها تقوم بمغامرات أصبحت نكبة على العالم العربي في الاستعجال في دخول معارك لم يستعد لها(السديري،2009\1\2،ص 2).

وفي نفس السياق، اختلفت سوريا والسعودية حول جدوى المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية المباشرة، التي انطلقت في اوائل ايلول 2010م، وحول كيفية إدارة المصالحة الفلسطينية الفلسطينية، بالرغم أن السعودية انتقدت الإدارة الأمريكية في محاولتها فرض المفاوضات المباشرة على الفلسطينيين كسياسة الأمر الواقع؛ للظهور أمام المجتمع الدولي بمظهر راعي السلام واتهمت الجانب الأمريكي بإدارته للمفاوضات بلهجة قديمة فيها خنوع للجانب الإسرائيلي(العقيلي، 2010\9\4، ص 3)، إلا أنها تدعم الجانب الفلسطيني في مسار المفاوضات مع إسرائيل.

3.4.4 التحالف السوري الإيراني:

إن التقييم العربي للدور الإيراني في قضايا عربية مختلفة يشهد انقساماً مهماً بين إتجاهين أساسيين: الأول وعلى رأسه سوريا يعتبر إيران حليفا رئيسيا للقضايا العربية لا يمكن الإستغناء عنه، وأن إدخال إيران في معادلات الصراع مع إسرائيل من شأنه أن يسد كثيراً من فجوة القوة القائمة بين العرب وإسرائيل، وأنه لا يمكن اعتبار إيران تهديداً للأمن العربي، وأن سياساتها وإن انطوت على بعض المآخذ لا تعادل أبداً التهديد الوجودي الإسرائيلي للعالم العربي برمته، وأن الحوار مع طهران هو السبيل الوحيد لمعالجة تلك المآخذ(مسعد، 2001، ص245).

وتعتبر علاقات طهران بدمشق هي العلاقات العربية الوحيدة التي انتقلت منذ انتصار الثورة من تفاهم مصالح وتبادل منافع سياسية إلى تحالف إستراتيجي التزمت من خلاله سوريا بالوقوف إلى جانب إيران ضد العراق خلال سنين الحرب 1980 – 1988، وإن تخللها خلال فترة حكم الرئيس حافظ الأسد بعض التضارب في المصالح والصراع على النفوذ ووصلت الذروة خلال ما سميت حرب الأشقاء في لبنان والتي تقاتل فيها الفصيلان الشيعيان حركة أمل المدعومة من سوريا وحزب الله المدعوم من إيران، ولكن بعد سقوط بغداد في عهد الرئيس بشار الأسد بدأت هذه العلاقة تأخذ منحى مختلفا عبر عنها عبد الحليم خدام النائب السابق للرئيس السوري بشار الأسد وذلك بعد أن قطع الصلة مع النظام القائم ودعا للانقلاب عليه- بقوله:

"في الماضي كان هناك تحالف إستراتيجي وكان لسوريا مصالح ولإيران مصالح وكانت نقطة الإلتقاء الأساسية لهذا التحالف صدام حسين، لكن الأمور تحولت بعد ذلك نتيجة غياب نقطة الإلتقاء الأساسية وضعف سوريا التي لم يعد لديها أي إستراتيجية(حمود، 8\2\2007، ص1)، وقد ظهرت بعض التحليلات الغربية التي تحدثت عن إمكانية استقطاب سوريا إلى الدائرة الغربية بعد أن استنفدت علاقتها مع إيران غرضها بانتهاء نظام صدام حسين، خاصة وأن الشأن العراقي أصبح مصدر اختلاف ما بين الطرفين حيث وقفت سوريا بقوة ضد الغزو الأميركي لبغداد، وهي متهمة بتسريب السلاح لمجموعات عسكرية تستهدف القوات الأميركية، كما أنها تستقبل قوى معارضة للحكومة العراقية الحالية المدعومة أميركياً.

فيما أن إيران التزمت ما سمي بالحياد الإيجابي، وسهلت الوجود الأميركي في العراق؛ حيث انخرطت القوى العراقية الشيعية المؤيدة لها في العملية السياسية التي نشأت في ظل الوجود العسكري الأميركي.

ولكن المراجعة التي تحصل من البلدين للعلاقة بينهما تشير إلى إعادة بناء العلاقات على أسس مختلفة تأخذ بعين الاعتبار قضايا قد تكون أكثر أهمية وإلحاحا، فسورية تتحالف مع إيران على أساس حماية أمنها المهدد، سواء من العراق الذي ترابط فيه القوات الأميركية أو من لبنان الذي أجبرت على إخراج جيشها منه في آذار 2005(راشد، 2006،ص134)، وتتخوف أن يتحول إلى بلد معاد لها بعد أن

كان درعا لخاصرتها الرخوة، خاصة أن هناك أطرافا لبنانية قد أعلنت الحرب علناً على النظام السوري القائم على خلفية اتهامه بقتل رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري وعدد من الشخصيات اللبنانية الأخرى.

بالإضافة الى ذلك فإن إيران الطامحة نوويا والمهددة أكثر من أي وقت مضى لإمكانية تعرضها لضربة إسرائيلية خاطفة لبنيتها النووية أو من أميركا، تحتاج إلى الحفاظ على النظام السوري الحالي المتحالف معها، والذي أعلن التزامه الإيجابي اتجاه حزب الله اللبناني وحقه في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، وحقه في تعزيز دوره في الشأن السياسي اللبناني الداخلي.

كما أن سوريا لن تجد بلدا أكثر استعدادا من إيران للوقوف إلى جانبها في حال تعرضها لهجوم إسرائيلي أو أميركي، مع الأخذ بعين الاعتبار التصريحات الإيرانية التي صدرت في أكثر من مناسبة وعلى لسان أكثر من مسؤول حتى أن الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد قال في أحدها في كانون الثاني 2007 إن أمن سوريا هو من أمن إيران(سلمان،طلال، 23\1\2007، ص3)، وتعتبر مذكرة التعاون الدفاعي التي وقعتها سوريا مع طهران في منتصف حزيران 2006 الوحيدة من نوعها بين بلد عربي وإيران، ولم تتعرض الاتفاقية المذكورة وتصريحات الساسة الإيرانيين لاختبار فعلي يبين مدى جديتها حتى الآن، وإن كان هناك من يعتبر الوقوف السوري مع حزب الله أثناء حرب تموز 2006 إحدى المحطات المهمة التي خرج منها الطرفان بعلاقات أمتن.

وتطور العلاقات السورية الإيرانية عموما شمل كل الجوانب الاقتصادية والثقافية، وتترجمت من خلال مجموعة من الاتفاقيات التجارية والثقافية بين البلدين، وبسبب اتساع هذه العلاقات تكاثرت الاتهامات لهذا التحالف من بعض المعارضين السوريين بأنه قائم على أسس مذهبية، وهو ما عبر عنه بعض الساسة العرب بالهلال الشيعي الممتد من إيران إلى دمشق ولبنان، في حين أن البلدين يريان فيه تحالفاً بين قوى التصدي والممانعة للإختراق الأميركي والإسرائيلي للمنطقة.

أما الاتجاه الثانى بقيادة السعودية وإن اتفق مع الاتجاه الأول على أن هناك فارقاً نوعياً بين تهديدات إسرائيل للعالم العربي، وبين سياسات إيران الهجومية بوجه

عام، وأنه لا يمكن المساواة بينهما في درجة التهديد، إلا أنه يرى أن حزب الله يتصرف في لبنان بناءً على توجهات من إيران(مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص ص 370-389)، وأن التدخل الإيراني هو سبب مباشر في تعثر الحالة الأمنية العراقية، وقد وجهت السعودية تحذيرا غير مباشر إلى إيران للتخلي عن ما وصفته بجهود إيرانية لنشر المذهب الشيعي في العراق والعالم العربي الذي تسوده الغالبية السنية، واعتبرت السعودية أن التدخل الإيراني في القضية الفلسطينية قد زاد في تعميق الانقسام الفلسطيني، ولعل احتضان السعودية لحوار فتح وحماس في مكة يوم 7 شباط 2007 هو خطوة استباقية في هذا الإطار لقطع الطريق أمام الضغوط الإيرانية في هذه القضية. وتعتبر السعودية التحركات الإيرانية في أكثر من بلد عربي بإنها تمثل مصدر إزعاج وقلق لا يجب السكوت عليه. ولم تخف السعودية مخاوفها إزاء البرنامج النووي الإيراني رغم المحاولات الإيرانية الرسمية لطمأنة الرياض، ومرة أخرى تحذر السعودية إيران من أن الكل سيدفع الثمن، وإذا كانت السعودية لا تمانع كدولة خليجية في امتلاك إيران برنامجا نوويا سلميا فإن لديها مخاوف معلنة من أن يصبح هذا البرنامج للتسليح العسكري، وهو ما يعني بروز قوة إقليمية نووية جديدة(حمدان، 14\2\2007).

فلذلك تعترض السعودية على طبيعة العلاقة التي تجمع سورية بإيران، وترى أنها جاءت على حساب مصلحة العرب القومية، وأنها تستبطن توجها إيرانيا شيعيا ذرائعيا يستهدف المنطقة العربية، وأن سوريا نفسها واقعة تحت هذا الضغط الإيراني نظرا لكثافة التواجد الإيراني في سوريا في مرحلة حكم الأسد الابن، ثقافيا ودينيا وتجاريا واستثماريا، وربما سياسيا.

5.4 المحدد الإقتصادي للعلاقات السعودية السورية:

تميزت العلاقات الإقتصادية والتجارية بين السعودية وسورية بإنها علاقات قوية ومتينة، وارتبطت بإتفاقيات تجارية تنظم هذه العلاقة والتي نتج عنها العديد من المشاريع المشتركة والمتنوعة بين البلدين، وسيتم توضيح مدى تأثير المحدد الإقتصادي من خلال المطالب التالية.

1.5.4 وصف للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين السعودية وسورية:

توصف العلاقات الإقتصادية بين السعودية وسورية بإنها علاقات متينة ومتشعبة، تمتد من التبادل التجاري إلى وجود عشرات آلاف السوريين في القطاعات الإنتاجية المختلفة في المملكة وفي عدة مهن رفيعة، وتعتبر السعودية من الدول التي تتربع على رأس هرم الاستثمارات العربية في سورية وكذلك تحتل المرتبة الثانية في حجم التبادل التجاري مع سورية، ويشار إلى أنه وبحسب تقرير الاستثمار الثالث لعام 2008 الذي تصدره هيئة الاستثمار السورية بلغت قيمة تكاليف المشاريع الاستثمارية السعودية في سورية خلال الفترة (1991 – 2008) المشمولة بأحكام قانون الاستثمار نحو 103 مليارات ليرة سورية، وقد بلغت في مجال الصناعة 19 مشروعا، وفي مجال النقل 4 مشاريع، وفي مجال الزراعة مشروعان. أما من حيث التبادل التجاري بين سورية والسعودية فتشير إحصاءات المكتب المركزي للإحصاء إلى أن حجم التبادل التجاري بين البلدين تجاوز عام 2008 سقف 79 مليار ليرة سوري، بينما وصل عام 2007 إلى 94.5 مليار ليرة، وفي عام 2009 تجاوز 100 مليار ليرة نظرا للتسهيلات التجارية والمصرفية الجيدة التي قدمها البلدان لحركة نقل البضائع والركاب ومرور الشاحنات عبر المنافذ الحدودية للبلدين، وقد تشعب الاستثمار السعودي في سورية في مجالات عدة من العقارات إلى السياحة والخدمات والاتصالات منذ عام 2000م مع تزايد الانفتاح الاقتصادي السوري.

2.5.4 الإتفاقيات الإقتصادية والتجارية الموقعة بين البلدين:

ارتبطت العلاقات الإقتصادية والتجارية بين المملكة العربية السعودية وسوريا بعدد من الإتفاقيات التجارية الموقعة بين البلدين، ومنها الاتفاق التجاري والاقتصادي الذي تم توقيعه عام 1972، واتفاقية إنشاء لجنة وزارية عليا عام 1991، وكذلك اتفاقية إقامة منطقة تجارية حرة ثنائية بين البلدين تم توقيعها خلال انعقاد اجتماعات الدورة التاسعة للجنة الوزارية العليا المشتركة عام 2001 ودخلت حيز التنفيذ عام 2002، إلا أنه وبعد استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى اعتبارا من مطلع

2005 أصبح التبادل التجاري بين البلدين يتم وفق أحكام البرنامج التنفيذي للمنطقة، كما وقعت سورية والسعودية جملة من الاتفاقيات الأخرى، ومنها: اتفاقية النقل البري الدولي للركاب والبضائع عام 2001، وأخرى للتعاون في مجال النقل البحري، ومذكرات تفاهم في مجالات النقل بالخطوط الحديدية بين سورية ولبنان والأردن والسعودية، وبين جهات الطيران المدني في البلدين، وثالثة بين وزارتي العدل في سورية والسعودية، إضافة إلى توقيع برامج تنفيذية لإتفاق التعاون في مجال الرياضة والشباب، وللتعاون العلمي والفني في المجال الزراعي، واتفاقية للتعاون القضائي في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية، وسنتطرق بشيئ من التفصيل لأهم اتفاقيتين بين البلدين على الشكل الرسمي:

1. الإتفاق التجاري والإقتصادي الذي تم توقيعه في1972\4\3 والمصدق في1972\4\16: وتضمنت هذه الاتفاقية السماح لكل من الطرفين المتعاقدين بحرية تصدير المنتجات ذات المنشأ المحلي الى بلد الطرف الأخر، ويسمح للطرف الأخر بحرية استيراد تلك المنتجات، ويعفي كل من الطرفين المتعاقدين المنتجات التي يجري تبادلها بينهما من اجازات الإستيراد والتصدير وقيود المخصصات، كما تعفى المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية المنتجة في البلدين من جميع الرسوم الجمركية، إضافة الى المنتجات الصناعية المنتجة في الجمهورية العربية السورية والمستوردة مباشرة الى السعودية، وبالمقابل تعفي سورية جميع المنتجات الصناعية المنتجة في السعودية والمستوردة مباشرة الى سورية من جميع الرسوم الجمركية، ولتسهيل تجارة الترانزيت قام البلدان بإعفاء السيارات الشاحنة السورية أو السعودية فارغة أو محملة، وبما تحمله من بضائع وسائقيها ومساعديهم من كافة القيود والرسوم بإستثناء ما هو معقول من رسوم ونفقات، كما أعفت السيارات السعودية والسورية على إختلاف أنواعها وسائقيها ومعاوينيهم القاصدة بلد احد الطرفين المتعاقدين من كافة القيود والرسوم والضرائب ورسوم الخدمات.

كما ان الطرفين المتعاقدين اتفقا على تشجيع المشاريع والشركات المشتركة، وتستفيد رووس الأموال التي يوظفها احد الطرفين المتعاقدين أو رعاياه في البلد

الأخر من مزايا التشجيع والحماية الصناعية التي تتمتع بها روؤس الأموال الوطنية والسماح بإنتقال روؤس الأموال التي يوظفها احد البلدين أو رعاياه طبقا لهذا الإتفاق وارباحها وفوائدها بحرية تامة بين البلدين، كما يعمل كل من الطرفين المتعاقدين على تشجيع رعاياه على الحج والسياحة والإصطياف والإشتاء في بلد الطرف الأخر، وعلى الإشتراك في المعارض الدولية التي تقام لدى الطرف الأخر، ويسمح كل طرف للأخر بإقامة المعارض الدائمة والمؤقتة والمراكز التجارية على أراضيه(غرفة تجارة دمشق، 1999، ص ص134-136).

2. اتفاقية إقامة المنطقة التجارية الحرة الثنائية بين البلدين: قامت المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية ورغبة منهما في تسريع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ومنح الإعفاءات والميزات التفضيلية بشكل أسرع وإختصار فترة تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة العربية الكبرى، فقد اتفقا على توقيع إتفاقية منطقة تجارة حرة بينهما عام 2001 تستكمل إقامتها في 2002، ولم تلغ هذه الإتفاقية إتفاقية عام 1972 الا أنها جاءت بالجديد التالي(غزانة، 2005، ص ص 96-97):

أ- حررت التجارة الخارجية بين البلدين من كافة القيود.
ب- إعفاء المنتجات لكلا البلدين من كافة الرسوم بما فيها الرسم الموحد.
ج- إعتماد قواعد المنشأ العربية.
د- معالجة حالات الإنحراف وفق الأسس الدولية.
ه- عدم سريان هذه الإتفاقية على المواد المظور إدخالها أو تداولها أو إستخدامها لأسباب صحية أو دينية أو بيئية.
و- توفير الطرفين الحمايات اللازمة للملكية التجارجية والصناعية.

3.5.4 أنواع المشروعات المشتركة بين البلدين:

نتج عن الإتفاقيات الإقتصادية والتجارية الموقعة بين السعودية وسوريا مجموعة من المشاريع الحكومية والخاصة من أهمها:

1. الشركة السورية السعودية للإستثمارات الصناعية والزراعية:

تأسست عام 1976م برأس مال يقدر بخمسين مليون دولار قدمته الحكومتان السورية والسعودية مناصفة، وهي شركة رائدة في صناعة المفروشات والألبان واعتبرت شركة خاصة لا تسري عليها التشريعات والإنظمة السارية بين البلدين، ويتبع لها ثلاثة مشاريع وهي مصنع الفيحاء لمنتجات الألبان ومشروع زراعي ومصنع المفروشات الحديثة (موقع الشركة السورية السعودية للإستثمارات ، 2011\11\22).

2. الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية:

تأسست بموجب قرار مجلس الوحدة الإقتصادية العربية عام 1974م لمدة خمسين عاما قابلة للتجديد وهي شركة مساهمة، اعضائها المساهمون حكومات وشركات من الدول العربية، وتملك كل من سورية والسعودية والإمارات وقطر ومجموعة الإستثمار الكويتية اسهما فيها، وتتضمن هذه الشركة 16 شركة، ويوجد المقر الرئيسي للشركة في مدينة القامشلي في سوريا، ويوجد في السعودية المكتب الإقليمي وثلاثة مشاريع هي أعلاف القصيم وشركة التكامل العربي لإنتاج الدواجن وفروج الأسياج.

3. الشركة الدولية السعودية:

وهي شراكة مع المؤسسة العامة للخط الحجازي هدفها بناء فنادق في محطة الحجاز، ويبلغ رأس مال الشركة 1465 مليون ليرة سوري.

4. الشركة السورية السعودية للإستثمارات السياحية:

تأسست بداية عام 2001م، برأس مال يبلغ نحو تسعين مليون دولار بهدف اقامة تجهيز واستثمار وتشغيل مشروع فندق فور سيزنز دمشق، والمساهمة في تطوير القطاع السياحي والفندقي في سورية، وتملك العقارات وسائر الأموال بما يحقق اغراضها في انشاء المشروع، والقيام بمختلف الاعمال المتصلة بغايات الشركة ونشاطاتها، وهي مشروع مشترك بين وزارة السياحة ومحافظة دمشق مناصفة بنسبة 35% وبين مجموعة من الشركات التابعة للوليد بن طلال بنسبة 65%(الراشد، 18\2\2001، ص13).

التوصيات:

فقد كان لإحداث 11 ايلول عام 2001 وظهور ما يسمى بمحاربة الإرهاب أثر كبير في إعادة النظر في سياسات البلدين، وخاصة عندما اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية سورية من الدول الراعية للإرهاب. وكانت واشنطن على قناعة بإن مشاركة خمسة عشر سعوديا في هجمات 11 سبتمبر دليل على تطرف الحكم والمجتمع في السعودية معا، فكان لزاما على البلدين أن يسارعوا في إعلان تأييدهم واستعدادهم للوقوف جنب واشنطن في محاربة الإرهاب.

وقد تباينت المواقف السعودية والسورية من الإحتلال الأمريكي للعراق في 9 نيسان 2003، ففي الوقت الذي وصفته السعودية بالواقعي، رفضته سورية واعتبرته مقدمة لمشروع يستهدف قوى أخرى في المنطقة، ومن جهة أخرى أيدت دمشق حق العراقيين في المقاومة، واتهمت من قبل السعودية بسماحها للمسلحين ومنهم سعوديون بالتسلل إلى العراق.

إضافة الى ذلك فقد تأثرت العلاقات السعودية السورية بشكل واضح بعد إغتيال رئيس وزراء لبنان السابق رفيق الحريري في 14 شباط 2005، عندما وجهت السعودية أصابع الإتهام لسورية بوقوفها وراء عملية الإغتيال، ودعمت السعودية إنشاء محكمة خاصة للتحقيق في إغتيال الحريري والتي رفضتها سورية واعتبرتها مسيسة. وقد ساهم من ناحية أخرى العدوان الإسرائيلي على لبنان في تموز 2006 والموقف السعودي منه في دفع العلاقات إلى المزيد من الانهيار، ووصفت السعودية عملية أسر الجنديين الإسرائيليين بإنها مغامرة غير محسوبة تخدم أجندة خارجية بالإشارة لإيران، وزاد العلاقات سوءا تصريح الرئيس السوري الذي تحث عن أنصاف الرجال في إشارة الى الموقف السعودي والمصري من الحرب الإسرايلية على لبنان.

ومن النقاط التي ساهمت في تعميق الخلاف بين البلدين التباين الواضح في الموقفين من الإنقسام القائم بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس حيت تؤيد السعودية مسار الرئيس الفلسطيني محمود عباس، خاصة بعد سيطرة حماس على قطاع غزة في حزيران 2007م، وعلى عكسها تدعم سورية حركة حماس

وتستضيف رئيس مكتبها خالد مشعل بحجة دعم المقاومة، وقد اتهمت السعودية سوريا ومن خلفها إيران بالوقوف وراء إفشال إتفاق مكة بين فتح وحماس في شباط 2007.

وتعترض السعودية على طبيعة العلاقة التي تجمع سورية بإيران، وترى أنها جاءت على حساب مصلحة العرب القومية، وترى السعودية أن التدخل الإيراني هو سبب مباشر في تعثر الحالة الأمنية العراقية، وانها السبب في تعميق الإنقسام داخل لبنان من خلال حزب الله، وتعتبر السعودية أن إيران ساهمت بشكل واضح في تعميق الإنقسام الفلسطيني.

إن حل المشاكل التي لا تزال عالقة بين دمشق والرياض وتحديدا في لبنان والعراق يتوقف بشكل أساسي على قدرة كل طرف منهما على إعادة رسم تحالفاته وهو أمر متعذر في المرحلة الراهنة على الأقل، أو إعادة تعريف علاقته بحليفه الإستراتيجي إن كان بطهران او بواشنطن للمرحلة المقبلة، ومن المؤكد أن هذا الأخير لو حصل فعلا فهو يتطلب وقتا وجهدا وثقة عالية بين الأطراف المعنية لإنجازه، فعلى صعيد الأولويات في المنطقة، يبدو الاستقرار هو المطلب الرئيسي للسعودية، ثم الحد من التغلغل الإيراني في المنطقة بما يعني المحافظة على سعد الحريري في لبنان الذي له مكانة خاصة لدى السعودية، وعدم تسليم مقاليد السلطة في العراق لمن سيقدم تسهيلات للنفوذ الإيراني في بغداد والمنطقة، أما بالنسبة لسوريا فيأتي أمن نظامها في المقدمة بما يسكنه من مخاوف من أن تنتقل عدوى الطائفية من العراق ولبنان إلى سوريا، أو أن ينعكس مسار المحكمة الخاصة بإغتيال الحريري تهديدا لها، ثم يأتي في المرتبة التالية حفظ المقاومة في لبنان المتجسدة في حزب الله تحديدا لا بسواه، وحفظ المقاومة بمفهومها الواسع في العراق بما يعزز انتماءه العربي والمتجسد إلى حد بعيد بالقوى السنية العربية، ولكن بما يمكن لإيران أن تحتمله وبما يسمح لدمشق حفظ وجودها في العراق والتأثير في التوازنات فيه.

وبالنسبة لمقاربة الملفات الأساسية في المنطقة فقد سبقت الإشارة إلى أن الخلاف حول الملف الفلسطيني لن يعود بالعلاقات السورية السعودية إلى ما كانت عليه من سوء بالغ، لأن الخلاف بينهما حول القضية الفلسطينية له إطاره ومساره،

ولكن التحدي الأكبر يتأتى من طبيعة التحالفات التي ينسجها البلدان مع قوى إقليمية أو دولية، تعكس خيارات إستراتيجية متناقضة بين الطرفين ولهذا فإن المطلوب في المرحلة الراهنة مع مراعاة الظروف القائمة هو التالي:

أ- ينبغي أن تنتقل العلاقات السعودية السورية من الطبيعة الموسمية، إلى علاقات مبدئية وراسخة تبني على ما تحقق وتضيف إليه، لا أن تنتقص منه عند أي منعطف وصراع، وعلى هذا الأساس، فإن من حق شعوب اللبلدين أن تطلب إلى قياداتها ضمان ألا تتأثر مصالح الناس بالخلافات السياسية التي تجري فيما بينها، التي ليس لها علاقة في الغالب بقضايا جوهرية، بل بتراكمات فردية وتصفية لحسابات شخصية، وضرورة التزام البلدين بالإصرار المعلن من قبلهما على استمرار الحوار بينهما وتجاوز كل ما من شأنه أن يعود بهذه العلاقات إلى الوراء، وتجنب التصعيد الإعلامي الذي يلاحظ أنه ما يزال مستمرا بالوكالة، مع العلم أنه قد جاءت الإشارة من البلدين وكل على طريقته الخاصة للتأكيد على العلاقة الشخصية الخاصة التي تجمع بين الرئيس السوري والعاهل السعودي بوصفها الضمانة الرئيسية لاستمرار الحوار بين البلدين، مع عدم إغفال أنها جاءت أيضا لتتجاوز البعد الشخصي في الخلاف الذي أجج الخلافات السياسية بين البلدين ووصل بها إلى مستوى غير مسبوق.

ب- العمل على تجاوز تحدي المحكمة الدولية الخاصة بمقتل الحريري، بما لا يضع البلدين مجددا في موقعين متناقضين تماما في الساحة اللبنانية. ومن المهم في هذا السياق إيجاد صيغة تضع حدودا للخلاف إذا لم تستطع حله، فإذا لم يكن باليد إلغاء المحكمة لأنها بعهدة المجتمع الدولي، فإنه بالإمكان عدم الانسياق وراء كل ما قد تنتجه المحكمة، وإلا فإن الصراعات التي يحذر الجميع منها ستكون سيدة الموقف والموجه الأساسي للصراع الإقليمي المقبل، وفي نفس السياق لا بد من تفاوض عربي إيراني، ينتهي بتفويض سوري سعودي لتشكيل صيغة لبنانية لها طابع رسمي، تعمل على ضبط

الوضع الداخلي في لبنان، والحؤول دون حصول انفجار سني شيعي على خلفية أي قرار يصدر عن المحكمة.

ج- ضرورة عمل السعودية وسورية معا على تأمين مشاركة سنية معقولة في السلطة التي لا تزال قيد التكوين في العراق، وتعزيز انتماء العراق العربي الذي تراجع كثيرا بعد الاحتلال الأميركي، والحفاظ على وحدته واستقلاله، لأن أمن سوريا والسعودية متصلان بهذا الخصوص، ولأن الالتقاء على هذا الواجب سيساهم في تعزيز الثقة بين البلدين. ومن المهم أن تدرك السعودية في هذا المجال أن سوريا ليست اللاعب الوحيد في العراق، وان لديها هواجسها الخاصة التي يحق لها أن تأخذها بالاعتبار لأنها أكثر التصاقا بالشأن العراقي وتضررا منه.

د- ضرورة أن تنخرط كل من السعودية وسورية حالاً في حوار لإعادة تعريف المصلحة العربية في المنطقة، وأن تضعا لها حدوداً لا تمس بأمن الطرف الآخر، أو أي من الأطراف العربية الأخرى، لأن مرحلة ما بعد الاحتلال الأميركي للعراق نقلت المخاطر التي تهدد الأمن العربي من "الحدود مع إسرائيل"، إلى الداخل العربي ، ولم يعد مثل هذا الحوار يحتمل أي تأجيل.

ه- ضرورة التزام البلدين بالعمل المشترك مع الدول العربية وخلق حوار بناء يضم جميع الدول العربية والإسلامية، ووضع إستراتيجية عربية ملزمة لجميع الأنظمة العربية بأن الصراع عربي إسرائيلي، وليس فلسطينيا إسرائيليا فقط، ودعم خيار المقاومة الذي أثبت أهميته ونجاعته في مواجهة إسرائيل، وعدوانها على الشعب الفلسطيني، وإعادة النظر في المبادرة العربية للسلام مع إسرائيل التي طرحت عن ضعف من السعودية بعد احداث 11 أيلول 2001م، وتحمل جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي دورهما في تقديم كل أشكال الدعم السياسي والميداني والإعلامي للقضية الفلسطينية وخاصة للمقاومة.

المراجع

أ- المراجع باللغة العربية

إبن باز، 1990، **النظام السياسي والدستوري للملكة العربية السعودية،** الرياض، دار الافق.

أبوطالب، حسن ،2004 ، الإصلاح والسياسة الخارجية الأمريكية ،**مجلة السياسة الدولية** ، العدد 156 ، ص 102 .

أبوعلية، عبد الفتاح حسن، 1985، **تاريخ الدولة السعودية الثانية،** الرياض، دار المريخ.

أحمد، أحمد سيد، 2003، الأزمة العراقية ودور مجلس الأمن في حفظ الأمن والسلم الدوليين، **مجلة السياسة الدولية،** العدد 153، ص 125.

أحمد، رفعت سيد ، 1984، الأمن القومي بعد حرب لبنان، **مجلة شؤون عربية،** العدد 35، ص 82.

إسماعيل، أحمد، 20\6\2005، **الخارطة السياسية السورية،** الحوار المتمدن، العدد 1234، متوفر عبر www.ahewar.org .

البرصان، أحمد سليم ، 2004، مبادرة الشرق الأوسط الكبير، الأبعاد السياسية والإستراتيجية، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 158، ص 89.

بشور، وديع، 1994، **سوريا صنع دولة وولادة أمة،** دمشق، ط1، دار البازجي.

الترمان، جون، 2006، دول الخليج والمظلة الأمريكية ،**مجلة شؤون الأوسط،** العدد 106، ص 63.

تشومسكي، نعوم، 2003، **الحرب الأمريكية على العراق،** ترجمة ناصر ونوس دمشق، دار البلد.

تميم، جمال، د-ت، **صنع القرار السياسي في المملكة.المؤسسات الشرعية: السياسة الخارجية للملكة العربية السعودية في مئة عام** ، الرياض.

تيوري، عز، 2005، **تطور السياسة الخارجية السعودية من تأسيس الدولة الى بدايةالإصلاحات،** الرياض، معهد الدراسات الدبلوماسية.

جان، يوسف، 2010\9\7، **أهم المعالم السياحية في سوريا**، متوفر عبر www.syriaexpo.t35.com .

جنسن، لويد، 1989، **تفسير السياسة الخارجية** ، ترجمة محمد بن أحمد مفتي، ومحمد السيد سليم، الرياض، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود.

جوردن، فليب، 1999، **سياسة أوروبا الخارجية غير المشتركة**، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية.

الحريري، جاسم يونس ، 2006، تداعيات الاحتلال الامريكي للعراق على الامن الخليجي، **مجلة شؤون خليجية**، مركز الخليج، للدراسات الإستراتيجية، لندن، المجلد الثامن، العدد44 ، ص ص 88 -127.

حسن، باسم أحمد،2007\7\3، **توازن القوة خلال مراحل الأزمة المختلفة**، متوفر عبر www.aljazeera.net.

حسيب، خيرالدين، 2006، الحرب الإسرائيلية على لبنان وتداعياتها، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 331 ، ص13.

حمدان، حسام، 2007\2\14، **العلاقات السعودية الإيرانية تقهقر بعد تقدم** ، متوفر عبر www.aljazeera.net .

حمود، هاني، 2007\2\8، **تصريح عبد الحليم خدام**، جريدة المستقبل اللبنانية، العدد2524، ص1.

الحموري، محمد، 2007، المحكمة في حالة لبنان والفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت، العدد 339 ، ص 6.

خليل، محمود، 1984، الموجهات الفاعلة لسياست البحر الأحمر، **مجلة الدراسات الدبلوماسية**، وزارة الخارجية السعودية، العدد الأول ،ص 105.

خليل، هاني ، 1986، **حافظ الأسد: الإيديولوجية الثورية و الفكر السياسي** ، دمشق ، ط1، دار طلاس للدراسات و الترجمة و النشر.

خوري، عصام، 2008\9\15، **النفط في سوريا**، الحوار المتمدن، العدد 2405، متوفر عبر www.ahewar.org .

خوري، يوسف ، 1988، **المشاريع الوحدوية العربية 1913 – 1987م**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية .

الدخيل، خالد، 2\3\2011، **كيف يختلف الدور التركي عن الدور الإيراني**، متوفر عبر www.annidaa.org .

راشد، سامح ، 2006، إيران وسوريا، التحالف حول لبنان، **مجلة السياسةالدولية**، العدد 166 ، ص(120 - 128- 134) .

الراشد، عبدالرحمن، 22001\18، **إستثمارات الوليد بن طلال في سورية**، جريدة الشرق الاوسط ،العدد 8118، ص13.

الزعبي، خيام محمد ، 2005، **العلاقات السورية الإيرانية 1979_2004** ، رسالة ماجستير ، حيث قام الباحث بترجمتها من اللغة الفارسية إلى اللغة العربية، طهران ، جامعة أصفهان ،كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، ص73 .

زهرة، عطا محمد صالح ، 1986، الأمن القومي والعمل العربي المشترك ، **مجلة المستقبل العربي**، السنة التاسعة، العدد 94، ص ص 16-35.

السديري، تركي بن عبدالله، 2\1\2009، **تصريح وزير الخارجية السعودي**، صحيفة الرياض، العدد 14802، ص2.

سلامة، غسان، 1980، **السياسة الخارجية السعودية منذ 1945م**، بيروت، معهد الإنماء العربي.

سلامة، غسان، 1987، **المجتمع والدولة في الشرق العربي المعاصر**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

سلمان، انتوني تورد، 2007، تحسن العلاقات الأمريكية السورية: بعض البدايات الممكنة، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت، العدد342، ص12.

سلمان، طلال،23\1\2007 ، **تصريح محمود أحمدي نجاد**، جريدة السفير اللبنانية، العدد 1558، ص3.

سليم، محمد، 22\11\2010، **سوريا عبر التاريخ**، متوفر عبر www.syria-history.blogspot.com .

سليمان، منذر، 4\5\2010، **أسباب التراجع في العلاقات السورية الأميركية**، متوفر عبر www.aljazeera.net .

سويلمان، دانييل، 2004، **قواعد جديدة للعبة، إسرائيل وحزب الله بعد الإنسحاب من لبنان**، ترجمة عماد شعيبي، بيروت، ط1، الدار العربية للعلوم.

سيل، باتريك، 1983،**الصراع على سورية**، ترجمة سمير عبده، ومحمود فلاحة، دمشق، طلاس للدراسات والترجمة والنشر.

شاكر، محمود، 1986، **شبه جزيرة العرب:الحجاز**، بيروت، ط1، منشورات المكتب الإسلامي.

شاهين، 1993، **توحيد المملكة العربية السعودية، لمحة تاريخية**، الرياض، معهد الدراسات الدبلوماسية.

شدود، ماجد ، 1998، **حافظ الأسد و الصراع العربي الصهيوني**، دمشق، مكتبة الأسد.

صايغ، روزماري ، 1995، الفلسطينيون في لبنان: الوضع العام والمشهد من عين الحلوة، **مجلة الدراسات الفلسطينية** ، المجلد 6، العدد 23، ص75.

العاني، مصطفى، 26\12\2004، **الموقف المحتمل لمجلس التعاون من ضرب المنشآت النووية الإيرانية**، متوفر عبر www.aljazeera.net.

عبد الجواد (أ) ، جمال، 2002 ، **انتفاضة الأقصى الفكرة و أزمة الإدارة** ، القاهرة مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية.

عبد المنعم، نور الدين، 2003، **بحوث في العلاقات الخارجية الإيرانية**، مركز الدراسات الشرقية، ط1، جامعة القاهرة،.

عبد النبي، سلمان، 2006، **السياسة السورية العربية**، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، ص52.

عبدالجواد(ب)، جمال ،2002، السياسة الدولية تجاه العراق تشدد يميني وهوس أمني، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 150، ص 88.

عزالدين، فايز، 1992، **حافظ الأسد، الديمقراطية والمتغيرات الدولية**، دمشق، منشورات جامعة دمشق.

العقيلي، سلمان، 4\9\2010، **الانحياز الأمريكي لإسرائيل**، صحيفة اليوم السعودية، العدد 13595، ص3.

العمادي، عبدالله، 3\10\2004، **المبادرة السعودية ومحاولات التطبيع في الخليج العربي**، متوفر لدى www.aljazeera.net .

عياش، عبد القادر، 1996، **حضارة وادي الفرات- القسم السوري**، دمشق، دار الأهالي.

غانم، ابراهيم البيومي، 2\8\2010، **سوريا متمسكة بالوساطة التركية**، متوفر عبر www.aljazeera.net.

غانم، ابراهيم البيومي، 28\2\2008، **ابعاد الدور التركي في الشرق الاوسط**، متوفر عبر www.aljazeera.net .

غرفة تجارة دمشق ، 1999، **الاتفاقيات الإقتصادية والتجارية بين سوريا والـــدول العربية**، الغرفة، دمشق .

غزانة، عهد مزيد، 2005**أفاق تطور العلاقات الإقتصاد ية بـــين ســـورية ودول مجلس التعاون الخليجي**، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، ص ص96-97.

غوش، يوسف، 6\9\2010، **الحريري يبرئ ذمة سوريا من دم والده ويقر بارتكاب أخطاء في حق دمشق**، متوفرعبر www.doualia.com .

فارس، هاني ، 2004، **الاثار السياسية – الاجتماعية للحرب ضد العراق في العراق وفي المنطقة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

الفارسي، فؤاد ، 1412ه، **الأصالة والمعاصرة: المعادلة السعودية**، الرياض، مطابع الفرزدق.

القباع، عبدالله سعود ، 1986، **السياسة الخارجية السعودية**، الرياض، مطابع الفرزدق.

القباع، عبدالله سعود، 1990، **الإستراتيجية الدولية وقضايا الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية**، الرياض،ط2، مطابع الفرزدق التجارية.

القباع، عبدالله سعود، 1992، **العلاقات السعودية اليمنية**، الرياض، مطابع الفرزدق التجارية.

القدور، عز الدين ، 2002، **الثوابت السياسية الخارجية السورية** ، رسالة ماجستير، الرباط ، جامعة محمد الخامس، ص ص74-76.

كاتزمان، كنت ، 2008، **قياس الامن والاستقرار في العراق**، بغداد، ترجمة مركز العراق للابحاث.

كاين، يورغن، 2006، **إغتيال الحريري أدلة محضية**، ترجمة هاني صالح وكامل إسماعيل، دمشق، ط1، دار الرأي للنشر.

الكردي، محمود صالح، 2005، لبنان بين تداعيات الإنسحاب السوري والإنتخابات التشريعية، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 316 ، ص 107.

كوساتش، غريغوري، 2005، **تطور السياسة الخارجية السعودية من تأسيس الدولة الى بداية الإصلاحات**، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية.

المؤتمر القومي العربي، 2000، **حال الأمة العربية**، بيروت، دراسات الوحدة العربية

محي الدين، مفيد، 2006، **سوريةويستمر الصراع على الشرق الأوسط الكبيـــر** ، دمشق، دار الفكر.

المختار، صلاح الدين، د-ت**تاريخ المملكة العربية السعودية** ، بيروت، دار مكتبة الحيان.

مركز دراسات الوحدة العربية، 1982، **القومية العربية والإسلام**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، **الحرب الإسرائيلية على لبنان، التداعيات اللبنانية- الإسرائيلية وتأثيراتها العربية والإقليمية والدولية**، بيروت، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية .

مسعد، نيفين، 2001 ، **صنع القرار في ايران والعلاقات العربية الإيرانية**، بيروت، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية.

مسعد، نيفين، 2003، **صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمركية**، بيروت، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية.

المسير، محمد، 2003، **زلزال الحادي عشر من سبتمبر وتوابعه الفكرية**، القاهرة، ط1، مصر للطباعة والنشر.

مقلد، إسماعيل صبري، 1979، **الإستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية**، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية.

مقلد، إسماعيل صبري، 1982 ، **نظريات السياسة الدولية : دراسة تحليلية مقارنة** ، الكويت، جامعة الكويت.

موسيل، ألويس، 2003 ، **أل سعود- دراسة في تاريخ الدولة السعودية**، ترجمة سعيد بن فايز السعيد، بيروت، الدار العربية للموسوعات.

موقع الشركة السورية السعودية للإستثمارات الصناعية والزراعية، 22\11\2011،**لمحة عن مشاريع الشركة**، متوفر عبر www.ssico.com.

موقع مجلس الشعب السوري، 7\10\2010، **عدد اعضاء مجلس الشعب السوري**، متوفر عبر www.parliament.gov.sy .

موقع وزارة الخارجية السعودية، 17\9\2010، **أهداف ومبادئ السياسة الخارجية السعودية**، متوفر عبر www.mofa.gov .

موقع وزارة الزراعة السورية، 1\9\2010، **الإنتاج الزراعي في سورية**، متوفر عبر www.syrian-agriculture.org .

موقع وزارة السياحة السورية، 8\9\2010، **الأسواق الأثرية في سورية**، متوفر عبر www.syriatourism.org .

موقع وزارة السياحة السورية، 8\9\2010، **المعالم الدينية السياحية في سورية**، متوفر عبر www.syriatourism.org .

نافعة، حسن ،1984 ، **مصر والصراع العربي الإسرائيلي: من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة** ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية .

نحال، محسن ، 1999، **صنع القرار في السياسة الخارجية السورية** ، رسالة ماجستير، لبيا ، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، ص52.

هيئة المساحة الجيولوجية السعودية، 2\10\2010، **مساحة السعودية**، متوفر عبر www.sgs.org .

وفا، هاني، 21\5\2008، **اتفاق الدوحة: لا غالب ولا مغلوب**، جريدة الرياض، العدد 14577، ص 1.

ويكيبيديا ، 3\10\2010، **العلاقات السعودية السورية**، متوفر عبر www.wikipedia.org .

ويكيبيديا، 13\10\2010، **السعودية**، متوفر عبر www.wikipedia.org .

ويكيبيديا، 13\8\2010، **الإقتصاد السعودي**، متوفر عبرwww.wikipedia.org .

ويكيبيديا، 4\9\2010، **سوريا**، متوفرعبر www.wikipedia.org .

ويكيبيديا،22\8\2010، **المصانع السعودية**، متوفر عبر www.wikipedia.org .

ياسين، السيد، 1985، **تحليل مضمون الفكر القومي العربي : دراسة استطلاعية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية .

الياسين، ضاري رشيد ، 1999، المتغيرات الدولية وانعكاساتها على المحيط العربي للعراق ، **مجلة دراسات استراتيجية** ، بغداد، مركز الدراسات الدولية ، العدد 6، ص 88.

ب- المراجع باللغة الإنجليزية:

Adeal, 1980, Dawisha, **Syria and the Lebanese**, crisis, the Macmillan press LTD, London.

Bahgat K, Dessoki M, 1984, **the foreign policies of Arab states**, Cairo.

Paul, 2001, **Terrorism and U.S foreign policy**, Washington, Brookings press.

Robert .T. biewski, 1969, **Amethodo logical printer for political scientists, rand Mcnamy & company**, Chicago.

Robert, Rollinger, 2006," **The terms Assyria and Syria again**", Assyriology, Jornal of Near Eastern Studies.

Snyder, C Richard. Snyder, 1962, H.W. **Bruck, and Burton Sapin: Foreign Policy Decision Making**, Free Press of Glencoe, New York.

Walter, r, Mead, 2001, **American foreign, and how it changes the world, the economist**, London.

الملحق (أ)

(نص قرار مجلس الامن الدولي رقم 1559)

ملحق رقم(أ)

نص قرار مجلس الامن الدولي رقم 1559

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته السابقة بشأن لبنان، ولا سيما القراران 425 (1978) و426 (1978) المؤرخان 19 مارس/آذار 1978 والقرار 520 (1982) المؤرخ 17 سبتمبر/أيلول 1982، والقرار 1533 (2004) المؤرخ 29 يوليو/تموز2004، فضلا عن بيانات رئيسة بشأن الحالة في لبنان، ولا سيما البيان المؤرخ 18 يونيو/حزيران2000 (S/PRST/2000/21)،

وإذ يؤكد مجددا دعمه القوي لسلامة لبنان الإقليمية وسيادته واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دوليا.

وإذ يشير إلى عزم لبنان على ضمان انسحاب جميع القوات غير اللبنانية من لبنان.

وإذ يعرب عن بالغ قلقه من استمرار تواجد مليشيات مسلحة في لبنان، مما يمنع الحكومة اللبنانية من ممارسة كامل سيادتها على جميع الأراضي اللبنانية.

وإذ يؤكد مجددا أهمية بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية.

وإذ يدرك أن لبنان مقبل على انتخابات رئاسية ويؤكد أهمية إجراء انتخابات حرة ونزيهة وفقا لقواعد الدستور اللبناني الموضوعة من غير تدخل أو نفوذ أجنبي:

أ- يؤكد مجددا مطالبته بالاحترام التام لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي تحت سلطة حكومة لبنان وحدها دون منازع في جميع أنحاء لبنان.

ب- يطالب جميع القوات الأجنبية المتبقية بالانسحاب من لبنان.

ت- يدعو إلى حل جميع المليشيات اللبنانية ونزع سلاحها.

ث- يؤيد بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية.

ج- يعلن تأييده لعملية انتخابية حرة ونزيهة في الانتخابات الرئاسية المقبلة تجري وفقا لقواعد الدستور اللبناني الموضوعة من غير تدخل أو نفوذ أجنبي.

ح- يطالب جميع الأطراف المعنية بالتعاون تعاونا تاما وعلى وجه الاستعجال مع مجلس الأمن من أجل التنفيذ الكامل لهذا القرار ولجميع القرارات ذات الصلة بشأن استعادة لبنان لسلامته الإقليمية وكامل سيادته واستقلاله السياسي.

خ- يطلب إلى الأمين العام أن يوافي مجلس الأمن في غضون ثلاثين يوما بتقرير عن تنفيذ الأطراف لهذا القرار، ويقرر أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

الملحق (ب)
(نص قرار مجلس الأمن رقم 1664)

ملحق رقم(ب)

نص قرار مجلس الأمن رقم 1664

إن مجلس الأمن،

يذكّر بجميع قراراته السابقة ذات الصلة، وخاصة القرارات 1595 (2005) في 7 نيسان 2005، و1636 (2005) و1644 (2005) في 15 كانون الأول 2005.

يكرر دعوته لاحترام صارم لسيادة لبنان وسلامة أراضيه ووحدته واستقلاله السياسي تحت السلطة الوحيدة والحصرية لحكومة لبنان.

يتنبه لطلب الشعب اللبناني بوجوب مثول جميع المسؤولين عن التفجير الإرهابي الذي أدى إلى مقتل رئيس وزراء لبنان السابق رفيق الحريري وآخرين أمام العدالة.

يذكر برسالة رئيس وزراء لبنان إلى الأمين العام في 13 كانون الأول 2005 (S/5002/387) التي يطالب فيها بتشكيل محكمة ذات طابع دولي لمحاكمة جميع الذين تثبت مسؤوليتهم عن هذه الجريمة الإرهابية، ويذكر بطلبه من الأمين العام في القرار الرقم 1644 (2005) بمساعدة الحكومة اللبنانية على تحديد طبيعة ومدى المساعدة الدولية المطلوبة في هذا الصدد.

بعد تفحص تقرير 21 آذار 2006 الذي قدمه الأمين العام طبقا للفقرة 6 من القرار الرقم 1644 (2005) (S/6002/671)، ومرحبا بالتفاهم المشترك الذي تم التوصل إليه بين الأمانة العامة والسلطات اللبنانية بشأن القضايا الرئيسية في ما يتعلق بتشكل المحكمة وميزاتها الأساسية،

يرغب في الاستمرار في دعم لبنان في بحثه عن الحقيقة وفي محاسبة جميع المتورطين في هذا الهجوم الإرهابي.

أ- يرحب بتقرير الأمين العام، ويطلب منه التفاوض على اتفاق مع حكومة لبنان يهدف إلى إقامة محكمة ذات طابع دولي تستند إلى أعلى المعايير الدولية للعدالة الجنائية، وتأخذ بالاعتبار توصيات تقريره ووجهات النظر التي سبق أن عبر عنها أعضاء المجلس.

ب- يقر بأن اعتماد الأساس والإطار القانونيين لهذه المحكمة لن يشكل حكما مسبقا على التطور التدريجي لمكوناتها المختلفة الأخرى، ولن يحدد بشكل مسبق موعد بدء أنشطتها الذي سيكون رهنا بتقدم التحقيق.

ت- يطلب من الأمين العام أن يبقي مجلس الأمن على اطلاع بشأن التقدم في المفاوضات، حسب ما يرى مناسبا، وأن يقدم في وقت مناسب إلى مجلس الأمن تقريرا حول تطبيق هذا القرار، وخاصة حول مشروع الاتفاق الذي سيتم التفاوض عليه مع الحكومة اللبنانية، ومن ضمنه الخيارات بشأن آلية تمويل مناسبة تضمن استمرار عمل المحكمة وفعاليتها.

ث- يقرر إبقاء المسألة قيد النظر.

الملحق (ج)

(نص قرار مجلس الامن الدولي رقم 1757)

ملحق رقم(ج)

نص قرار مجلس الامن الدولي رقم 1757

28 حزيران، 2007

ان مجلس الامن اذ يشير الى قراراته السابقة بشأن لبنان ولا سيما القرارات 1595 (2005) بتاريخ 7 نيسان/ابريل 2005 و1636 (2005) بتاريخ 31 تشرين الاول/اكتوبر 2005 و1644 (2005) بتاريخ 15 كانون الاول/ديسمبر 2005 و1664 (2006) بتاريخ 29 اذار/مارس 2006 و1748 (2007) بتاريخ 27 اذار/مارس 2007. واذ يؤكد مجددا ادانته الشديدة للتفجير الارهابي الذي وقع في 14 شباط/فبراير 2005 وسائر الهجمات التي وقعت في لبنان منذ تشرين الاول/اكتوبر 2004.

واذ يجدد الدعوة الى الاحترام الكامل لسيادة لبنان ووحدة وسلامة اراضيه واستقلاله السياسي تحت السلطة الحصرية للحكومة اللبنانية.

واذ يذكر برسالة رئيس الوزراء اللبناني الى الامين العام بتاريخ 13 كانون الاول/ديسمبر 2005 (اس/783/2005) والتي طلب فيها تشكيل محكمة ذات طابع دولي لمقاضاة كل من يثبت ضلوعه في هذه الجريمة الارهابية. وبطلب هذا المجلس الى الامين

العام التفاوض مع الحكومة اللبنانية بشأن اتفاق يهدف الى انشاء مثل هذه المحكمة استنادا الى اعلى معايير القضاء الجنائي الدولي.

واذ يذكر بتقرير الامين العام حول انشاء محكمة خاصة بلبنان بتاريخ 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2006 (اس/893/2006). والذي عرض نتيجة المفاوضات والمشاورات التي جرت بين كانون الثاني/يناير 2006 وايلول/سبتمبر 2006 في مقر الامم المتحدة في

نيويورك ولاهاي وبيروت بين مستشار الامم المتحدة للشؤون القانونية والممثلين المعتمدين للحكومة اللبنانية. وبرسالة رئيس مجلس الامن الى الامين العام بتاريخ 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2006 (اس/911/2006) عارضا ترحيب اعضاء المجلس باتمام

المفاوضات وارتياحهم للاتفاق الملحق بالتقرير.

واذ يذكر بما جاء في رسالته بتاريخ 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2006 بانه في حال لم تكن المساهمات الطوعية كافية لتمكين المحكمة من القيام بمهمتها. فان الامين العام ومجلس الامن يتوليان عندها بحث وسائل بديلة لتمويل المحكمة.

واذ يذكر ايضا بان الاتفاق بين الامم المتحدة والجمهورية اللبنانية على تشكيل محكمة خاصة حول لبنان وقعته الحكومة اللبنانية ثم الامم المتحدة في 23 كانون الثاني/يناير و6 شباط/فبراير 2007.

واستنادا الى رسالة رئيس الوزراء اللبناني الى الامين العام للامم المتحدة (اس/281/2006) والتي ذكر فيها بان الغالبية النيابية عبرت عن دعمها للمحكمة وطلب رفع طلبه حول تشكيل المحكمة الخاصة الى المجلس بصفة عاجلة.

ومع اخذه علما بطلب الشعب اللبناني الكشف عن المسؤولين عن التفجير الارهابي الذي اودى بحياة رئيس الوزراء اللبناني الاسبق رفيق الحريري والاخرين وجلبهم الى العدالة.

واذ ينوه بجهود الامين العام المتواصلة مع الحكومة اللبنانية من اجل انجاز الخطوات الاخيرة لابرام الاتفاق استنادا الى طلب رئيس المجلس في رسالته بتاريخ 21تشرين الثاني/نوفمبر 2006 واستنادا بهذا الصدد الى احاطة المستشار القانوني بتاريخ 2 ايار/مايو 2007 حيث افاد ان اقرار المحكمة في عملية دستورية يواجه عقبات جسيمة واشار في الوقت نفسه الى ان جميع الاطراف المعنية اكدت موافقتها المبدئية على تشكيل المحكمة.

واذ ينوه ايضا بالجهود التي بذلتها اطراف في المنطقة اخيرا من اجل تخطي هذه العقبات.

واذ يؤكد على مضيه في مساعدة لبنان في البحث عن الحقيقة ومحاسبة جميع المتورطين في الهجوم الارهابي وتاكيدا لعزمه على دعم لبنان في جهوده لجلب منفذي هذا الاغتيال وسائر الاغتيالات ومنظميها ورعاتها الى العدالة.

واذ يؤكد على ان هذا العمل الارهابي وما ترتب عنه يشكل خطرا على السلام والامن الدوليين.

1- يقرر استنادا الى الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ما يلي

أ- تدخل بنود الوثيقة المرفقة بما فيها ملحقاتها بشان تشكيل محكمة خاصة بلبنان حيز التنفيذ في 10 حزيران/يونيو 2007 الا في حال تلقي تبليغ من الحكومة اللبنانية بموجب المادة 19 (1) من الوثيقة المرفقة قبل ذلك التاريخ.

ب- في حال افاد الامين العام انه لم يتم ابرام الاتفاق حول مقر المحكمة كما نصت عليه المادة 8 من الوثيقة الملحقة. عندها يتم تحديد موقع مقر المحكمة بالتشاور مع الحكومة اللبنانية على ان يتم توقيع اتفاق مقرها بين الامم المتحدة والدولة التي ستستضيف المحكمة.

ت- في حال افاد الامين العام ان مساهمات الحكومة اللبنانية غير كافية لتغطية النفقات كما نصت عليها المادة 5 (ب) من الوثيقة المرفقة. يمكنه عندها قبول او استخدام مساهمات طوعية من الدول الاعضاء لتغطية اي نقص في التمويل.

2- يشير استنادا الى المادة 19 (2) من الوثيقة المرفقة. الى ان المحكمة الخاصة تبدأ العمل في تاريخ يحدده الامين العام بالتشاور مع الحكومة اللبنانية. آخذا بعين الاعتبار التقدم الذي تحققه لجنة التحقيق الدولية المستقلة في عملها.

3- يطلب من الامين العام وبالتنسيق مع الحكومة اللبنانية عند الاقتضاء اتخاذ الخطوات والاجراءات اللازمة لانشاء المحكمة الخاصة على وجه السرعة ورفع تقرير الى المجلس في غضون تسعين يوما وبشكل دوري بعدها حول تطبيق هذا القرار.

4- يقرر متابعة المسألة بشكل فاعل.

الملحق (د)
الخارطة السورية

ملحق رقم(د)

الخارطة السورية



الملحق (ه)
الخارطة السعودية

ملحق رقم(ه)

الخارطة السعودية



المعلومات الشخصية

الأسم: عبدالخالق خليل محمد شحاتيت

الكلية: العلوم السياسية

التخصص: علاقات دولية

السنة: 2011